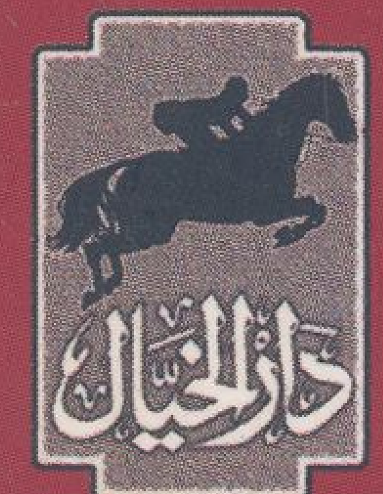
من كواليس السياسة والحكم



يوسف هلال

الانقلابات الوزارية فى مصر
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



من كواليس السياسة والحكم

الانقلابات الوزارية فى مصر

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية فى مصر
الطبعة: الأولى فبراير ٢٠٠٣
رقم الإيداع: ٢٤٧٩ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى: 3 - 32- 5979- 977
دار الخيّال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٧٣٤١٥٠٧
فاكسيملى دار الخيال : ٧٩٦٢٢٤١
E-mail: Dar el Khial - egypt @ hotmail. com

□

دار الخيّال

□

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
المشرف على الإنتاج: عماد حمدى
طبع الغلاف: القطان للمطبوعات الفنية
المهندسين ت/ ٣٤٧٩١٦٣
كمبيوتر: دار جهاد ـ ت : ٧٩٦٤٧٨٣

من كواليس السياسة والحكم

الانقلابات الوزارية في مصر

يوسف هلال

مطبوعات دار الخيال

انتبهوا.. هؤلاء تخطوا كل الحواجز والخطوط الحمراء.. لقد أصبحوا يتطلعون إلى المنصب باعتباره «تشريفاً» وليس تكليفا فهو بالنسبة لهم سلطة ووجاهة اجتماعية وفرصة لفرض سطوتهم وتوسيع دائرة نفوذهم وتنمية علاقاتهم ! !

هم يسعون للمنصب باعتبارة «غنيمة» يريدون الاستيلاء عليها والفوز بكل ما تصل إليه أيديهم من أموال ومكافآت وبدلات وعلاوات ومجاملات لكى يمنحهم كل هذا فرصة العمر فى تحقيق الثراء الفاحش بأى وسيلة أو غاية ! !

هم لا يخشون شيئاً ولا يقيمون وزناً للرأى العام أو أجهزة الرقابة الشعبية أو الإدارية فهم يعتقدون أنهم فوق الجميع وسلطانهم وسلطاتهم حصانة لا يقترب منها أحد مهما كان ، فهم «الكبار» فى البلد فمن إذن يستطيع محاكمتهم أو حتى يجرؤ على مراقبتهم ! !

هم آفة أصابت الدولة والمجتمع وحولت العمل السياسى من خدمة عامة إلى مصلحة خاصة ومن السعى لتحقيق مطلب الشعب إلى محاولة لامتصاص دماء الشعب ومقدراته والقفز فوق مصالحه وتطلعاته ! !

هم حفنة من المتنفعين والمرتشين والمرتزقة جاءوا إلى السلطة فى غفلة من الزمن وبدلاً من أن يحترموا شرف المنصب الذى يحملونه ، لطخوه بالفساد والغش والنصب والأوراق المزورة وفتحوا الأبواب على مصاريعها للرعايا والأقارب والمحاسيب ولكل من يدفع أكثر وأكثر ! !

هم استباحوا الحرام وخرقوا القوانين بالاستثناءات المشبوهة والقرارات المغرضة والتصرفات غير المشروعة وعاثوا فى الأرض فساداً وغياً بعد أن اعتبروا مقدرات هذا الشعب وموارده هى مقدراتهم الخاصة ومواردهم الشخصية والعائلية!!

إنهم نماذج شاذة فى العمل العام والسياسى حققت الثروات الضخمة من الرشوة والفساد واستغلال النفوذ فلم تجد سوى الازدراء والاحتقار والجلوس خلف الأسوار فى السجون والزنازين المظلمة ، لعلهم بعد كل هذا يكونون عبرة لكل من يأتى بعدهم!!

هؤلاء هم وزراء ومحافظو الفساد الذين أصدرت المحاكم قرارات نهائية باتهامهم ، بل لم تقتصر إدانتهم على الأحكام التى صدرت ضدهم فقط ، ولكن وصفهم القضاة فى حيثيات الأحكام بالعديد من النعوت والصفات المخجلة والمقززة لشخصيات كانت إلى وقت قريب فى قمة السلطة والشهرة والاحترام.

يكفى أن نذكر من أمثلة هذه الشخصيات كلا من المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة السابق الذى كانت سيرته على كل لسان فى كل مكان كان يشغله على مر سنوات طويلة من العمل العام كمحافظ للغربية ثم الجيزة!!

أيضاً الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية السابق الذى استغل منصبه الوزارى فى تسهيل صفقات العديد من رجال الأعمال ومساعدتهم فى خداع الدولة والتهرب من ملايين الجنيهات رسوماً جمركية وضريبية ونسى فى غفلة من الزمن أنه المسئول الأول عن ميزانية الدولة وحامى حمى مواردها المالية!!(*)

وكذلك هناك الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل ، أبرز المتهمين فى قضية نواب القروض الشهيرة والذى كان منذ سنوات قليلة رئيساً لإحدى أهم اللجان فى مجلس الشعب وهى لجنة الخطة والموازنة ولم يرحم تاريخه السياسى القديم باعتباره عضواً سابقاً فى تنظيم الضباط الأحرار وقام بالنهب والسلب مع عدد من رجال

(*) نحن فى إنتظار إعادة محاكمة الوزير محيى الدين الغريب بعد قبول الطعن الخاص به فى القضية أمام محكمة النقض.

الأعمال ونواب مجلس الشعب المشبوهين باغتنام ثروات البنوك واستباحة أموال المودعين لتحقيق الإثراء الحرام والكسب غير المشروع.

الحقيقة أن ملف فساد الكبار لم ولن يقتصر على هؤلاء فقط ، ولكن هناك عشرات الحالات والأسماء الأخرى لشخصيات فى مناصب كبيرة ومؤثرة تحوم حولها الشبهات سواء من وقعوا واكتشفوا بالفعل أو لايزال موقعهم تحت المراقبة من قبل الأجهزة المختصة أو لم تدركهم أجهزة الرقابة بعد ولكنهم قادمون وسوف يحاكمون وينالون عقابهم مهما اختفوا أو اختبأوا ومهما طال الوقت!!

❑

ولكن رغم كل ما يتعرض له الوزراء من نقد ومصاعب وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال توليهم لمهام مناصبهم فلايزال لمنصب «الوزير» بريقه ورونقه الخاص الذى يخطف الأبصار ويجعل الكثيرين يتطلعون للحصول عليه بشتى الطرق والوسائل مهما كلفهم الأمر من عناء وجهد ووقت!!

الحقيقة أن للمنصب جاذبية خاصة ، فنحن مجتمع يعطى لأصحاب السلطة نفوذاً سياسياً ووجاهة إجتماعية وشهرة ذائعة.. فوسائل الإعلام تلاحقهم للفوز بتصريحاتهم ونواب مجلس الشعب يسعون وراءهم للحصول على توقيعاتهم وتأشيراتهم.. ومرؤوسيهم ينافقونهم ليل نهار لنيل رضاهم وكسب ودهم.

الفائز بلقب «الوزير» تنقلب حياته ـ فجأة ـ رأساً على عقب ويصبح شخصية غير عادية.. تليفوناته سرية وتنقلاته غير معروفة ، وكلامه بحساب وحتى انفعالاته العادية تصبح محسوبة عليه .. وفى منزله يزينه كشك الحراسة الخاصة ومعاونوه وحراسه يحيطون به خلال جولاته أينما يذهب ، من المنزل ، للوزارة ، للمؤتمرات والاجتماعات المختلفة.

جدول أعماله مواعيده مشغولة دائماً ، وهو فى اجتماعات مستمرة ومهامه كثيرة وشائكة ومسئولياته خطيرة ومتعددة وقرارته تشتمل على كل صغيرة وكبيرة داخل الوزارة .. فهو مسئول عن كل الهيئات والإدارات والأجهزة التى تتبعه بكل ما فيها

من موظفين ومديرين وما تقوم به من أعـمال وأنشطة وخدمات لأنه يسأل عنها أمام القيادة السياسية من جهة وفى استجوابات نواب مجلس الشعب من جهة أخرى!!

«الوزير» هو نجم الاستقبالات وراعى الاحتفالات والمهرجانات ومفتتح المؤتمرات والندوات الرسمـية والشعبـية.. وأحيانا تسند إليـه مهمة اسـتقبال وتوديع الـضيوف الأجانب من الرؤسـاء والوزراء فى المطارات ومصـاحبـتهم طوال فتـرة إقامـتهم فى مصر.

لكل هذه الأسباب وغيرها الكثير يسعى «المشتاقون» للفوز بهذا اللقب الخطير بل ويصرون على حمله مذيلاً بكلمة «سابقا» حتى بعد خروجهم من مناصبهم!!

لكن..

فى المقابـل هناك ـ أيضاً ـ من اكـتشفـوا مبكراً وهم المنصب وزهدوا فـى السعى للحـصـول عليه بـعد أن تأكـدوا أن المتـعـد الوزارى فقـد قـيـمتـه ولم يعـد يرضى غرورهم.. فكثـرة المهام الوزارية تجعلهم يفقـدون استقرارهم الأسـرى وتحرمهم من رؤية أبنائهم وفرصة قضاء الوقت معهم ، وأعـباء المنصب تجعلهم يتعرضون لأقسى أساليب النقد من الصحافـة ونواب المعارضة ، وهـم لا يفضلون «المرمطة» فى دهاليز السياسة والعمل التنفيذى.

لكل هذه الأسـبـاب وغيـرها الكثـير فـقـدوا جاذبيـة المنصب وأداروا وجـوههم لتطلعـات السلطة حتى عـندما يعـرض عليهم دخـول الوزارة يعتـذرون ويتذرعـون بالأسبـاب وبالمبررات عن قبـوله أو الالتحاق به ، إما لاعـتقادهم أنهم أكـبر من كل هذه المناصب أو لأنهـم يحسـبونها بمعـايير الورقة والقلم واكـتشفـوا أنهم لا يقدرون على الخسـارة لو قبلوا منصب «الـوزير» وضحوا بوظائفـهم الكبيـرة ومشـروعاتهم وعياداتهم ومكاتبهم الخاصة التى تدر عليهم أضـعاف ما قد يحصلون عليه فى نعيم المنصب!!!

❑

عندمـا فـرغت من إعـداد مـخـطوطة هذا الكتـاب جلست أفكـر مـا هوالعنوان المناسب الذى يمكن أن يحـمله ويعبر عنه كل مـا يدور من حالات ووقائع وقـضايا وخلافات..

قلت: هذا الكتاب يتحدث عن أسرار التغييرات الوزارية وكيف يتم اختيار الوزراء؟! وكيف يتم استبعادهم ؟! ومن هم «المشتاقون» لمنصب الوزير؟! وماهى التكتلات التى تحدث داخل مجالس الوزراء؟! وماهى حكاية المخصصات المالية للوزراء؟! ومتى تتغير الحكومة ؟! وكيف ينتهى العمر الافتراضى لمجلس الوزراء؟! وغيرها الكثير من الأسئلة الأخرى ؟!..

وقلت: لكن التغيير لم يعد مجرد تغيير وأن المسألة لم تعد قضية تعديل أو استبدال أسماء و إضافة أسماء أو مهام بأخرى وإنما المسألة أكبر من كل ذلك !!

واكتشفت أننا ننظر دائما إلى «الجديد» وكأنه تمرد على «القديم» وأن «القادم» خير من «السابق» وأن السياسات القديمة ضعيفة وبالية ومهترئة ومطلوب تغييرها إن لم يكن نسفها تماماً وأن الوزير القادم يأتى ويحمل معه الأمل والمستقبل بينما يمضى السابق تشيعه اللعنات ونظرات الشماتة والحسرة!!

وهكذا وجدت أننا لا نعرف سوى «الانقلاب» فى العمل السياسى وأن التعبير الأدق الآن للتغييرات الوزارية هى «الانقلابات الوزارية».

وإليكم أسبابى ومبرراتى لهذا الاختيار الذى أتحمل - أيضا - كل تبعاته ..

☐ إنه «انقلاب» وليس تغييرا لأنه لابد أن يحدث فى سرية مطلقة ، حتى أن الكثير من الوزراء لا يعلمون به إلا من نشرات الأخبار والبعض الآخر يصدمون به أثناء وجودهم فى الخارج لتمثيل مصر فى أحد المؤتمرات الدولية أو لبحث العلاقات المشتركة والثنائية.

☐ فى كل تغيير غالباً ما تتم إعادة توزيع الوزراء على طريقة «لعبة الكراسى الموسيقية» فالذى يتولى وزارة الصناعة يذهب إلى وزارة التجارة ومن أمضى فترة فى وزارة الإسكان لامانع من أن يحصل على خبرة فى وزارة الاتصالات أو النقل.. وتمضى لعبة الكراسى إلى الوزارات نفسها ، فالوزارة التى تضم وزارتين يتم فصلهما وتعيين وزير لكل منهما والوزارات المنفصلة يتم دمجها وهكذا !!!

☐ فى كثير من الحالات يتم التغيير بأسلوب الصدمات الكهربائية.. فالناس تنام

وتصحو ثم تفاجأ بتشكيل وزارة جديدة وظهور أسماء مجهولة لتتولى الوزارات السابقة فى حين أن أسماءهم لم يسمعوا عنها من قبل وحتى صورهم غير مألوفة لا فى العمل السياسى ولا فى العمل العام أو التنفيذى!!

□ عادة ما يقوم الوزير الجديد بتغيير خطط الوزير السابق ويمشى على خطته وسياسته بأستيكة وكأن هناك عداء مسبقا ومستحكما بين الجديد والقديم ، يقوم فيه «القادم» بنسف إنجازات وسياسات «السابق» والتمرد عليها ، وهى للعلم عادة فرعونية قديمة يبدو أننا ورثناها عن أجدادنا القدماء ورغم آلاف السنين لا نزال نطبقها فى شتى المواقع والمناصب أيضاً .

□ التكليف يأتى كمفاجأة لرئيس الحكومة الجديد بتشكيل الوزارة بأكملها وتصبح مهمته عسيرة فى البحث عن نحو ٣٠ وزيراً فى وقت محدود للغاية ، ويظل يراجع فى الأسماء ويضيف البعض ويشطب البعض ويقابل الوزراء الجدد ويودع الوزراء السابقين ، وفى بعض الأحيان تختلط الأسماء ببعضها البعض وتنشر الصحافة أسماء شخصيات دخلت الوزارة ولكنها لم تدخل وكانت مجرد ترشيحات ، وشخصيات أخرى لوزراء مستمرين فى مناصبهم ولكن يكون قد تم تغييرهم أو تغيرت الوزارات التى سوف يتولونها فى الوزارة الجديدة !!

□ كثيراً ما يصاحب التغييرات الوزارية تغيير فى السياسات والتكليفات والاستراتيجيات التى تتطلبها كل مرحلة عن المرحلة الأخرى.. فهناك وزارات تنحصر مهمتها فى تحقيق البعد الاجتماعى للمواطنين بينما وزارات أخرى تهتم بتطبيق سياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادى فى حين كانت تركز وزارات سابقة جهودها على دعم المجهود الحربى استعداداً لقيام الدولة بخوض حرب قادمة.

□ فى برهة زمنية خاطفة تصبح شخصيات متباينة أعضاء وزملاء فى حكومة واحدة ، وعلى رغم اختلاف الرؤى والمواقف وأسلوب مواجهة الأزمات ووضع الحلول فمطلوب منهم أن يجتمعوا على رأى واحد ويتبنوا موقفا واحدا ويحسموا خلافاتهم ليصبح لهم قرار محدد يصدر باسم الحكومة كلها!!

□ أثناء الانقلاب ما بين الحكومة السابقة والحكومة الجديدة ، يدخل وزراء

ويخرج آخرون.. تصعد أسماء وتنسى أسماء.. تبتعد شخصيات وتتوارى وتتقدم شخصيات وتبرز أكثر وأكثر!!

ورغم الأحداث الدراماتيكية التى تصاحب عادة الانقلابات الوزارية إلا أن هذا التغيير، أو الانقلاب الوزارى أصبح من ضرورات الحياة السياسية والعمل العام فى مصر.

فهذه التغييرات تجدد الدماء والوجوه وتنعش العمل السياسى والتنفيذى وتثير الحماس والهمم وتبث روح التفاؤل والأمل فى المستقبل القادم.

فالناس دائماً تتفاءل بالجديد وتتجدد آمالها مع كل تغيير قادم ، سواء كان هذا التغير سوف يفيد أم لا.. فالتغيير يعنى بالنسبة للناس الحياة والحيوية والأفكار غير التقليدية والسياسات الأكثر قدرة على مواجهة مشاكلهم ومتاعبهم وتحقيق مطالبهم وآمالهم فى الحاضر والمستقبل.

لذلك فأهلاً بالتغيير وأهلاً بالجديد ..

وإلى التغيير الوزارى القادم..

عفوا ـ أقصد ـ الانقلاب الوزارى القادم!!

يوسف هلال

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية فى مصر

1

رئيس الوزراء..
وورطة البحث عن وزراء

دار الخيّال

هو المسئول الأول عن سياسات الوزارة وأداء خططها وإنجازاتها أو سلبياتها وجميع مشاكلها!!

هو الذى يختار أعوانه بعناية ويعطيهم ثقته ويوزع عليهم الاختصاصات والمهام والحقائب الوزارية!!

هو الذى يضع برنامج الحكومة ويلقيه أمام مجلس الشعب ويتحمل مسئولية تطبيقه أو عدم تطبيقه أو تعديله أو أى تطورات أخرى!!

هو الذى يلعب دور «المايسترو» بين الوزراء وبعضهم وبينهم وبين الأجهزة والهيئات.. وبين كل هؤلاء من جهة والرأى العام والصحافة من جهة أخرى.

هو المسئول الأول عن خفض عجز الموازنة وزيادة معدلات التنمية وتعظيم الصادرات والحفاظ على قوة العملة المحلية واقتصاد الدولة.

هو المسئول عن أداء الوزراء وحسن تصرفاتهم ومصداقية قراراتهم وضمان تخفيف الأعباء عن المواطنين ومحدودى الدخل.

إنه رجل المهام الصعبة الذى ترشحه إمكانياته والظروف الراهنة لتولى هذا الدور الهام فى مصير الدولة.

إنه هو الذى يرأس اجتماعات الوزراء والمحافظين ويعين رؤساء المجالس والأجهزة التنفيذية المختصة على مستوى الجمهورية.

إنه الشخص الذى حصل على ثقة رئيس الجمهورية وصدر له التكليف بتشكيل الوزارة طبقاً للدور والخطة المطلوب أداؤها.

هو رئيس مجلس الوزراء!!!

أسماء شهيرة وعلامات بارزة تركوا بصماتهم واضحة على تاريخ الحركة الوطنية المصرية على مدى ١٢٤ عاماً أو بالتحديد منذ عرفت مصر نظام التشكيلات الوزارية فى عام ١٨٧٨م.

شهدت مصر طوال ١٢٤ عاماً أكثر من ١٠٧ وزارات ، منها وزارات كان عمرها يوماً واحداً مثل وزارة لجيب الهلالى التى شكلها يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢، ووزارات لمدة أيام وشهور. وأطول مدة قضاها من تولى منصب رئاسة الوزراء بشكل متصل فى تاريخ مصر الوزارى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ارتبطت باسم الدكتور عاطف صدقى ، بينما أطول مدة فى تولى مناصب وزارية قضاها الدكتور محمود فوزى فقد ظل وزيراً منذ قيام الثورة وحتى عهد الرئيس السادات(*).

وإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد رأس الوزارة مرة واحدة لمدة ثلاثة شهور من ١٤ أكتوبر ١٩٨١ حتى ٣ يناير ١٩٨٢فقد تولى الرئيس أنور السادات رئاسة الوزارة ٣ مرات الأولى فى ٢٧ مارس ١٩٧٢ والثانية ٢٦ أبريل ١٩٧٤ والثالثة ١٤ مايو ١٩٨٠ . أما الرئيس جمال عبدالناصر فقد تولى رئاسة الوزارة عشر مرات خلال فترات متباينة فى عهده كرئيس للجمهورية الذى استمر نحو ١٤ عاماً متصلة.

شهد العهد الساداتى الذى استغرق أحد عشر عاماً من (أكتوبر ١٩٧٠ ـ إلى أكتوبر ١٩٨١) نحو ١٨ تشكيلاً وزاريا. وقد تراوحت هذه التشكيلات بين تغيير وزارى محدود ، أى يقتصر على عدد محدود من الوزراء إلى تغيير وزارى شامل بمعنى تغيير رئيس الوزراء بالإضافة إلى تغيير أغلب أعضاء الوزارة ، وبذلك يكون المتوسط المطلق لعمر الوزارة عبر العهد الساداتى بأكمله ٧,٥ شهر. وقد كان أقصر عمر لوزارة فى

(*) كان هذا هو الموقف عندما شرعت فى وضع هذا الكتاب لكن بقاء آمال عثمان من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٧ وبقاء سليمان متولى من ١٩٧٨ وحتى ١٩٩٩ كسر الأرقام القياسية السابقة .. كذلك فإن مصطفى باشا فهمى الذى رأس الوزارة (١٨٩٣ ـ ١٩٠٨) لا يزال محتلاً للرقم القياسى لطول مدة الوزارة التى رأسها (١٣ عاماً).

العهـد الساداتى هو عمـر وزارة الدكتور محـمود فوزى الأولى فى ٢١ أكـتوبر ١٩٧٠ والتى طرأ عليها التعديل فى ١٨ نوفمـبر ١٩٧٠ . أى أن عمر هذه الوزارة حوالى شهر مع ملاحظة أن هذا التـعديل الوزارى فى ١٨ نوفمـبر ١٩٧٠ لم يكن يسـتهدف تغيـير الأشخـاص بقدر ما كان يسـتهدف إحداث تغـييرات تنظيمـية فى الوزارة كمؤسـسة سياسية وإن كان بعض البـاحثين (د. الجوادى) يرى أن وزارة الدكتور فوزى الأولى لم تكن وزارة تقليدية وإنما كانت انتقـالية ريثما تم ترتيب الأمور ولهذا فلم يتغـير فيها إلا شـخص رئيس الوزراء حـيث حل الدكـتور مـحـمود فـوزى مـحمل الرئـيس جمـال عبـدالناصر فى رئاسـة الوزارة مع أنه لم يكن عضـوا فى هذه الوزارة وإنما كان يحـضر بعض اجتماعاتهـا بموجب قرار جمهورى خاص صدر بتعينه مـساعداً للرئيس للشئون الخارجية.

وتعكس المؤشرات السابقة عدم الاستقرار السـياسى على مستوى الوزارة كمؤسسة سياسية فى العهد الساداتى. ويقصد بعدم الاستقرار الوزارى ، كثرة التعديلات الوزارية فى مدى زمنى قصير ، بالإضـافة إلى أن ضعف الوزارة كمؤسسة سياسيـة يعتبر إحدى السمات المميزة للنظام السياسى فى مصـر سواء فى فترة الحكم الليبـرالى أو فى العهد الناصرى. فقد شهدت مصر فى فـترة الحكم الليبرالى ٤٣ تشكيلاً وزارياً أى أن متوسط عمر الوزارة فى هذه الفترة كان ٨,٥ شهر تقريباً.

أما بالنسـبة للوزارة فى بداية الثـورة ثم العهد الناصـرى فيمكـن التميـيز بين ثلاث فتـرات مختلفـة : الأولى: الفتـرة فى بداية الثورة من ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ حتى ٢٧ أبريل ١٩٥٤ وقد شـهدت هذه الفـترة ستـة تغيـيرات وزارية وهو ما يعنى أن مـتوسط عـمر الوزارة فى هذه المرحلة لم يتجاوز ثلاثة أشهر.

والفـتـرة من عــام ١٩٥٤ حـتى ٢٤ مـارس ١٩٦٤ والتى تولى الـرئيس جـمـال عبدالناصـر خلالها رئاسة الوزارة بنفسـه قبل أن يتولى رئاسة الجمـهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، وقد أجريت عدة تعديلات وزارية عبر هذه الفترات فى أعوام ١٩٥٦ و١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ وكان متوسط عمر الوزارة عبر هذه الفترة عامين.

أما الفترة الثالثة الممتدة من ٢٤ مـارس ١٩٦٤ وحتى وفاة الرئيس جمال عبدالناصر

وقد عرفت هذه الفترة ٤ تشكيلات وزارية. فالوزارة الأولى استمرت من مارس ١٩٦٤ حتى يونيو ١٩٦٥ وقد تولى رئاستها السيد على صبرى. أما الوزارة الثانية فهى وزارة السيد زكريا محيى الدين التى استمرت حتى سبتمبر ١٩٦٦ بينما استمرت الوزارة الثالثة برئاسة السيد صدقى سليمان حتى ٢٩ يونيو ١٩٦٧ ، ثم تولى الرئيس جمال عبدالناصر رئاسة الوزارة مرة أخرى حتى ١٠ مارس ١٩٦٨. حيث شكل وزارته الأخيرة التى استمرت حتى وفاته ، وهكذا فإن متوسط عمر الوزارة خلال السنوات الأخيرة من العهد الناصرى لم تجاوز أربعة عشر شهراً.

وهكذا فقد شهدت فترة الحكم الناصرى ستة عشر تشكيلاً وزارياً وقد بلغ متوسط عمر الوزارة عبر الفترة الناصرية بأكملها حوالى ١٣ شهراً.

أما فى عهد الرئيس مبارك فقد بلغ عدد التغييرات الوزارية ١١ تشكيلاً حتى الآن ـ حيث رأس مبارك أول وزارة فى بداية حكمه فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الثالث من يناير ١٩٨٢ ، وتلا ذلك تعيين الدكتور فؤاد محيى الدين رئيساً للوزراء حتى ٣١ أغسطس ١٩٨٢ وأعيد تكليفه مرة ثانية واستمر على رأس هذه الوزارة حتى وفاته وتولى بعده الفريق أول كمال حسن على رئاسة الوزارة ، وكان العسكرى الوحيد الذى رأس الوزارة فى عهد مبارك (بالإضافة إلى الرئيس مبارك نفسه) عندما خلفه الدكتور على لطفى حتى ٩ نوفمبر ١٩٨٦. ثم الدكتور عاطف صدقى الذى استمر على رأس الوزارة فى ثلاثة تشكيلات ، كان الثانى منها فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ والثالث فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ ، ثم عين الدكتور كمال الجنزورى رئيساً للوزراء فى يناير ١٩٩٦ وفى العام التالى (١٩٩٧) أجرى تعديلاً محدوداً على وزارته وفى أكتوبر ١٩٩٩ تم تكليف الدكتور عاطف عبيد رئيساً للوزراء حتى الآن.

وتكشف الدراسات التاريخية والإحصائية أن الوزارة بدأت فى مصر بسبع وزارات هى «العدل ـ الداخلية ـ الحربية ـ الأشغال العمومية ـ المالية ـ المعارف ـ الخارجية» وظلت الوزارات تزداد مع التطورات والمستجدات حتى وصلت الآن ما بين ٣٠ و٣٤ وزارة فى مصر طبقاً لكل تشكيل وزارى والظروف التى تستدعى إضافة وزارت أو إلغاء بعضها!!

وفى أول وزارة رأسها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤ ضمت الوزارة ١٨ وزيراً بينما ضمت وزارة الدكتور «محمود فوزى» التى شكلها فى نوفمبر ١٩٧٠ بعد انتخاب السادات رئيساً للجمهورية نحو ٣٤ وزيراً.

ومنذ نشأة تشكيل الوزارة فى مصر اعتراها كثير من التبديل والتعديل ، فى أحيان توفى وزراء وهم فى مقاعدهم ، وفى أحيان أخرى أقيلوا أو استقالوا ، وأحياناً تركوا مناصبهم الوزارية لتولى مناصب أعلى لا يسمح لهم فيها بالجمع بينها وبين الوزارة مثل عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى أو رئاسة مجلس الأمة أو الشعب. وكانت هناك وزارات استحدثت لتوافق ظروفا جديدة مثل وزارة السد العالى ثم ألغيت بعد انتهاء مهمتها وفى عهد الوحدة مع سوريا من فبراير ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦١ تشكلت أربع وزارات كانت تضم وزيراً مركزياً قد يكون مصرياً وقد يكون سورياً. ووزيرين تنفيذيين كل منهما لإقليم من الأقاليم إلا فى بعض الوزارات السيادية.

وفى أحيان أخرى كانت الوزارات تسمى بالمجلس التنفيذى كما حدث فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ عندما تشكلت الوزارة تحت اسم المجلس التنفيذى برئاسة على صبرى. وعندما أعلن هذا التشكيل أعلن تشكيل آخر يسمى مجلس الرئاسة وهو مجلس سيادى ولكن بلا مسئوليات وزارية.

ففى هذا التشكيل لم يعد أحد من مجلس قيادة الثورة يتولى مسئولية وزارية ، وخلال حقبة الرئيس عبدالناصر تولى هو شخصياً تشكيل الوزارة ٦ مرات على فترات مختلفة بينما تولى السادات تشكيل الحكومة ثلاث مرات فى حين كان مصطفى النحاس هو الوحيد الذى تولى رئاسة الوزارة فى مصر سبع مرات من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٢!!!

❑

يرجع تاريخ إنشاء «الوزارة» فى مصر إلى عهد إسماعيل باشا خديو مصر عندما تعرض لضغوط خارجية وقرر على أثرها أن يقيم فى مصر هيئة مسئولة عن إدارة الحكومة على النمط الأوربى فأصدر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ «إرادة سنية» إلى نوبار باشا لتشكيل (النظارة) ثم أعقبها بخطاب فى نفس التاريخ يوضح فيه أسباب هذا

التشكيل ، وبـالفعل قام نوبار باشـا بتشكيل أول نظارة كـان من بينها أجنبـيان الأول : «إنجليزى» لنظارة المالية والآخر «فرنسى» ، وكان لهما حق الاعتراض وعدم قبـولهما رأى الأغلبية ـ كما تذكر وثائق الوقـائع المصرية ـ غير أن وثائق التاريخ للوزارة المصرية تشير إلى أن نوبار باشا كان ينفذ تعليمات السياسة البريطانية.

وشهـدت أول نظارة مصـرية عدة صـدامات مع الخـديو الذى كان يصر عـلى عدم اجتماع الوزراء إلا بناء على إرادته واشـتراطه عـرض جميع اللوائح والأحـكام عليه. وهكذا كـانت أول نظارة فى تاريخ مـصر غـير جـادة ... وأدت كثـرة الصدامـات إلى استعـفاء نوبار فى ٢٣ فبراير عـام ١٨٧٩ ولـم تستمر وزارته أكـثر من خمسـة شهور ، وظلت قضية تشكيل النظارة على نحـو غير سليم تتعثر لفترة طويلة حـتى استقر الأمر بها إبان الثورة العـرابية ، واستمر تشكيل الوزارة بعـد ذلك يعكس التطور السياسى فى مصـر وخلال تلك الفـترة الطويلة حـفلت الوزارة بأسمـاء تعكس الأوضاع الـسائدة. فكانت هنـاك وزارات فى عـهـد التـدخل الأجنبى وتحت الاحـتــلال من ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ ، ووزارات تحت الحماية من ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ ثم الوزارة الشعـبية عام ١٩٢٤ بعد إعلان الدستور والنظام الملكى ثم وزارات الائتلاف الوفدية ووزارات اليد الحديدية والوزارة الدسـتـورية ومحـاولات الوزارات القومـيـة ، ثم وزارات الاحتضـار من يناير ١٩٥٢ إلى ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ ووزارات عـهد الـوصاية من يولـيو ١٩٥٢ حـتى يونيـو ١٩٥٣ حـينما صـدر الإعـلان الدسـتـورى من مـجلس قيـادة الثـورة الذى أعلن باسم الشعب إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية لأول مرة فى مصر.

خلال ذلك التـاريخ السياسى الحديث عـرفت مصر نوعـين من أنماط الوزراء وهما الوزير الإدارى والوزير السياسى ، النمط الأول اسـتمر سائداً ما بين نشـأة هيئة النظارة المصرية وقـيام ثورة ١٩١٩ حيث كان يتم اخـتيار رؤساء الوزارات والوزراء من كـبار الموظفين وكانوا ـ غالباً ـ ما ينتمون لفـئة الأعيان . ولهذا لم يكن غريباً أن يكون أغلب وزراء تلك الفتـرة ممن ينحدرون من أصول غـير مصـرية باستثناءات بسـيطة مثل على مبارك باشـا وسعد زغلول باشا وأحـمد عرابى باشا ، ورغم وجـود هيئة وزارية إلا أن أعمال هؤلاء الوزراء اقتـصرت على الجوانب الإدارية. لأن إدارة السياسـة وخاصة بعد عـام ١٨٨٢ كانت فـى أيدى سلطات الاحـتلال ... إلا أنه بعـد ثورة ١٩١٩ اخـتلف

الوضع بصدور دستور ١٩٢٣ وما استتبعه من قيام البرلمان الذى كان يختار الوزارة من حزب الأغلبية(١).

بعد قيام البرلمان أصبحت المنافسة الحزبية عنصراً أساسياً فى إعداد الوزراء مما أضفى عليهم الطابع السياسى وأصبحت الاختيارات والتوازنات والبرامج السياسية تشكل عنصراً أساسياً فى اختيار الوزراء.

خلال تلك الحقبة غلب الطابع السياسى على الوزارة ، حيث كان الوزراء يتوافر فيهم الحد الأدنى من الشخصية العامة التى ينبغى أن تتوافر فى شاغلى مناصب الوزارة ، بمعنى أنه لم يكن بالإمكان أن يأتى وزير من المجهول ، وأهمية الشخصية العامة فى الوزارة أنه يتوافر لديها الحس السياسى ثم إنه قد يضيف فى وقت من الأوقات إلى الوزارة أكثر مما تضيف إليه الوزارة مثل د. طه حسين عندما تولى وزارة المعارف فى يناير ١٩٥٠ . وفى هذه الحالة ساهمت أفكار د. طه حسين فى نشر التعليم... وهكذا فإن الوزارة السياسية لا تراعى الاعتبارات الطبقية كما كانت تراعيها الوزارة الإدارية كما حدث عندما اختار سعد زغلول محامياً مغموراً من طنطا هو نجيب أفندى الغرابلى ليصبح وزيراً فى وزارته التى تشكلت فى يناير ١٩٢٤!!

وعلى العموم فإن دلائل التاريخ تؤكد أنه فى عهد الوزارات السياسية كان للوزارة والوزراء هيبتهم واحترامهم وتأثيرهم الطاغى بينما تتوارى هذه المميزات كثيراً فى ظل الوزارات الإدارية.

❑

لقد كان الوزراء فى عصور الليبرالية المصرية قبل ثورة يوليو يأتون إلى السلطة عبر فوز أحزابهم فى الانتخابات البرلمانية ، كان الحزب الذى يفوز بالأغلبية هو الذى يقوم بتشكيل الوزارة ، وكان كل حزب من الأحزاب جاهزاً بعدد كبير من رجاله ليصبحوا وزراء عند الفوز فى الانتخابات ، ولكن بعد ثورة يوليو تغيرت الحياة السياسية وألغيت الأحزاب وساد نظام الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد ، وأصبحت معظم السلطات فى يد مؤسسة «رئاسة الجمهورية».

---

(١) حسن يوسف و د. يونان لبيب رزق ـ تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ .

وأصبح رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ولم يعد رئيس الوزراء يقدر على رسم السياسات أو تنفيذها دون الرجوع إليه وأصبح رئيس الوزراء منفذاً لتوجيهات الرئيس وتصوراته ، وأصبح اختياره مرهوناً بتنفيذ مهمة محددة فى وقت معين ... فالمهندس صدقى سليمان وهو أبرز منفذى «مشروع السد العالى» يصبح رئيساً للوزراء فى وقت كان لابد فيه من الانتهاء من السد العالى ، والمهندس عزيز صدقى وهو من أبرز رجال الصناعة يصبح رئيساً للوزراء فى وقت كان على الحكومة تنفيذ خطة التصنيع.

والدكتور عبدالعزيز حجازى المعروف بأفكاره المالية المتحررة يصبح رئيساً للوزراء فى وقت كانت فيه السياسات الاقتصادية تتحول من التخطيط المركزى إلى الانفتاح الاقتصادى على العالم ، والدكتور عاطف صدقى وهو من أبرز أساتذة المالية العامة يصبح رئيساً للوزراء فى وقت كان على الاقتصاد المصرى فيه أن يوحد سعر الصرف ويخفف العجز فى الموازنة لتنفيذ وصفة صندوق النقد الدولى لعلاج الاقتصاد المصرى.

وقد كان على الدكتور كمال الجنزورى أن يكمل مشوار الدكتور صدقى ويحول الإصلاح المالى إلى إصلاح استثمارى لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، وحدد الرئيس مبارك عدة مهام له عند تكليفه بالوزارة فى ٤ يناير ١٩٩٦ حيث طالب حكومة الجنزورى عند تشكيلها بتخفيف أعباء محدودى الدخل وزيادة الإنتاج وقرر الجنزورى عند تشكيله الوزارة دمج بعض الوزارات مثل الزراعة واستصلاح الأراضى والنقل والمواصلات ووزارة التعليم.

وقد علقت وكالات الأنباء الأجنبية وقتها على اختيار الجنزورى لرئاسة الوزارة بأنه تعزيز لعملية التنمية ، ووصفت الجنزورى بأنه خبير لفترة طويلة بالمسائل الخاصة بالإصلاح الاقتصادى فى مصر وتنشيط المناخ السياسى.

ورغم التفاؤل الكبير الذى صادف اختيار الجنزورى إلا أن فترة رئاسته للوزارة لم تدم أكثر من ثلاثة أعوام وتسعة أشهر فقط رغم أن الرئيس مبارك ـ عادة ـ لا يميل إلى تغيير الوزارات إلا فى حالات الضرورة وأحياناً الضرورة القصوى حفاظاً على مبدأ الاستقرار السياسى لخدمة التنمية.

وفى ٩ أكتوبر ١٩٩٩ قدمت حكومة الجنزورى استقالتها بعد سلسلة طويلة من الاتهامات وجهت لبعض وزرائها مثل المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية بالإضافة إلى النقد الكثير الذى وجه للدكتور الجنزورى نفسه باحتكار السلطة والتكويش عليها داخل مجلس الوزراء ، حيث نسب إليه نقل العديد من اختصاصات الوزراء والأجهزة والإدارات لتصبح تحت تصرفه المباشر مما تسبب فى العديد من المشاكل والأزمات والمعوقات الإدارية داخل مجلس الوزراء.

وبإقالة الجنزورى تم تكليف الدكتور عاطف عبيد برئاسة الوزراء وحدد الرئيس مبارك فى خطاب تكليفه بالوزارة عدة مسئوليات ومهام فى مقدمتها التيسير على المواطنين وتشجيع الاستثمار والعمل لصالح الفقراء ومحدودى الدخل.

كما طلب مبارك من وزارة عبيد ضرورة الحد من الاحتفالات المظهرية وأن توجه تكلفتها للمشروعات التى تعود بالنفع على المواطنين مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالشباب وخلق صفوف متتالية قادرة على تحمل المسئولية.

وعلى الرغم من اختلاف الوزارات فإن رئيس الحكومة خلال العشرين عاماً الماضية بالتحديد ، كان هو فى حقيقة الأمر رئيس المجموعة الاقتصادية ، وفى أغلب الحالات لا يختار رئيس الحكومة عند تشكيل وزارته ما يعرف بوزراء السيادة مثل الدفاع والخارجية والداخلية والإعلام والذين عادة ما يقوم باختيارهم رئيس الجمهورية شخصياً ، ويمكن لرئيس الحكومة أن يختار إلى جانب وزراء المجموعة الاقتصادية وزراء غيرهم مثل الصحة والتعليم والزراعة حسب الظروف ، وهو فى كل الأحوال لا يتمسك باختياراته إلا بعد موافقة رئيس الجمهورية الذى كان يتولى أحياناً رئاسة الحكومة مباشرة ويدير السلطة التنفيذية بواسطة نواب لرئيس الوزراء(*) .

ولا شك أن الرئيس حسنى مبارك ـ كما يجمع الخبراء ـ أعطى مساحة كبيرة من

(*) وللإطلاع على تفصيلات منابع الوزراء فى عهد الثورة وأسباب اختيارهم يمكن الرجوع إلى كتاب د. محمد الجوادى النخبة الحاكمة فى عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠١). كما يمكن الرجوع إلى كتابه الأحدث: كيف أصبحوا وزراء ؟! / دراسة فى صناعة القرار السياسى ، دار الخيال ، ٢٠٠٣ .

الحرية لرؤساء الوزارات عند اختيار وزرائهم خاصة بالنسبة للوزارات غير السيادية ، ولكن في كثير من الحالات تكون اختيارات رؤساء الحكومة ليست مبنية على أسس موضوعية. فالدكتور عاطف صدقي رغم دوره البارز في عملية الإصلاح الاقتصادي كان يختار بعض وزرائه من أصدقاء «لعبة الطاولة» في مصيف العجمي بالإسكندرية. والدكتور كمال الجنزوري اختار أخطر وزير في حكومته وهو المستشار طلعت حماد من بين أقدم أصدقائه فالعلاقة بينهما تمتد لأكثر من ٢٠ سنة ، وقد ترك له حرية التصرف في معظم الأمور وكان يطلق عليه «رئيس وزراء الظل» تعبيرا عن مدى نفوذه داخل وزارة الجنزوري.

وفي بعض الحالات كان رؤساء الحكومة يختارون أقاربهم لبعض الوزارات وأحياناً كانوا يختارون من يرتبطون بهم بعلاقات نسب ومصاهرة ، وفي كثير من الحالات كان رؤساء الحكومة يشعرون بعجز الاختيارات لديهم وكأن البلد ضاقت بالكفاءات!!

وإذا استعرضنا طريقة اختيار رؤساء الوزارات خلال العشرين عاماً الماضية أو بالتحديد منذ تولي الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم نجد أن جميع رؤساء الوزارة قد كانوا وزراء في الحكومة السابقة باستثناء حالة واحدة هي الدكتور عاطف صدقي الذي شكل الحكومة في نوفمبر ١٩٨٦ ولم يكن وزيرا وإنما شغل فقط منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قبل اختياره لهذا المنصب.

أما باقي رؤساء الحكومة في عهد مبارك فقد كانوا يشغلون مناصب وزارية وأثبتوا كفاءة رشحتهم للاختيار لتشكيل حكومة جديدة ... فعلى سبيل المثال الدكتور فؤاد محيي الدين تم تعيينه نائبا أول لرئيس الوزراء في الحكومة التي تولى رئاستها الرئيس مبارك في عام ١٩٨١ عقب أحداث اغتيال الرئيس السادات في حادث المنصة الشهير في أكتوبر من نفس العام.

وعقب ذلك تم تكليف الفريق كمال حسن علي برئاسة الوزارة في يوليو ١٩٨٤ في حين كان يشغل من قبل منصب نائب رئيس وزراء ووزير خارجية منذ عام ١٩٨٠ ، وفي سبتمبر ١٩٨٥ تم تكليف الدكتور علي لطفي لرئاسة الوزراء وكان يشغل في هذا الوقت منصب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني ، بينما تولى من

قبل منصب وزير المالية خلال عهد الرئيس السادات وبالتحديد فى عام ١٩٧٨ ولكن لم تستمر حكومة الدكتور على لطفى سوى فترة محدودة من سبتمبر ١٩٨٥ حتى نوفمبر ١٩٨٦ عندما تم تكليف الدكتور عاطف صدقى بتشكيل الحكومة الجديدة واستمر الدكتور صدقى نحو ١٠ سنوات كاملة كرئيس لمجلس الوزراء فى فترة حرجة خاضت بها مصر تجربة الإصلاح الاقتصادى بنجاح رغم الصعوبات الكبيرة التى واجهت الدولة فى توفير العملة الصعبة وسداد أقساط الديون وتشجيع الاستثمارات.

وفى يناير ١٩٩٦ تم تكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الحكومة التى استمرت حتى أكتوبر عام ١٩٩٩ والتى تخللها تغيير وزارى محدود ، والدكتور الجنزورى كان يتولى قبل رئاسته للحكومة عدة مناصب وزارية فى وزارات مختلفة كان آخرها توليه لوزارة التخطيط لفترة طويلة تزيد على ١٥ عاماً.

وفى أكتوبر ١٩٩٩ تم تكليف الدكتور عاطف عبيد بتشكيل الحكومة الجديدة. وكان الدكتور عبيد يتولى منصب وزير قطاع الأعمال العام فى الوزارة السابقة بالإضافة إلى عدة مناصب أخرى فى حكومات مختلفة.

ويبدو أن الرئيس مبارك يفضل اختيار رؤساء حكوماته من الشخصيات التى تولت مناصب بارزة داخل الحكومات السابقة وثبت له حسن أدائها وتصرفها وكفاءتها وقدرتها على تحمل المسئولية بالإضافة إلى شروط النزاهة والشفافية والتفانى فى العمل... وكل هذه الشروط والمواصفات تكون تحت رؤية الرئيس مبارك وهو يدرس اختيار الشخصية الملائمة لتكليفها بالوزارة فى الوقت الملائم طبقاً للظروف المناسبة للتغيير وتولى هذه الشخصية المسئولية فى هذا التوقيت.

أما بالنسبة للتشكيل المهنى لتخصصات رؤساء الوزارات فى عهد الرئيس مبارك فنجد أن الغالبية العظمى كانت من المدنيين أو بالتحديد الحاصلين على درجة الدكتوراة مثل د. فؤاد محيى الدين والدكتور على لطفى والدكتور عاطف صدقى والدكتور كمال الجنزورى والدكتور عاطف عبيد ، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة كان الفريق كمال حسن على الذى ينتمى إلى صفة العسكريين ويعتبر هو رئيس الوزراء الوحيد الذى تولى هذا المنصب من العسكريين طوال عهد الرئيس مبارك.

وبالتالى يتضح أن الرئيس مبارك كان يميل إلى اختيار طبقة المدنيين من أصحاب الشهادات والدكتوراة وأساتذة الجامعات والدارسين فى جامعات أجنبية بالخارج لتولى منصب رئيس الحكومة باعتبارهم مؤهلين علمياً وثقافياً لشغل هذا المنصب الهام!!

وإذا استعرضنا أهم سمات شخصيات رؤساء الحكومة فى عهد مبارك نجد أن الدكتور فؤاد محيى الدين كان يتميز بالتفانى فى العمل والكفاءة والقدرة على إنجاز المهام بكل دقة ونظام، والفريق كمال حسن على يتميز بالانضباط الذى ينبع من عمله العسكرى السابق والكفاءة واللياقة فى اتخاذ القرارات الحاسمة، أما الدكتور على لطفى فقد كان يتصف بالدبلوماسية والدراسة العلمية للقضايا والمشكلات ووضع الحلول والبدائل المناسبة والاتصال الجماهيرى بمؤسسات الدولة والإعلام، بينما تميز الدكتور عاطف صدقى بقدرته الواسعة على استيعاب المشاكل وحلها دون دعاية أو صخب إعلامى مع أسلوبه الخاص فى العمل بروح الفريق وتفانيه وتواضعه وحرصه على تحقيق الصالح العام فى كل إجراء يتخذه، وبالنسبة للدكتور الجنزورى فقد كان يتمتع بموهبة ظاهرة فى القدرة على حفظ الأرقام والبيانات وتحليلها وإلقائها بدون أوراق وقد ساعدته ذاكرته الحديدية فى الربط بين أسباب المشاكل والحلول المناسبة لاتخاذ القرارات، وأخيراً الدكتور عاطف عبيد فهو يفضل الاعتماد على الحقائق والنظريات العلمية والأسلوب الموضوعى فى مناقشة القضايا والبحث عن الحلول المناسبة ولا يفضل اتخاذ القرار منفرداً خاصة فى القضايا الجماهيرية لضمان تحقيق أفضل الحلول لصالح محدودى الدخل والفقراء.

والآن: هل كان يتدخل الرئيس مبارك عند تشكيل الوزارة أم يترك الحرية لرئيس الوزراء المكلف بالوزارة ؟!

الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق لمدة تقترب من العشر سنوات يجيب عن هذا السؤال ويقول : إن من حق الرئيس أن يتدخل فى اختيار أعضاء الوزارة وحقه أيضاً أن يختار من يريد، ولكن للتاريخ أقول إن كل الاختيارات كانت تتم فى شكل حوار بيننا عن كل شخص، وهذا كان يدعم ويقوى الاختيارات ويدققها ويجعل فرص نجاح الشخص المختار كبيرة، وإذا كان الرجل شخصية عامة فالاختيار يكون

سهـلاً ، أما إذا كـان الشخص غيـر معـروف فكان يطلب منى سيـرة عنه والمواقع التى تولاها ولـم يكن يختار الشـخص إلا بعد تجربة أو اثنتين وتحت إشرافه المبـاشر وسيادته (الرئيس) يحكم على الـشخص من نواح مـتـعددة أهمـها سـمـعتـه العـامة وسلوكـه الشخصى ؛ هذا لا يفاصل فيه الرئيس مطلقا ولا يتنازل عنه ، بعد ذلك تأتى قدرته على العمل وخبرته.

أما الدكـتور على لطـفى رئيس الوزراء الأسبق فـيقـول: للأمانة والتـاريخ أقرر أن الرئيس مـبارك لم ينفرد قط بـاختيـار الوزراء رغم أنه حق دستـورى له على اعتـبار أن تعـيينهـم يصدر بقـرارات جـمهـورية ومع ذلك فـإن تعيـين الوزراء فى حكومـتى تم بالتـشاور من خـلال جلسة واثنتـين حتى تم الانتـهاء من الاخـتيـار ، بعضهـم جاءوا باقتراحى وآخرون جاءوا باختيار الرئيس وموافقتى.

وللرئيس ـ كما يضيف د. على لطفى ـ طريقة خـاصة به فى اتخاذ أى قرار فأسلوبه يعتمـد على الدراسة المتعمقة لكـل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار وأخـذ آراء الخبراء والمعنيين وفى كل الأحوال فـإن الآراء تطرح بعمق واستفاضـة وديموقراطية يتمـيز بها هذا العهد حتى نصل إلى القرار الصـحيح ، وفى رأيى أن هذه الطريقة لها جذورها من عملـه السابق كطيـار حيث لا ينطلق بطائرته قـبل التأكـد من صلاحـية كل الأجـهزة . ويعلق الدكتور زكريا عـزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية عن الكيفيـة التى يختار بها الرئيس مـبارك وزرائه فـيقـول: «أنه عند أى تشكيل وزارى جديد يتـم اختيـار الوزراء بصـفة سرية ويـحرص على أن يكون عـمله ومعلومـاته واتصالاته فى أضـيق نطاق ثم نفاجأ جميـعاً بالاختيار والقرار الذى اتخذه ، وأثناء هذا الاخـتيار نذكر بعض الأسماء المرشحة وهى من قـبيل التخمـينات. والسيد الرئيس لا يهتم بما يتناثـر من شائعات عن الترشيحـات إلى أن يصل إلى الاختيار الدقيق ويستقـر على الأسماء مع رئيس مجلس الوزراء ثم يتم التـوقيع وإعـلان التـشكيل النهائـى الخاص بالوزارة الجـديدة ، ثم تأتى المرحلة الثـانية وهى حـلف اليمـين وعادة يتـم هذا فى أسرع وقت حـتى تؤدى الوزارة الجديدة عملها وتمارس المهـام المطلوبة منها وحلف اليمين يتم طبقاً لمراسم خـاصة فيتم استدعاء رئيس مجلس الوزراء والوزراء إلى مقر الرئاسة أو قصر عابدين . وفى البداية

يحلف السيد رئيس الوزراء ثم يتبعه الوزراء بترتيب الأقدمية ويحضر مراسم حلف اليمين رئيس الديوان وكبير الأمناء وكبير الياوران[1].

لكل رئيس طريقته الخاصة فى اختيار رئيس وزرائه وكبار معاونيه ، فبينما يرى البعض أن عنصر الثقة هام وضرورى فى الاختيار لضمان الولاء أولاً ثم بعد ذلك يأتى العمل والقدرة على التنفيذ ، نرى البعض الآخر يؤكد على عنصر الكفاءة باعتباره الفيصل الأساسى فى تحديد شخصية من يصلح لتولى المنصب ، بينما يرى فريق ثالث أن المعيار السياسى لابد أن يكون العامل الأول فى اختيار من يصلح لتولى منصب رئاسة الوزراء والتى تعتبر فى جميع الأحوال عملاً سياسياً قبل أى شىء!!

ومهما تعددت الأساليب والطرق فإن الصفة الوحيدة المشتركة بين كل من الرؤساء عبدالناصر والسادات ومبارك هى التكتم الشديد الذى يسبق الإعلان عن التغيير الوزارى أو اختيار رئيس الوزراء الجديد ، وهذه الصفة هامة للغاية لضمان سير نشاط الدولة دون أى خلل أو تقصير خلال مرحلة التغيير الوزارى ، لأنه لو حدث قلق أو ترقب فى أجهزة الدولة قبل الإعلان عن التغيير يمكن أن يؤثر ذلك - بلا شك - على كفاءة الجهاز الحكومى والأداء داخل الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية.

ولا يخفى على أحد أن فترة تشكيل الوزارة الجديدة بعد اختيار المرشح لرئاسة الوزارة تكون فترة حرجة للغاية تعانى فيها العديد من الإدارات والهيئات حالة من شبه التوقف تحسباً للتغيير ، وهل سوف يستمر الوزير الفلانى فى وزارته أم سيتم تغييره ؟! وهل سوف يخرج من الوزارة أم ينتقل لوزارة أخرى ؟! وترى لو تقرر تغييره فمن الوزير الجديد القادم ؟! وما هى سياسته ؟وما هى الإجراءات الجديدة التى سوف يتخذها ؟! وهل سوف يغير معاونى الوزير السابق أم سوف يستمروا فى أداء عملهم؟! وهل سوف يقبل الوزير الجديد المشروعات والخطط التى وضعها الوزير السابق أم سوف يعدل ويغير ويضيف؟!

وتظل الوزارات والأجهزة والهيئات التابعة لها فى حالة من الترقب انتظاراً لإعلان التشكيل الوزارى بعد سلسلة طويلة من الشائعات والأسماء المرشحة لتولى المنصب والتى غالباً ما تتكرر عند كل تغيير ولا تأتى فى أى منها!!

(١) كتاب «الرئيس وأنا» حمدى الكنيسى.

الحقيقة أن عملية اختيار الرئيس للشخص الذى سيتولى منصب «رئيس الوزراء» أمر شاق ومتعب ، وكثيراً ما يتراجع الرئيس عن إجراء التعديل لعدم وجود الشخصية الملائمة لتولى هذا المنصب فى الوقت الملائم!!

ويؤكد المراقبون أن اختيار الأفراد هى مهمة شاقة ولا يشعر بصعوبتها إلا من فى موقع المسئولية ، فكل الأفراد لهم مزايا محددة وكل الأفراد يتحدثون عن المبادئ والمثل وأغلبهم ينافق ويتقرب من مراكز السلطة ولو على جثث المبادئ والأصدقاء ، والفيصل الحقيقى للاختيار هو الممارسة الفعلية ، ويظهر المعدن الأصيل عندما يمارس السلطة أو يؤتمن على المال العام ، فالبعض يستغل السلطة للصالح الشخصى وهو مازال يرفع الشعارات والمبادىء ، والبعض يسئ استغلال المال العام وهو مازال يتحدث عن النزاهة ويتشدق بالأمانة والشفافية!!

قرار اختيار «رئيس الوزراء» فى ظل نظام الرئاسة المصرى يصدره رئيس الجمهورية وبالتالى فهو المسئول عن اختياره أمام الشعب ومؤسساته التشريعية المختلفة ، وبقدر ما يستطيع رئيس الوزراء أن يحقق نجاحاً فى مهمته على قدر ما يضاف هذا إلى عهد الرئيس وإنجازاته فى تحقيق أحلام وطموحات الشعب ، وفى المقابل على قدر ما يخفق رئيس الوزراء فى أداء مهمته وتحقيق الأهداف التى كلف بها أو الابتعاد عن مصالح الجماهير والعمل الجاد فى سبيل القضاء على مشاكل المواطنين فإن ذلك سوف يأخذ ـ بلا شك ـ من قدرة نظام الحكم فى تحقيق النهضة وتخطى الصعاب.

وطبيعى أن يكون لكل فترة وكل مرحلة رجالها والأشخاص المطلوبون فى هذه المرحلة ... فمثلاً عندما تكون الدولة فى حالة حرب لابد أن يأتى اختيار الرئيس لرئيس وزرائه من الشخصيات العسكرية أو أن يكون رئيس الجمهورية نفسه هو الذى يتولى هذا المنصب لضمان حشد الطاقات والأجهزة للمجهود الحربى فى هذا الوقت ، وقد حدث ذلك فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر عندما تولى منصب رئاسة الوزراء ونفس الشىء تكرر فى عهد الرئيس السادات بسبب الحروب التى خاضتها مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ويونية ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣.

❑

لعل تعبير «الصدمات الكهربائية» هو أكثر ما اشتهر به عهد الرئيس أنور السادات

حيث كان حريصاً بين وقت وآخر على إصدار قرارات فجائية ومنها قرارات خاصة بـ التغيير الوزارى ، سواء كان شاملاً أو جزئياً وكان السادات يعتقد أن هذه الطريقة تستطيع أن تمتص ردود فعل المواطنين الغاضبة تجاه بعض الأحداث فيقوم بالتغيير من أجل التغيير لإحداث «الصدمة» داخل الشارع السياسى المصرى فكان المواطنون ينامون ويستيقظون فجأة على أخبار التغيير الوزارى فى الصحف وتشكيل حكومة جديدة بالرغم من أن الفارق الزمنى الذى كان بين الوزارة القديمة والجديدة لا يتعدى بضعة شهور معدودة.

وعلى عكس هذه الطريقة تماماً جاءت سياسة الرئيس حسنى مبارك الذى لا يفضل التغيير إلا فى الضرورة القصوى ويعتبر كثرة التعديلات الوزارية تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى وتتسبب فى عدم استمرار السياسات الوزارية وتحقيق الإنجازات اللازمة فى المشروعات والخطط والأهداف.

أما بالنسبة لطريقة الرئيس جمال عبدالناصر فى اختيار رئيس الحكومة ووزرائه فيذكر أمين هويدى وزير الحربية الأسبق فى كتابه «مع عبدالناصر»: أن الكفاءة العلمية ليست بالضرورة هى الفيصل فالمراكز الحساسة شىء أكثر من التخصص فى موضوع معين لأن إدارة الدولة خلاف العمل فى مراكز الدراسات ومعامل البحوث وقد سئل روبرت مكنمارا عن سبب الفجوة التكنولوچية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فذكر دون تردد أنها «فجوة إدارية» ، فالإدارة هى التى تحول الأفكار الخلاقة إلى واقع ملموس.

وكانت ترشيحات الوزراء أيام عبدالناصر تتم عادة ـ طبقاً لشهادة أمين هويدى ـ بواسطة الوزراء والجهات الرئاسية ، وكان من المعتاد أن تتم عملية جمع المعلومات عن المرشحين بواسطة الأجهزة المختلفة ، وهو إجراء متبع فى كافة الدول المتحضرة ، وهو أمر لا يتعلق بالولاء وإنما يتعلق بالأمن بوجه خاص وتعتبر الدول المتحضرة أن هذا الإجراء إجراء مساعد فى عملية الاختيار بل لا ينبغى أبداً أن تقتصر عملية المتابعة فى فترات الترشيح ؛ بل لابد أن تستمر فى فترات الممارسة ، وهو أمر لا يتعلق بالحرية الشخصية التى لابد أن تمارس فى حدود مصلحة الدولة وأمنها.

وكان كثير من الوزراء يمارسون حقوقهم فى الاختيار وتساندهم جهات الأمن فى تأكيد حسن اختيارهم أو الثغرات الواضحة فى هذا الاختيار وكان الرئيس عبدالناصر غالباً ما يوافق على ترشيحات الوزراء ، ولكن كان وزراء آخرون لا يمكنهم ممارسة مهامهم إلا بالتردد على مكاتب خاصة اعتقدوا أنها مركز السلطة الحقيقية وهم لا يدرون أنهم بذلك خلقوا دوائر نفوذ لا يجوز وجودها.

ولقد هاجم إجراءات الترشيح وجمع المعلومات عن المرشحين الدكتور عبدالوهاب البرلسى وزير التعليم العالى على صفحات المجلات أيام انتشرت موجة مهاجمة عبدالناصر.

ولكن كان من عادة الرئيس عبدالناصر أن يهز «جهاز» الحكم بين وقت وآخر بإجراء حركات تعيينات وتنقلات فى أجهزة الإنتاج والخدمات على حد سواء ، وكان لا يميل كثيراً إلى أن «يستقر» فرد فى مكانه لفترة طويلة ، وكان هدفه ـ كما يقول أمين هويدى ـ إدخال الدم الجديد إلى شرايين أجهزة الدولة من جانب وإلى القضاء على الشللية والتحزب من جانب آخر ، وكان الوزراء عادة ما يقومون بهذه التغييرات وكانت هذه الطريقة لها حسناتها وسيئاتها كأى طريقة من طرق وأساليب ممارسة الحكم.

ولعل أهم صفات طريقة عبد الناصر فى إجراء التغييرات الوزارية كانت التكتم الشديد لدرجة أن كثيرين ممن كانت تشملهم التعديلات لا يدرون بها إلا من الصحف أو قبل إعلانها بوقت قصير ، وفى أغلب الأحيان لم يكن يعرف أحد أسباب خروج الوزير من الوزارة ولا يفضل الكثيرون هذه الطريقة فى إجراء التعديلات التى تحدث فى قمة السلطة إلا أنه لم تكن الخصومة الشخصية ـ كما يؤكد المتابعون ـ مع أىٍّ ممن تشملهم التعديلات الوزارية وراء تغيير الرئيس عبد الناصر لوزرائه فكان عبدالناصر يمنح البعض معاشاً استثنائياً إذا كانت ظروفه المادية تستدعى ذلك ثم كان يعيد الوزير إلى منصبه الوزارى بعد فترة قد تطول وقد تقصر أو كان يوافق على أن يشغل أى عمل فى الداخل أو الخارج كرئيس هيئة من الهيئات أو كأستاذ فى الجامعة أو كسفير فى وزارة الخارجية أو فى أى منصب من الهيئات الأجنبية ، إذ كان يعد ذلك مكسباً قومياً يجب أن نسعى إليه.

وهناك مواسم محددة ومعروفة سلفاً لحدوث التغييرات الوزارية. وفى هذه الحالات يختفى عنصر المفاجأة المطلوبة للإعلان عن التغيير الوزارى ، ومن أشهر هذه المواسم التى يحدث فيها التغيير:

- تجديد فترة الرئاسة لرئيس الجمهورية[1] والتى غالباً ما يعقبها حدوث تغيير وزارى تمهيداً لبدء الفترة الجديدة للرئاسة وما يصاحبها عادة من خطط وأهداف جوهرية ويشترط الدستور إجراء هذا التغيير باعتبار أن رئيس الحكومة السابقة يقدم استقالته.

  عقب إجراء انتخابات مجلس الشعب[2] وذلك تمهيداً لمرحلة برلمانية جديدة تتطلب تجديد القيادات التنفيذية المتمثلة فى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، ولكن لا يشترط الدستور هذا الإجراء وإنما يخضع لقرارات سياسية بحتة!

- فى حالة انقضاء الأهداف التى من أجلها تم تشكيل الحكومة القديمة وأصبحت هناك أهداف وسياسات جديدة تنتظر تشكيل حكومة جديدة بشخصيات وأفكار جديدة.

- وفى حالة وفاة شخصية رئيس الوزراء ، وهو ما يتطلب بالطبع إسناد الحكومة لشخصية جديدة وإجراء تشكيل وزارى جديد ، وهو ما حدث عقب وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين وتقرر تشكيل الوزارة الجديدة فى ١٧ يوليو ١٩٨٤ بعد إسناد رئاسة الحكومة للفريق أول كمال حسن على.

- عندما تنشب أزمة بسبب إجراءات سياسية اتخذتها الحكومة مثل رفع الأسعار أو عدم تعيين الطلاب أو مشكلة طارئة تتسبب فى تهديد الأمن القومى للدولة. وبالمناسبة لم يحدث أبدا - فى مصر - أن تم تغيير الوزارة لهذا السبب وحتى فى مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ الشهيرة التى ثارت عقب إصدار حكومة ممدوح سالم إجراءات رفع الأسعار لم يتم تغيير الحكومة وإنما تم الاكتفاء بالعدول عن هذه القرارات تحت الضغط الجماهيرى والشعبى.

الغريب فى الأمر أنه على الرغم من أن معظم دول العالم المتقدمة تأخذ بمبدأ التغيير تحت ضغط الإلحاح الجماهيرى أو بسبب حدوث أزمة حادة لا تستطيع الحكومة

(١) يتم الاستفتاء على تجديد فترة الرئاسة كل ست سنوات.
(٢) فترة عمر مجلس الشعب خمس سنوات إذا لم يتم حل المجلس بقرار جمهورى.

المسئولة أن تتغلب عليها فإننا ـ للأسف ـ لا نأخذ بهذا المبدأ وكثيراً ما نصر على استمرار البعض حتى لو فشلوا فى أداء مهامهم ونعطى لهم فرصة وأكثر دون جدوى ويكون الضحية فى النهاية مطالب المواطنين ومشاكلهم العديدة التى لا تجد لها حلاً!!

❑

«التغيير وارد فى أي وقت... لكن اختيار «الوزير» ليس أمراً سهلاً!!».

كانت هذه العبارة ضمن تصريح صحفى أدلى به الرئيس مبارك لجريدة الجمهورية[1].

تعنى هذه المقولة أنه لدينا عجز فى العناصر المرشحة للمناصب الوزارية، ولدينا صعوبة فى اختيار الشخصيات الصالحة لهذه المناصب، ولدينا مشكلة تظهر كلما حدث تغيير أو تشكيل وزارى!!

وتعنى هذه المقولة ـ أيضاً ـ أنه رغم تعدد الكفاءات وأصحاب الخبرات والمؤهلات إلا أن القيادة السياسية لا تزال تعانى عند اختيار الشخص المناسب فى المكان المناسب.

هذه حقيقة أصبحنا نعانيها بالفعل حتى أن البعض يعزى قلة التغييرات الوزارية فى عهد الرئيس مبارك إلى هذا السبب.

كما يرجع البعض ـ أيضاً ـ ظاهرة «وزراء السنوات الطويلة» إلى صعوبة اختيار الوزير المناسب، مما جعل بعض الوزراء خلال عهد الرئيس مبارك يمتد بهم عمر المنصب الوزارى إلى أكثر من ١٥ عاماً متصلة. بل إن بعض هؤلاء الوزراء كان قد تم تعيينهم فى عهد الرئيس السادات واستمروا سنوات طويلة فى عهد الرئيس مبارك.

من هؤلاء الوزراء ـ على سبيل المثال ـ الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات الاجتماعية السابقة ـ التى شاركت فى مجلس الوزراء بدءاً من الوزارة رقم (٩٥) المشكلة بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٧٧ وحسب الله الكفراوى وزير الإسكان والتعمير الذى دخل الوزارة فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٧ وسليمان متولى الذى دخل الوزارة رقم (٩٦) بتاريخ ٩ مايو ١٩٧٨ ود. جمال السيد إبراهيم وزير الإنتاج الحربى السابق من الوزارة رقم (٩٩) بتاريخ ١٤ مايو ١٩٨٠ والمهندس محمد ماهر أباظة وزير الكهرباء السابق من الوزارة (٩٩) المشكلة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٨٠ .

(١) نشر التصريح بجريدة الجمهورية ٧/ ٩/ ٢٠٠٠.

وبالتالى فإن كـلا من آمال عثمان وسليـمان متولى وماهر أباظـة أمضى كل منهم ما بين ١٩ ـ ٢٢ عامـاً فى الوزارة خلال عهدين رئاسـيين ، حيث تولى المهندس سليـمان متولى فـى البداية منصب وزير مجلسى الشعب والـشورى عام ١٩٧٧ ثم تولى حقـيبة النقل والمواصلات حتى خرج من الوزارة فى عام ١٩٩٩ .

أما المهندس ماهر أبـاظة فقد استمـر يحتل منصبه كوزير للـكهرباء منذ عام ١٩٧٩ حتى خـروجه من الوزارة عـام ١٩٩٩ ، بينما احتلـت الدكتورة آمـال عثمـان منصبـها كوزيرة للتأمينات الاجتماعية طوال ٢٠ عاماً مستمرة.

ومن أشهر الوزراء الذين اختـارهم الرئيس حسنى مبارك واسـتمروا سنوات طويلة فى مناصبهم الوزارية ، السـيد صفوت الشريف وزير الإعلام الذى تولى منصـبه خلفاً للسيد منصور حسن بعد أن قدم استقالته فى عام ١٩٨١ .

وأيضاً الدكتور يوسف والى وزير الزراعة الذى تولى مـهام منصبه الوزارى منذ عام ١٩٨٢ فى حين تولى الدكـتور كمـال الجنزورى أول منصب وزارى له فى عام ١٩٨٥ حـتى شكل الوزارة فى يناير ١٩٩٦ ثم خـرج من الوزارة فى سبـتمـبر ١٩٩٩ بعـد أن أمضى نحو ١٤ عاماً ما بين منصب وزير تخطيط ورئيس وزراء.

وهناك وزراء اسـتراتيجيون فى الوزارات خـلال عهـد الرئيس مبـارك مثل المشـير محـمد حسـين طنطاوى وزير الدفاع والسيـد عمرو مـوسى وزير الخارجيـة ـ السابق وأمين عام الجامعة العربية حاليا ـ والمستـشار فاروق سيف النصر وزير العدل وجميعهم أمضى أكثر من ١٠ سنوات فى مناصبهم الوزارية.

ومن الوزراء الذين استمـروا فترة طويلة فى مناصبـهم الدكتور عاطف عـبيد رئيس الوزراء الحالى والمستشار فاروق سيف النصر وكذلك السيد فاروق حسنى وزير الثقافة الذى أمضى ـ أيضاً ـ أكـثر من ١٥ سنة فى منصبه رغم المعارضـة الشديدة التى واكبت تعيينه من عدد كبير من المثقفين. ! !

أمـا الوزارات كثـيرة التـغيـير خـلال عهـد الرئيس مبـارك فتـشمل وزارات الماليـة والاقتصاد والتعاون الدولى والأوقاف والتـجارة والتموين والإسكان والمرافق والصحة والسكان والصناعة والبـترول ، وهذه الوزارات عرضـة لتغييـر وزرائها عند كل تغيـير

وزارى حتى أن بعض الوزراء الذيـن شغلوا إحدى هذه الوزارات لم يمض فـيها أكـثر من عام ونصـف فقط وهى فتـرة قصـيرة فى عمـر الوزير خلال عـهد الرئيس مـبارك ، والحقيقة أن الرئيس مبارك يعتبر أقل رؤساء مصرطلباً أو رغبة فى التغيير ، وبالتالى فقد شهد عهده ـ حتى الآن ـ ١١ تغييراً وزارياً خلال نحو ٢٠ عاماً.

أما بالنسـبة للتـركيب المهنى لرؤسـاء الوزارة ويقصد بـها بصفـة خاصة هـل ينتمى رؤساء الوزارة إلى العسكريين أم إلى المدنيين؟!

فقد بلغ عدد من تولى منصب رئيس الوزارة فى العهـد الساداتى ستة أشخاص وهم وفقاً للتـرتيب الزمنى لتوليهم المنصب: الدكتـور محمود فوزى والدكتـور عزيز صدقى والرئيس أنور السادات والدكـتور عبـدالعزيز حجازى والـسيد ممدوح سالم والدكـتور مصطفى خليل ويستخلص من ذلك غلبة العنصر المدنى. حيث تولى هذا المنصب أربعة أشخاص من المـدنيين (التكنوقراطيين) الذين يحـملون درجة الدكتوراة وهـم الدكتور محمود فوزى (قانونى) والدكتور عزيز صدقى (مهندس) والدكتور عبدالعزيز حجازى (تجارى) ، والدكتور مصطفى خليل (مهندس). بينما تولى هذا المنصب من العسكريين شخصان فقط هما الرئيس أنور السادات والسيد ممدوح سالم (ضابط شرطة).

ويلاحظ أنه لكى يكتسب هذا المؤشر دلالتـه يجب أن يؤخذ متغير آخـر فى الاعتبار وهو مـدى الاسـتـمـرارية أو المدى الـزمنى لتـولى منصب رئاسـة الـوزارة بين كل من العسكـريين والمدنيين بالإضـافة إلى مدى تكرار تـولى هذا المنصب ، وهنا نجد أن فـترة تولى الرئيس الـسادات والـسيـد ممدوح سـالم للـمنصب هى ٦ سنوات تقـريبـاً ، أمـا العناصر المدنية فقد تولت هذه المناصـب لمدة ٥ سنوات تقريباً ، ويستخلص من ذلك أن السيادة خـلال العهد الساداتى كـانت للعنصر العسكرى إذا ما أخـذنا عنصر الزمن فى الاعتبار[١].

أما بالنسبة للعهد الناصرى ولعهد الثورة الأول قبل تولى عبدالناصر الرئاسة رسميا فى ١٩٥٦ فيلاحظ أنه باستثناء تولى على مـاهر لرئاسة الوزارة لفترة محدودة فى أوائل الثورة (حوالى شـهر ونصف من ٢٤ يوليو ١٩٥٢ حتى ٦ سـبتمبـر ١٩٥٢) فقد تولى الضباط منصب رئاسة الوزارة طوال هذا العهد، حـيث تعاقب على هذا المنصب خمسة

(١) د. إكرام بدر الدين ـ تطور المؤسسات السياسية فى مصر

ضباط من (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) وهم محمد نجيب وجمال عبدالناصر وعلى صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان. أى أن منصب رئيس الوزارة فى العهد الناصرى كان حكراً على العسكريين وذلك باستثناء الدكتور نور الدين طراف الذى رأس المجلس التنفيذى فى الأقليم المصرى.

أما بالنسبة للوزراء فى العهد الساداتى فقد بلغت جملة من تقلدوا مناصب وزارية فى ذلك العهد منذ أول تشكيل وزارى ((أكتوبر ١٩٧٠) وحتى التشكيل الوزارى الأخير (سبتمبر ١٩٨١) ١٦٣ وزيراً، ويمكن تحليل الوزارة فى العهد الساداتى اعتماداً على تقسيم الوزراء وفقاً لعدد من المتغيرات الهامة مثل مدى تمثيل العناصر المدنية والعسكرية فى الوزارة ودرجة تمثيل المرأة والخلفيات العلمية والمهنية لأعضاء الوزارة.

فقد بلغ عدد الوزراء المدنيين ١٣١ وزيراً مقابل ٣٢ وزيراً من العسكريين ويمكن توزيع العسكريين من الوزراء إلى ثلاث فئات: المهنيين ١٨ وزيراً والتكنوقراط ٩ وزراء أما العسكريون من المخابرات فبلغ عددهم خمسة وزراء فقط.

وبالنسبة لتعيين المرأة فى الوزارة فقد بلغ عدد السيدات اللاتى حصلن على هذا المنصب ٩ مقابل ١٦١ وزيراً من الرجال، بينما عند توزيع الوزراء طبقاً لخلفياتهم المهنية والعلمية وجد أن هناك ١٢ وزيراً من رجال القانون و٣٤ وزيراً من المهندسين و٤ وزراء اقتصاديين و٦ وزراء دبلوماسيين و٥٢ وزيراً من أساتذة الجامعات و٥ وزراء من رجال الأزهر مقابل ١٨ وزيراً من فئات أخرى.

ويمكن استخلاص بعض النتائج ذات الدلالة من التوزيع المهنى للوزراء وهو أن الاتجاه الغالب خلال العهد الساداتى هو إضفاء الطابع المدنى على الوزارة أو ما يمكن أن يطلق عليه «تمدين» الوزارة ، فقد اتسم العهد الساداتى بتزايد فى عدد الوزراء من المدنيين يقابله تناقص فى عدد الوزراء من العسكريين. حيث بلغ عدد الوزراء من العسكريين ٣٢ وزيراً بنسبة ٢٠٪ تقريباً من إجمالى عدد الوزراء.

ويختلف بذلك العهد الساداتى من هذه الزاوية عن العهد النجيبى أو الناصرى . حيث بلغ عدد الذين تقلدوا المناصب الوزارية فى العهد الأخير ١٣١ وزيراً منهم ٤٤ ينتمون إلى أصول عسكرية، أى بنسبة تقدر بحوالى ٦ ,٣٣٪ من إجمالى عدد الوزراء،

بينما بلغ عدد المدنيين فى الوزارة خلال العهد الناصرى ٨٧ وزيراً، أى بنسبة تقدر بحوالى ٤ر٦٦٪ من إجمالى عدد الوزراء.

ولعل من المؤشرات الدالة ـ أيضاً ـ على تمدين الوزراء فى العهد الساداتى تولى بعض العناصر المدنية لمنصب رئيس الوزراء وهو ما لم يكن يحدث فى العهد النجيبى والناصرى.

كذلك فقد اختلفت درجة الثقل النسبى لمصادر التجنيد النخبوى فى العهد الساداتى بالمقارنة بمثيلها فى العهد النجيبى والناصرى. ويقصد بذلك حدوث تغيير فى الأهمية النسبية لمصادر اختيار الوزراء. فقد تناقصت أهمية القوات المسلحة من هذه الزاوية، وبعد أن كان يورد إلى الوزارة نسبة ٦ ,٣٣٪ من إجمالى عدد الوزراء فى العهد النجيبى والناصرى انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠٪ فقط فى العهد الساداتى. أما الجامعة والتى كانت تورد للوزارة نسبة ٩ ,٢٢٪ من الوزراء فى العهد الناصرى فقد تزايدت أهميتها وحلت محل الجيش كمصدر أساسى للوزراء فى العهد الساداتى حيث ارتفعت هذه النسبة خلال هذا العهد إلى ٣٣٪ تقريباً.

كما حدث ـ أيضاً ـ تغيير فى الأهمية النسبية لفئة المهندسين والذين مثلوا نسبة ٥ ,١٤٪ من الوزراء فى العهد النجيبى والناصرى ، حيث ازدادت هذه النسبة لكى تصل إلى ٥ ,٢٠٪ تقريباً من الوزراء فى العهد الساداتى ، كما خفضت الأهمية النسبية لرجال القانون، فبعد أن كانت هذه الفئة تزود الوزارة فى العهد الناصرى بنسبة ١٣٪ من الوزراء انخفضت هذه النسبة فى العهد الساداتى لكى تصل إلى ٧٪ فقط.

وهكذا فقد شهدت الوزارة فى العهد الساداتى ارتفاعاً فى درجة عدم الاستقرار السياسى بالمقارنة بالعهد النجيبى والناصرى من ناحية. كما شهدت تغييرات جذرية فى مصادر اختيار الوزراء ووظائفهم السابقة على المنصب الوزارى.

الشىء الملحوظ أنه عقب وفاة الرئيس جمال عبدالناصر تخلص السادات تدريجياً من وزراء عهد الرئيس عبدالناصر ثم جاءت أحداث مايو ١٩٧١ فتم التخلص من كل ما يمت بصلة للحقبة الناصرية. وكان نتاج ذلك وزراء صناعة ساداتية يؤمنون بنهجه

وينفذون تعليماته وتوجهاته التى تباينت ١٨٠ درجة عن توجهات عبدالناصر وإن كان قد احتفظ بعزيز صدقى حتى مارس ١٩٧٣.

وكان الرئيس حسني مبارك بدأ التغيير ببطء فى بداية عهده ثم سرعان ما فرض توجهاته ربما ليس تجاه كل القضايا ، ولكن على الأقل حيال معظمها ، والحقيقة أن المعلومات المتاحة عن الشخصيات التى تولت مناصب وزارية فى خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٩٣ يتضح مدى استمرار النخبة الوزارية الساداتية فى عهد مبارك.

طبقاً لمرحلة التغيير البطيء احتفظ الرئيس بالدكتور فؤاد محيي الدين ليرأس مجلس الوزراء فى عام ١٩٨٢ حتى وفاته فى عام ١٩٨٤ وكان د. فؤاد محيي الدين قد برز سياسياً فى عهد السادات بدءاً من عام ١٩٧٣ كوزير للحكم المحلى وللتنظيمات السياسية والشعبية ثم الصحة ثم شئون مجلس الشعب إلى أن عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء فى ١٩٨٠ قبل وفاة السادات.

وفى مثل هذه المرحلة حرص الرئيس على الاحتفاظ بمعظم وزراء عهد السادات ولم يدخل سوى تغييرات طفيفة جداً فى عام ١٩٨٢ ، وطبقاً لمرحلة التغيير الثانية بدءاً من عام ١٩٨٢ ـ ورغم أن الرئيس أدخل تغييرات ـ إلا أنها جاءت محدودة ، فالنبوى إسماعيل ظل فى الخدمة حتى عام ١٩٨٢ وكذلك معظم الوزراء ومنهم آمال عثمان وحسب الله الكفراوى وجمال السيد وسليمان متولى وماهر أباظة.

حتى عام ١٩٩٣ كان عدد الشخصيات الذين شغلوا مناصب وزارية فى عهد مبارك ٧١ وزيراً ؛ منهم فى أول وزارة فقط ٣٠ وزيراً كانوا وزراء فى عهد الرئيس السادات ، كما أن نحو ٧٥ ـ ٨٠٪ من وزراء عهد مبارك (٨١ حتى عام ١٩٩٣) إما احتلوا مقاعد وزارية فى عهد السادات أو أنهم كانوا فى وظائف مهمة بالجهاز البيروقراطى للدولة فى عهد السادات ، وأن تلك الوظائف كانت العامل الرئيسى وراء ظهورهم فى عهد مبارك. وبمعنى آخر أن رجال الرئيس مبارك طوال الـ ١٢ عاماً الأولى من حكمه لم يمثلوا أكثر من ٢٠٪ من إجمالى عدد الوزراء.

وإذا استعرضنا دراسة النخبة الوزارية فى عهد الرئيس مبارك طبقاً لعدة متغيرات منها الموقع الجغرافى والمؤهل الدراسى فضلاً عن متغير المدنيين والعسكريين ، فتبرز

عدة حقائق أهمها أن نسبة العسكريين (فضلاً عن ضباط الشرطة) ارتفعت فى عهد مبارك عن عهد الرئيس السادات حيث وصلت إلى ٩٨ , ٣٠٪ بينما تراجعت نسبة المدنيين إلى ٠١ , ٦٩٪ فقط وتوزع العسكريون البالغ عددهم ٢٣ فرداً إلى عسكريين ينتمون للمؤسسة العسكرية عددهم ١١ هم: كمال حسن على ومحمد عبدالحليم أبوغزالة ويوسف صبرى أبو طالب والفريق محمد حسين طنطاوى واللواء جمال السيد ابراهيم وتوفيق عبده إسماعيل (بكالوريوس علوم عسكرية عام ١٩٤٩ وعمل ضابطاً بالقوات المسلحة من ٤٩ ـ ١٩٥٤ ثم انتقل بعد ذلك للوظائف المدنية) وعادل طاهر وزير السياحة والطيران المدنى (١٩٨٢) وهو يحمل بكالوريوس علوم عسكرية لعام ١٩٤٦ وعمل ياور لوزير الحربية من عام ٤٦ ـ ١٩٥٤ ومحمد صفوت الشريف وزير الإعلام بالإضافة إلى اللواء سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى الحالى واللواء محمد الغمراوى داود وزير الإنتاج الحربى السابق.

وهناك وزراء سبق وانتموا للمؤسسة العسكرية فى وظائف رسمية وهم الدكتور يوسف والى والذى عمل مستشاراً علمياً للقوات المسلحة فى عام ١٩٦٩ والمهندس سليمان متولى فى عام ١٩٤٩ كضابط مهندس بالقوات المسلحة والكيميائى عبدالهادى قنديل الذى درس فى أكاديمية ناصر العسكرية والمهندس عصام راضى وزير الرى الأسبق الذى درس الهندسة العسكرية بالقوات المسلحة من عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ومحسن صدقى وزير الإسكان الذى كان من المهندسين الضباط ومحمد صبرى زكى الذى عمل نائباً لمدير الخدمات الطبية بالقوات المسلحة فى عام ١٩٥٩ والمهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الأسبق الذى عمل لفترة طويلة فى قطاع الإنتاج الحربى وشغل منصب مدير إدارة التصميمات والبحوث بأحد المصانع الحربية.

ومن ضباط الشرطة : اللواء محمد النبوى إسماعيل واللواء حسن أبو باشا واللواء أحمد رشدى واللواء زكى بدر واللواء عبدالحليم موسى واللواء حسن الألفى واللواء سعد الشربينى واللواء حبيب العادلى واللواء مصطفى عبدالقادر.

وحسب المعلومات المتاحة عن نحو ٩٥ وزيراً فى عهد مبارك توزعت مؤهلات الوزراء على النحو التالى:

□ ٣٩ وزيراً يحملون درجة الدكتوراة منهم ٢٢ من جامعات أجنبية و١٠ وزراء من جامعات مصرية واحتلت أمريكا وفرنسا مقدمة الدول التى حصل منها وزراء مبارك على درجاتهم العلمية (الدكتوراة) بواقع ٧ من أمريكا ومثلهم من فرنسا ووزيران من سويسرا (د. على لطفى ود. عادل عز) وشهادة واحدة من تشيكوسلوفاكيا (جمال السيد إبراهيم) ومثلها من روما (د. آمال عثمان بعد حصولها على الدكتوراة من جامعة القاهرة). وواحدة من مدريد (الدكتور أحمد هيكل وزير الثقافة الأسبق) وكندا عليّ الدين هلال ومحمد إبراهيم سليمان.

□ ١٣ وزيراً يحملون دراسات عليا منهم ثلاثة من جامعات أجنبية (إيطاليا وأمريكا) والباقى (١٠ وزراء من مصر معظمهم دراسات عليا فى العلوم العسكرية).

□ ١٩ وزيراً يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس من الجامعات المصرية.

يلاحظ أن نسبة عدد حاملى شهادات الدكتوراة والدراسات العليا فى عهد الرئيس مبارك يزيدون على نفس النسبة من وزارات عبدالناصر والسادات فيما يشكل حاملو الدكتوراة ٧,٤٣٪ من وزراء السادات بلغوا ١,٤٩٪ فى عهد مبارك وبلغت نسبة حاملى الدراسات العليا فى عهد مبارك ٢٢٪ فيما كانت ٥,١٥٪ فى عهد السادات، وقلت نسبة حاملى البكالوريوس والليسانس من ١,٣٩٪ فى عهد السادات إلى ٣٨٪ فى عهد مبارك. ولم يلحظ وجود وزراء بدون مؤهلات علمية مثلما كان الحال عليه فى وزراء السادات.

واستمر معيار السن فى اختيار الوزراء فى وزارات مبارك مثل وزراء السادات. فنحو ٢٧ وزيراً ولدوا فى العشرينيات، و٣٢ وزيراً فى الثلاثينيات فيما كان معظم وزراء عبدالناصر أصغر سناً!!

وفى وزارة مبارك كان الوزراء يمثلون نسبة ١٠٠٪ من الجهاز البيروقراطى للدولة ولا سيما فى الجامعات ومجلس الوزراء ومؤسسة الرئاسة ولم يسجل اسم وزير واحد جاء خارج هذا الجهاز فيما يعتبر البعض فؤاد سلطان (قطاع البنوك).

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد أساتذة الجامعات الذين شاركوا فى

حكومات ما بعد الثورة إلى ١٨٢ وزيراً منهم حوالى ٥٢ وزيراً فى عهد الرئيس السادات بنسبة ٣٣٪ تقريباً من إجمالى عدد الوزراء البالغ عددهم ١٦٣ وزيراً فى حكومات السادات بينما بلغ عددهم ٣١ وزيراً بنسبة حوالى ٢٢,٩٪ من الوزراء فى العهد الناصرى البالغ عددهم نحو ١٣١ وزيراً. أما فى عهد الرئيس مبارك فقد تزايد دور الجامعة فى اختيار الوزراء ووصل عددهم إلى أكثر من ٨٠ وزيراً فى التشكيلات الوزارية التى أجريت خلال الفترة من عام ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠م.

وترجع بداية الاعتماد على أساتذة الجامعة فى المناصب الوزارية إلى تجربة مصر بعد ثورة ١٩٥٢ عندما اختفى السياسيون القدامى من فوق المسرح السياسى ، إما للمحاكمة أمام محكمة الثورة وإما الانسحاب التام من الحياة السياسية. ولم يكن هناك ـ فى هذا الوقت ـ تنظيم شعبى يتولى إمداد النظام بالكوادر السياسية المدربة. فلم يجد النظام أمامه سوى الحرم الجامعى فذهب يبحث عن وزراء بين الأساتذة ، وهناك رأى مخالف لهذا وهو أن أساتذة الجامعة الشبان وجدوا مكانتهم منذ عهد سعد زغلول الذى أختار أحمد ماهر وعلى الشمسى من شباب الأساتذة وفتح الطريق أمام اختيارات لأساتذة من هذا الطراز من أمثلة النقراشى باشا ونجيب الهلالى ومحمد حسن العشماوى والسنهورى باشا حتى جاءت وزارة النحاس باشا فى ١٩٥٠ فضمت ستة من هؤلاء الدكاترة كان منهم محمد زكى عبدالمتعال وحامد زكى وطه حسين وأحمد حسين ومحمد صلاح الدين.

على أية حال فقد أثبتت تجربة اعتماد الثورة على أساتذة الجامعة نجاحاً فى بعض المواقع فاستمرت وخرجت من مجلس الوزراء إلى الشركات والمحافظات ، فرأينا الأستاذ الدكتور المحافظ والأستاذ الدكتور الوزير.

ويرتبط اختيار الوزراء من أساتذة الجامعات ـ فى عهد الثورة ـ بظاهرة استبدال مفهوم الوزير السياسى بالوزير الأكاديمى أو الفنى، فاستحضرت لهذا الغرض مجموعة من أساتذة الجامعات ليشاركوا كأعضاء فى الأطقم المختلفة ، وجرى هذا العرف بعد ذلك حتى الآن بعكس ما كان سائدا قبل قيام الثورة. حيث كان يتولى منصب الوزير رجل حزب سياسى ينفذ سياسات حزبه الفاصلة ولا يكون بالضرورة متخصصاً فى مجال عمل وزارته.

كان الوزير يقضى فترات معينة تطول أم تقصر فى الوزارة ، ثم فى عهد السادات استن تقليد جديد لتشجيع هؤلاء على العمل السياسى وهو أنه عندما يخرج لأى سبب من الأسباب يعود لعمله الأصلى كأستاذ جامعى مع ملاحظة أن بعض أساتذة الجامعات كانوا يشغلون أكثر من موقع وزارى أو يتبادلون المواقع حسب إرادة صانع القرار السياسى فى تلك الفترة ، كذلك فإن مهمة الوزير الأساسية منذ قيام الثورة وحتى الآن هى متابعة تنفيذ سياسات الدولة فى وزارته. وغالباً ما تكون إسهامات شخصية الوزير من هذه السياسات ضئيلة.

هناك نحو ١٠ وزراء على الأقل فى حكومة الدكتور عاطف عبيد ـ الأولى ـ من أساتذة الجامعات أشهرهم الدكتور حمدى زقزوق وزير الأوقاف وكان نائبا لرئيس الجامعة والدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والدكتور إبراهيم سليمان وزيرالإسكان والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وكان رئيس للجامعة والدكتور على الدين هلال وزير الشباب والدكتور محمد عوض تاج الدين وزيرالصحة والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية .

ولكن ما هى المعايير التى تحكم اختيار الوزراء من بين حوالى ١٢ ألف أستاذ جامعى بالجامعات المصرية؟!.

الحقيقة أنه لا توجد معايير محددة ولكن العلاقات الشخصية تأتى فى مقدمة هذه المعايير والأمثلة كثيرة سواء فى الحكومة الحالية أو السابقة وبخاصة وزارة الدكتور عاطف عبيد حيث جاء بمجموعة من أصدقائه القدامى بباريس حتى أطلق على الوزارة اسم «نادى باريس». أيضاً هناك الثقة والكفاءة التى تعتبر من أهم معايير الاختيار بالنسبة لأساتذة الجامعة كوزراء بالإضافة إلى التقارير الأمنية التى تقدم للقيادة السياسية عند إجراء التغييرات الوزارية بأسماء المرشحين لهذه المناصب.

والحقيقة أنه كلما تم الإعلان عن إجراء تغييرات وزارية سواء كانت تغييرات شاملة أو محدودة تتردد بعض الأسماء اللامعة من مسئولين وأساتذة الجامعات لتولى مناصب الوزراء. حتى أن معظم هؤلاء أصبحوا على «دكة» الاحتياطى أو فى صفوف المشتاقين للمناصب الوزارية فى كل تشكيل يتم الإعلان عنه ، وذلك إما بسبب مناصبهم الحالية التى يشغلونها أو الشهرة التي تمكن أصحابها من تحقيقها فى المجالات المختلفة.

وقد جرت العادة على شاغلى منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب أن يكونوا مرشحين غالباً لمنصب وزير الخارجية ورغم ذلك لم يحدث حتى الأن أن شغل رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب وزارة الخارجية وإنما يظل الأمر فى نطاق الشائعات التى تتردد أثناء فترة التغيير الوزارى. ولفترة طويلة كان من يتولى منصب محافظ أسيوط وخاصة من رجال الشرطة أن يكون مرشحاً ـ وفق الشائعات أيضاً ـ لمنصب وزير الداخلية عند التغييرات الوزارية.

كذلك بالنسبة لمنصب رئيس أكاديمية البحث العلمى يكون مرشحاً لوزارة البحث العلمى وهو دائماً أبرز المرشحين لوزارتى التعليم والتعليم العالى.

وفى توقيت الإعلان عن التغيير الوزارى تنتشر ـ عادة ـ الشائعات ويطرح كثيرون أسماء معينة لتولى منصب الوزير وما أن يعلن اسم رئيس الحكومة الذى يتولى تشكيل الوزارة حتى تظهر الحقيقة ، فبعض من هؤلاء قد يقع عليهم الاختيار وآخرون يظلون فى انتظار التشكيل الوزارى القادم.

هذا ما يحدث دائماً مع كل نبأ يذكر حول التغيير الوزارى!!

وعلى سبيل المثال فقد كان اسم الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب هو أكثر الأسماء تردداً لحمل حقيبة وزارة الخارجية عند هبوب رياح أى تغيير فى الوزارة بحكم حصوله على الدكتوراة فى السياسة من فرنسا وتوليه لعدة مناصب دبلوماسية فى سفاراتنا بالخارج ، ولكن كانت اعتبارات السن هى الحائل الأساسى لعدم دخوله الوزارة فى بداية بزوغ نجمه السياسى ، وظل هذا الوضع مستمراً حتى جاء التغيير الوزارى الأخير وتوقع البعض أن يتولى الدكتور عبداللاه منصب وزير دولة للتعاون الدولى أو وزيراً للهجرة ولم يصدق أى من التوقعين.

وهناك ـ أيضاً ـ أسماء محترمة رشحها الرأى العام لتولى مناصب وزارية مثل الدكتور مصطفى الفقى مساعد وزير الخارجية لشئون الجامعة العربية والدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء وغيرهم كثيرون.

ومثلما تعتبر لجان مجلس الشعب جواز مرور لرؤسائها للترشيح لتولى المناصب الوزارية فإن لجان الحزب الوطنى تعتبر انطلاقة لرؤسائها لتولى نفس المناصب ، فاسم

الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى سابقا كان يتردد فى كل تشكيل وزارى كمرشح لمنصب وزير الاقتصاد ، حيث سبق أن اختار الرئيس مبارك الدكتور على لطفى لمنصب رئاسة الوزراء عندما كان ـ وقتها ـ يشغل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب.

أما المهندس الاستشارى صلاح حجاب فيتردد اسمه كثيراً كمرشح لتولى منصب وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة لكونه شخصية عمرانية بارزة لاشتراكه فى تخطيط مدينتى السادات و٦ أكتوبر وبنى سويف الجديدة بالإضافة إلى فندق سميراميس وهو خريج قسم العمارة بجامعة عين شمس ويتولى مجموعة من المناصب الهندسية والاستشارية حالياً.

نفس الظروف تنطبق على الدكتور مهندس حسين صبور الشريك فى العديد من المكاتب الهندسية وهو رئيس لمجلس إدارة نادى الصيد ومجلس إدارة بنك المهندس مما يرشحه لمنصب وزير الإسكان والتعمير.

وبالنسبة لرؤساء لجان مجلس الشعب فإن الدكتور شريف عمر أستاذ الأورام ورئيس لجنة الصحة بالمجلس كان يتردد اسمه بقوة عند خلو منصب وزير الصحة فوضعه يتشابه مع وضع الدكتور محمود شريف أستاذ الأورام أيضاً الذى تولى منصب وزير التنمية الريفية وهو من مواليد عام ١٩٢١ بالدقهلية وتخرج فى كلية الطب عام ١٩٥٧ ونال درجة الدكتوراه عام ١٩٦٢ وعمل أستاذاً بمعهد الأورام بجامعة القاهرة ثم رئيساً لمعهد السرطان واختير محافظاً للشرقية عام ١٩٨٧ ثم محافظاً للقاهرة عام ١٩٨٦ ثم وزيراً للإدارة المحلية فى عام ١٩٩١ .

وكان الدكتور على الدين هلال من أبرز المرشحين لمناصب وزارية حتى حصل على المنصب فى عام ١٩٩٩ كوزير للشباب والرياضة فى وزارة الدكتور عاطف عبيد ، ورحلة الدكتور على الدين هلال تتشابه فى كثير من جوانبها مع رحلة كل من الدكتور بطرس غالى والدكتور مفيد شهاب والدكتور فتحى سرور ، فكلهم من أبناء جامعة القاهرة وكلهم قدم خدمات جليلة للوطن وتمت ترقيتهم بطريقة واحدة فى تسلسلها وترتبها ، فمثلاً الدكتور مفيد شهاب الذى ولد بالإسكندرية عام ١٩٣٦ وتخرج فى

كلية الحقوق بالإسكندرية ، وعمل أستاذاً للقانون الدولى العام بجامعة القاهرة اختير عضوا بالهيئة القومية لطابا منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨ ثم عضواً بهيئة الدفاع المصرية عن طابا أمام المحكمة الدولية بچنيف عام ٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ وقاضياً بالمحكمة الدائمة للتحكيم الدولى بلاهاى ويعمل أميناً عاماً للجمعية المصرية للقانون الدولى منذ عام ١٩٨٤ ورئيساً لاتحاد الحقوقيين منذ عام ١٩٩١ ورئيس جمعية حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٢ ورأس جامعة القاهرة فى سبتمبر عام ١٩٩٣ حتى عين وزيراً للتعليم العالى فى يوليو ١٩٩٧ بالإضافة إلى رئاسته للجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى.

ومن الوزارات التى يصعب التكهن بمن يتولاها عقب خلو منصب الوزير لأى سبب وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، وهى وزارة مرشح لرئاستها رؤساء مركز البحوث الزراعية أو أحد أبناء الوزارة نفسها. أما مع الوضع المتميز جداً للدكتور يوسف والى فى الحكومة بحكم منصبه كنائب للرئيس فى الحزب الوطنى وكنائب لرئيس الوزراء ، فإنه ليس هناك فرص لأى كادر من داخل الوزارة للظهور فى الصورة بجوار الدكتور والى الذى ولد فى الفيوم فى ٢ أبريل ١٩٣٠ وحصل على بكالوريوس العلوم الزراعية عام ١٩٥١ ثم ماچستير فى البساتين عام ١٩٥٥ ثم دكتوراة فى البساتين من جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ ثم عين وزيراً للزراعة والأمن الغذائى فى ٣ يناير ١٩٨٢ ، ثم فى ٥ سبتمبر ١٩٨٥ ثم عين نائباً لرئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى حتى الآن.

ولكن قضية يوسف عبدالرحمن وراندا الشامى قد غيرت الموقف الآن وألقت بكثير من الظلال على فترة رئاسة الدكتور والى لوزارة الزراعة.

وتعتبر وزارة الإعلام - أيضاً - من الوزارات الخالية من المرشحين لخلافة صفوت الشريف الذى يشغل مكانه بما لا يدع فرصة لأحد لكى يستعد لخلافته حتى أن ممدوح الليثى الذى راجت شائعة عقب إقالته من قطاع الإنتاج بأنه كان مرشحاً لمنصب وزير الإعلام لم تدخل تلك الشائعة على عقول الكثيرين لأن صفوت الشريف يشغل هذا المنصب منذ بداية يناير ١٩٨٣ وحجم الإنجازات التى تحققت فى المجال الإعلامى خلال

تلك الفترة التى طالت حجبت الكثير من الأسماء وعجلت بخروجهم إلى المعاش وبالقضاء على حلمهم فى تولى منصب الوزير.

وصفوت الشريف ولد فى محافظة الغربية عام ١٩٣٣ وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٥٢ وحصل على دراسات متخصصة فى المعلومات والرأى العام من معهد العلوم الاستراتيچية بعد ذلك وتولى عدة مناصب قبل توليه مهام وزارة الإعلام أشهرها رئاسته لهيئة الاستعلامات.

وهناك وزارات أخرى فنية أكثر منها سياسية ورغم أنه لا توجد بها كوادر مشهورة ـ للرأى العام ـ أو ذات سمعة لكى تكون مطروحة للترشيح لمنصب الوزير ، فإن مثل هذه الوزارات يتولاها أبناءها مثل وزارة الكهرباء والطاقة وكان أشهر من شغلها المهندس ماهر أباظة الذى شغل هذا المنصب منذ ١٤ مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٩٩ وحقق خلالها العديد من الإنجازات. وقد حصل ماهر عثمان أباظة على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة القاهرة فى عام ١٩٥١ وكان عمره ٢١ عاماً حيث ولد فى مدينة منيا القمح بمحافظة الشرقية فى مارس ١٩٣٠.

❏

فى الدول المكتملة الديمقراطية كل شخص يعلم كيف يمكن أن يصبح رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو وزيراً فى الحكومة ... الخطوط جميعها واضحة ومباشرة ليس فيها لبس أو تضليل والطريق واضح لمن يريد أن يمضى فيه ومعروف ـ أيضاً ـ ماذا سيجد فى نهاية هذا الطريق!!

ولا أقصد بذلك أن الوصول إلى المناصب العليا فى هذه الدول أمر يسير أو سهل المنال لكل من يطمح إليه ، بل العكس تماماً هو المقصود ، فالطريق طويل ويحتاج إلى عمل وجهد وعناء وتضحية، فمن يريد أن يصل إلى كرسى الرئاسة ... عليه أن يحصل على الأغلبية فى الانتخابات الحزبية أولاً وعليه أن يثبت وجوده فى رئاسة إحدى الولايات ويكون شعبيته ثم يطرح اسمه على كافة الهيئات والإدارات الشعبية والأمنية والسياسية لكى يدلى كل منهم برأيه فى المرشح قبل قبول ترشيحه وتظل تعقد ندوات

ومناظرات ومحاكمات للمرشح مرات عديدة قبل أن يترك الرأى للناخبين فى قول كلمتهم الأخيرة!!

ومن يريد أن يصل إلى كرسى الوزارة ... عليه أن يجتهد فى تخصصه ويحقق تفوقاً ملحوظاً إلى جانب نبوغه وموهبته السياسية ... فالوزراء هناك سياسيون أكثر منهم فنيين ... وقد يكون وزير الدفاع للدولة مثلاً ليس رجلاً عسكرياً ... فالسياسة شيء وفنيات التفاصيل العسكرية شيء آخر.

هناك يتدرب المرشح لمنصب الوزير سياسياً داخل البرلمان وداخل الأحزاب والمجالس النيابية. يعلم كيف يدير الأزمة؟! ... وكيف يتعامل مع الرأى العام؟! وكيف يكسب التعاطف والتأييد الإعلامى؟! ومتى يصمت وكيف يتكلم وغيرها من التفاصيل الصغيرة الأساسية فى سلوك الوزير!!

هكذا ... تكون الديموقراطية الحقيقية فى الحكم داخل هذه الأنظمة السياسية.

وهكذا ... يكون الرأى العام هو الحكم الأول والأخير على تصرفات الوزير ونجاحه أو فشله فى أداء مهامه!

وهكذا يخرج الوزراء من السلطة كما دخلوها بعد أن ينتهى دورهم أو يرغبون فى التفرغ لأشياء أخرى ، لأنهم يعلمون أن قيمة العمل هى الباقية!

وهكذا كثيراً ما نسمع عن تقديم الوزير لاستقالته بمجرد أن تثار شبهات أو ادعاءات ضده فلا يتمسك بالمنصب ولا يحتمى بالسلطة ولكنه يعلم أنه أمام القانون مثله مثل أى مواطن آخر!!

❑

لذلك علينا أن نعيد تصحيح الأوضاع الخاصة باختيار الوزراء وطرق البحث عنهم لأنه إذا كان الوزير فاشلا فإن تأثيره سيصيب الوزارة بأكملها بالفشل ، وإذا كان القائد سيئا فإنه سيكون قدوة فاسدة!!

دعونا ـ الآن ـ نتأمل هذه الواقعة.

قديماً سألوا وزيراً فى إحدى الدول الشيوعية المشتبه فى تعاملهم مع جهاز

المخابرات الأمريكية (CiA) بعد أن خرج من منصبه واستطاع الهروب إلى خارج نفوذ المعسكر الشيوعى فى ظل الحرب الباردة بين القطبين الروسى والأمريكى ـ قالوا:

نحن متأكدون أنك كنت عميلا للمخابرات ولكن لم يستطع أحد أن يقبض عليك متلبساً بأى شيء رغم مراقبتك لفترة طويلة!!

فقال المسئول الكبير وكأنه على كرسى اعتراف :

ـ نعم لقد كنت عميلاً لجهاز الـ (CIA) ولكنى قابلت مندوبهم مرة واحدة فى حياتى وكانت تعليماتهم محددة لى أنه كلما خلا موقع داخل الوزارة أختار له أسوأ من يصلح للتعيين وهكذا فعلت طوال فترة رئاستى داخل الوزارة وهذا كل ما أراده جهاز المخابرات الأمريكية!!

وبالتالى .. فإن أجهزة المخابرات المعادية يكفيها أن تفسد نظام الإدارة فى الدولة ، وإذا أفسدت الإدارة فسد نظام الدولة بأكملها.

كل ذلك يجعلنا نتبين مدى خطورة وأهمية وصعوبة البحث عن وزراء ... وإلى أى مدى يمكن أن يسبب وجود وزير فاسد داخل الدولة ، وما هى الآثار السلبية العديدة التى تنعكس على مواجهة مشاكل الجماهير وحل مشاكلهم ومستقبل الدولة وآمال الشعوب فى حياة أفضل.

وقد أثبتت كل التجارب السابقة واللاحقة أن معيار الكفاءة أفضل مائة مرة من معايير الثقة والولاء التى رفعها بعض الرؤساء عند اختيار المرشحين للوظائف العليا فى الدولة.

وقد أثبتت كل التجارب ـ أيضاً ـ أن الكفاءة المهنية أو الفنية للوزير لا تكفى فقط لتوليه مسئولية هذا المنصب ، بل لابد أن يتمتع الوزراء بخبرة سياسية وفطنة فى معاملة الجماهير وكسب الرأى العام ، وكثيراً ما كان هناك وزراء على مستوى عال من الكفاءة والخبرة فى مجالاتهم ولكنهم فشلوا عندما تولوا الوزارة لعدم وجود الحس السياسى أو الموهبة السياسية.

ولكن ـ بكل أسف ـ لا تزال هناك بعض المعوقات أو العيوب التى تواجه اختيار

الوزراء أو أسلوب البحث عنهم فى مصر منذ قيام ثورة يوليو وحتى الآن ، وإن كانت تبرز فى بعض العهود وتتوارى فى عهود أخرى.

ومن أهم العيوب التى لا تزال تسيطر على طريقة اختيار الوزراء ـ حتى الآن ـ سيطرة الطابع الشخصى على العلاقات السياسية ، حيث إن الروابط والصلات الشخصية تلعب دوراً هاماً فى التأثير على العملية السياسية وبصفة خاصة على عملية التجنيد النخبوى أو أسلوب البحث عن الوزراء ، وقد اتضح ذلك فى العهد الناصرى والعهد الساداتى بشكل خاص ولعل من أهم هذه الروابط والصلات الشخصية علاقات النسب والمصاهرة والزمالة والدفعة والشلة ، وعندما تصبح هذه الروابط والصلات الشخصية هى الأساس فى تولى الوظائف الهامة على مستوى النخبة سواء بالنسبة للمناصب الوزارية أو البرلمانية أو النقابية وغيرها فإن ذلك يؤدى إلى عدم تهيئة المناخ الملائم لتطور الديموقراطية وازدهارها والمساهمة فى إضعاف دور المؤسسات السياسية وانخفاض دورها ويتضاءل تأثيرها من الناحية الفعلية.

فعلى الرغم من وجود المؤسسات السياسية من الناحية الرسمية إلا أن عنصر العلاقات الشخصية والصلات العائلية يكون له الثقل الأكبر نتيجة لوجود روابط شخصية تكون لها الأولوية فى العمل السياسى مما يحول دون تطور المؤسسات ونضجها ويضعف من استقلاليتها ، ويمكن علاج هذا الوضع من خلال إضفاء الطابع العقلانى على العلاقات السياسية وعلى عملية التجنيد النخبوى وبمعنى آخر يكون الأساس فى تولى الوظائف النخبوية هو المعايير الموضوعية المتعلقة بالكفاءة والعلم والقدرة على الأداء بدلاً من الاعتماد على معيار الروابط الشخصية ، وإذا تحقق ذلك الوضع فإنه يؤدى إلى تدعيم المؤسسات السياسية من ناحية وتدعيم الديموقرطية من ناحية أخرى(١).

ومن العيوب الشهيرة ـ أيضاً ـ السلبية السياسية وعدم الميل إلى المشاركة حيث يتسم الشعب المصرى فى علاقاته بالحكومة أو بالسلطة السياسية بنوع من السلبية ، وعلى

---

(١) تطور المؤسسات السياسية ـ د. إكرام بدر الدين.

الرغم من أن الحكومات قد مارست عبر الأجيال العديد من المهام والوظائف التي تؤدى إلى اتصال وثيق بينها وبين الشعب إلى أن هذا الاتصال قد تحول إلى نوع من الروتين نظراً لعدم التحديد الدقيق لحقوق وواجبات كل من الطرفين مما أدى لسيطرة قيم السلبية والشك لدى الجماهير فى علاقاتها بالسلطة السياسية ولا تقتصر السلبية وانخفاض درجة المشاركة السياسية فى مصر على العامة من الشعب بل تمتد أيضاً لتشمل المثقفين ويمكن تفسير ذلك بوجود مناخ لدى المثقفين يمتزج فيه كل من الخوف وروح المغامرة والصراع واللامبالاة والشعور بالمسئولية والانتهازية وهذا المناخ الذى يجمع المتناقضات ويدفع إلى اليأس والهروب يعبر عنه القول الشعبى «مافيش فايدة»!!

ولعل من المؤشرات الهامة الدالة على السلبية السياسية لدى المواطنين ضعف إقبالهم على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات البرلمانية أو فى الاستفتاءات الشعبية ، بل تتخذ قضية السلبية السياسية أبعاداً جديدة داخل المؤسسات السياسية ذاتها مثل عدم مشاركة نسبة هامة من أعضاء مجلس الشعب فيما يثار داخل المجلس من مناقشات وظاهرة غياب أعضاء المجلس عن حضور الجلسات البرلمانية.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يؤثر سلبياً على المؤسسات السياسية ويعوق أداء هذه المؤسسات لمهامها على الوجه الأكمل ، وهنا يظهر دور الحزب الحاكم فى تهيئة المناخ الملائم لتدعيم الديموقراطية والمشاركة السياسية الفعالة من خلال إزالة قيم الشك والسلبية ويتحقق ذلك بصفة خاصة من خلال توفير جو يتسم بالنزاهة والحياد فى إجراء الانتخابات والاستفتاءات ، كما أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحزب الحاكم ، أى المقدرة الإشباعية للنظام وبصفة خاصة إذا ما اقترنت بسياسة توزيعية عادلة سوف تزيد من قدرة الحزب الحاكم على استثارة قيمة الثقة بدلاً من الشك مما يؤدى إلى ارتفاع درجة المشاركة السياسية ويترتب على ذلك تدعيم دور المؤسسات السياسية وثقلها النسبى داخل النظام السياسى.

وفيما يتعلق بنمط وأدوات التنشئة السياسية فمازال النمط السلطوى يسيطر على عملية التنشئة فى مصر. فالواقع الذى يجابه الطفل فى الأسرة باعتبارها أهم وأول أدوات التنشئة هو واقع سلطوى ، كما يستمر هذا النمط سائداً فى مختلف مراحل

العمر سواء فى المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة وغيرها مما يؤثر على الممارسة السياسية للفرد ويبعد هذه الممارسة عن الشكل الديموقراطى. وهنا يلاحظ وجود علاقة جدلية بين نمط وأدوات التنشئة من ناحية وبين مدى إضفاء الطابع الديموقراطى على العملية السياسية من ناحية أخرى ، فكلما ابتعدت عملية التنشئة عن النمط السلطوى واقتربت من النمط الديموقراطى ، كلما كان ذلك دافعا للأفراد إلى الممارسة السياسية الديموقراطية السليمة ويتدعم تأسيسا على ذلك دور المؤسسات السياسية فى إطار هذه الممارسة الديمقراطية . كما أن تهيئة المناخ الديموقراطى السليم للممارسة السياسية من ناحية أخرى يمكن أن يؤدى إلى إعادة تشكيل نمط التنشئة والقيم المسيطرة عليها ويدفع إلى نمط من التنشئة أكثر ديموقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توفر بعض المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يطرح نتائج إيجابية بالنسبة للمؤسسات السياسية والممارسة الديموقراطية ، فالمؤسسات السياسية لا توجد من فراغ وإنما فى بيئة اقتصادية واجتماعية معينة ، ولذلك يكون من المتصور أن يؤدى انتشار التعليم ورفع الدخل بزيادة المقدرة الإشباعية للنظام السياسى من العوامل الهامة التى تؤدى إلى تقوية المؤسسات السياسية وتدعيم المناخ الديموقراطى.

وأخيراً قد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن الممارسة الديموقرطية فى مصر ودرجة نضج المؤسسات السياسية ستتأثران إلى حد كبير بمدى النجاح فى إزالة هذه المعوقات التى تعترض طريق الديموقراطية ، فالديموقراطية لا ترسخ أركانها وتستقر دعائمها إلا بمزيد من الديموقراطية وذلك هو الضمان الوحيد لتطور الديموقراطية فى مناخ صحى وسليم فى مصر.

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية فى مصر

2

المخصصات الخفية للوزراء !

دار الخيّال

لقد اضطررت إلى بيع ممتلكاتى منذ دخولى الوزارة!

هذه المقولة ظل يرددها أحد الوزراء السابقين مرات عديدة كلما قابل أحدا بعد خروجه من الوزارة فى أحد التغييرات الوزارية. وظل الرجل يردد أيضاً: «لقد أغلقت مكتبى الاستشارى الذى كان يحقق أرباحاً هائلة وتركت مشاريعى الخاصة وتفرغت للعمل الوزارى وكان المقابل بضعة «الحاليح» لا تغنى ولاتسمن!!

والمقولات التى أطلقها الوزير السابق صحيحة وغير صحيحة ، أو بمعنى آخر أنها نظرياً صحيحة وواقعياً غير صحيحة!!

فالوزراء هم قمة الهرم الوظيفى فى وزاراتهم!!

هم يسيطرون على وسائل الإنتاج ويتحكمون فى خطط التنمية!!

هم أصحاب القرار وقراراتهم تعكس سياسة الدولة.

هم هيبة الدولة .. ورموز النظام .. والمسئولون عن توجيه مصير الشعب ومستقبله!!.. هم يمنحون ويمنعون ، يكافئون ويعاقبون ، وفى النهاية يقررون وينفذ الآخرون!!

رغم كل ذلك.. فالوزراء ـ نظرياً ـ مرتباتهم محدودة ومكافآتهم محددة ، وممارستهم لأنشطتهم الخاصة محظورة بحكم القانون والدستور.

هم المسئولون عندما تقع الكوارث والأزمات والقرارات الخاطئة.

هم الذين يواجههم النواب بالاستجوابات والاتهامات وأسئلة الإحاطة فى البرلمان!!

هم الذين تنصب لهم المحاكمات وتلاحقهم الانتقادات فى الصحف أينما حلوا أو ذهبوا!!

هم فى النهاية الضحايا فى التغييرات الوزارية!!

❏

الآن: ما هى مخصصات الوزراء فى ميزانية الحكومة؟!

وكم تبلغ مرتبات؛ رئيس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى والوزراء؟!

البعض يردد أنها تصل إلى أرقام فلكية تتناسب مع المناصب الرفيعة التى يشغلها أصحابها، والبعض الآخر يعتقد أنها مرتبات هزيلة بالنسبة لخبرات وكفاءات الشخصيات التى تحتل هذه المواقع، لكن الحقيقة ـ المفاجأة ـ أن مرتبات الوزراء فى مصر وصلت إلى الحد الأدنى الذى لا يتوقعه أحد!!

الراتب الشهرى لرئيس الوزراء يبلغ ١٣٥٠ جنيه ونحو ١٦ ألفا و٢٠٠ جنيه سنوياً. ووفقاً لميزانية عام ١٩٩٩ كان المرتب الأساسى للوزير ٥٠٠ جنيه و٥٠٠ جنيه أخرى بدل تمثيل بالإضافة إلى ٣٥٠ جنيهاً مجموع العلاوات الخاصة، ويحصل رئيسا مجلسى الشعب والشورى على نفس قيمة مرتب رئيس الوزراء تقريباً.

أما الراتب الشهرى لنائب رئيس الوزراء فيصل إلى ١١٠٠ جنيه شهرياً تشمل ٤٠٠ جنيه راتبا أساسيا بالإضافة إلى ٤٠٠ جنيه بدل تمثيل و٣٠٠ جنيه قيمة العلاوات الخاصة ليصل حجم مرتبه سنوياً إلى ١٣,٢٠٠ جنيه.

ولا يزيد مرتب الوزير على ألف جنيه شهرياً منها ٤٠٠ جنيه المرتب الأساسى و٣٥٠ جنيهاً بدل تمثيل و٢٥٠ جنيهاً علاوات خاصة ليصل الإجمالى إلى ١٢ ألف جنيه سنوياً بينما يبلغ المرتب لنائب الوزير نحو ٦٠٠ جنيه منها ٢٥٠ أساسى و١٦٧ جنيهاً بدل تمثيل و١٨٣ جنيهاً حجم العلاوات الخاصة ويصل إجمالى مرتب نائب الوزير إلى ٧٣٠٠ جنيه سنوياً.

الغريب أن المرتب الأساسى لنائب رئيس الجمهورية لم يكن يتعدى ٢٠٨ جنيهات حتى يوليو ١٩٨١ لكنه تزايد بعد ذلك إلى ١٣٥٠ جنيهاً بعد إضافة بدل التمثيل والعلاوات الخاصة وهى نفس الدرجة المالية لرئيس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى.

وبلغة الأرقام فإن الاعتمادات المخصصة للأجور زادت من ١٥,٨ مليار جنيه عام ٩٥/ ١٩٩٦ إلى ١٨,٢ مليار عام ٩٦/ ١٩٩٧ بزيادة قدرها ٣,٤ مليار جنيه وذلك لمواجهة التطور فى أجور العاملين بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية. أما المعاشات فتقدر بنحو ٢٢,٨ مليار جنيه.

منذ عام ١٩٨٧ بدأت الحكومة تنتهج سياسة زيادة مرتبات العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة و القطاع العام وقطاع الأعمال بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠٪ وصلت جملتها إلى ١١٠٪ عام ١٩٩٣ .

فى القرارات الخاصة بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة تشمل أصحاب المناصب العامة والربط الثابت ويمنح شاغلو الوظائف من هذه الفئة زيادة سنوية قدرها ١٢٥ جنيهاً منذ أول يوليو ٩٤ بما لا يتجاوز خمس زيادات. أما الإنفاق العام فى مشروع الموازنة العامة للدولة فيصل إلى نحو ٧٧,٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٨٪ عن السنة المالية السابقة.

أما المشكلة الأساسية فى تضخم ميزانية الوزارات فهى فى العدد الهائل من الوزارات التى تصل إلى ٣٠ وزارة منها عدد كبير لا يزاول أى نشاط حقيقى وهم الوزراء بلا وزارات.

كل وزارة لها مخصصاتها المالية وكوادرها الإدارية ، ومن بين الوزراء بلا وزارات وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ووزير شئون مجلس الوزراء. وبعد إنشاء الشركات القابضة لم تعد توجد اختصاصات حقيقية للعديد من الوزارات مثل التموين والصناعة والاقتصاد التى ألغيت بالفعل.

وتعتبر العلاوات الخاصة التى بلغت نسبتها نحو ١٣٠٪ من الراتب الأساسى هى السبب فى زيادة مرتبات الوزراء خلال الأعوام الماضية حيث تراوحت قيمة هذه

العلاوات الخاصة السنوية فيما بين ٥٠ و١٠٠ جنيه خلال السنوات العشر الماضية ورغم ذلك فما تزال مرتبات الوزراء هزيلة تحتاج إلى إعادة نظر.

وبالطبع فإن الـ١٢٠٠ جنيه شهرياً لا تكفى الحد الأدنى لالتزامات السيد الوزير ... بل إنها أصبحت ـ أيضاً ـ لا تمثل شيئاً أمام مرتبات وحوافز صغار الموظفين فى بعض الهيئات الحكومية الخاصة أو فى القطاع الخاص والشركات الاستثمارية.

وبالتالى فإن الوزير معذور عندما يضطر بالفعل إلى بيع ممتلكاته من أراض وعقارات حتى يستطيع أن يغطى التزاماته المختلفة خاصة أن المنصب الوزارى يشترط على صاحبه ألا يزاول أى أعمال تجارية أخرى!!

❏

إذا كان هذا مرتب الوزير؟

فلماذا ـ إذن ـ يتكالب الكثيرون للفوز بهذا المنصب ؟!

ولماذا يتزايد عدد من يطلقون عليهم لقب «عبده مشتاق» يوماً بعد آخر؟!

وما هى الإغراءات الخفية فى منصب الوزير حتى يجعل هؤلاء يتنافسون عليه؟!

وما هى المكاسب الحقيقية التى يجنيها الوزير خلال منصبه ؟!

وإذا كان المرتب محددا.. فكيف ـ إذن ـ يخرج بعض الوزراء من مناصبهم وهم أكثر ثراءً ؟!

قبل أن نجيب على هذه الأسئلة دعونا نطرح هذا التساؤل:

هل يجوز للوزراء مزاولة أعمال تجارية ؟!

الإجابة: بالطبع لا ... ولكن بالطبع هناك تجاوزات أيضاً!!

عقب كل تغيير وزارى تثار هذه القضية : هل تتوقف العيادات ومكاتب المحاماة والمحاسبة والمراكز الاستشارية وبنوك الخبرة الخاصة عقب اختيار أصحابها ضمن التشكيلات الوزارية ؟!

وهل يمكن أن تستمر هذه المكاتب فى العمل ولو من خلال إشراف أشخاص آخرين غير أصحابها الوزراء ؟!

الحقيقة أن العديد من الشخصيات التى يقع عليها الاختيار فى التشكيلات الوزارية غالباً ما تكون لديها أعمال حرة تجارية بحكم طبيعة مهنتها كالطبيب والمحامى والمهندس والمحاسب وغيرها من الأعمال الخاصة وسواء فى مجال البيزنس أو الوظيفة.

الواقع أن المعاملات التجارية للوزراء محظورة بحكم القانون والدستور. ولكن إلى أى مدى يمتد هذا الحظر؟! وما هى حدود المسموح والممنوع ؟!

التجارب السابقة تشير إلى ظهور أزمات عديدة نشبت بسبب هذا الحظر داخل مجلس الوزراء فى الحكومات المتعاقبة حتى أن بعض هذه الاختلافات وصل إلى المحاكم وإدارة الفتاوى بمجلس الدولة لحسم هذه القضية.

ولعل من أبرز هذه الحالات التى أثيرت فيها قضية المعاملات التجارية للوزراء الواقعة الشهيرة التى حسمها مجلس الدولة منذ عدة سنوات عندما أثيرت قضية مكتب الاستشارات الهندسية الخاص الذى يمتلكه الدكتور إبراهيم سليمان وزير الإسكان والتعمير ، حيث استمر المكتب فى العمل بعد تولى الوزير منصبه الوزارى حتى حسم القضاء الأمر وتقرر إغلاق المكتب وعدم تعامله بشكل مباشر أو غير مباشر مع أى أجهزة حكومية طوال تولى صاحبه الدكتور محمد إبراهيم سليمان منصبه الوزارى. وهكذا فإنه غير ملكيته إلى شقيق زوجته صوريا وأصبح اسمه MISC وهى الحروف الأولى من اسم محمد إبراهيم سليمان نفسه والحرف الأخير وهو C هو الحرف الأول من كلمة شركة أى أن مسك تعنى حرفيا شركة محمد إبراهيم سليمان.

وتكرر نفس الأمر لعدد ليس قليلاً من الوزراء الأطباء الذين كانوا يمتلكون عيادات خاصة أو مستشفيات استثمارية ومن أصحاب مكاتب المحاماة أو الوزراء المستشارين من أصحاب بيوت الخبرة الاستشارية ومكاتب المحاسبة الخاصة.

من هؤلاء الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة السابق وأستاذ جراحة القلب المعروف والذى يعد من أكثر الأطباء مشاركة فى القوافل الطبية للمناطق النائية بالمحافظات التى كان ينظمها الحزب الوطنى ، وكان الدكتور إسماعيل سلام ولا يزال يشارك الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء فى مستشفى خاص لمرضى القلب فى

ضاحية مصر الجديدة وبعد توليه منصبه الوزارى كوزير للصحة لم يغلق المستشفى وإن كان الدكتور سلام ترك مسئولية المستشفى الفعلية للدكتور حمدى السيد واقتصر دوره على إجراء بعض عمليات القلب مجاناً للمرضى بين الحين والآخر ، ولكن لم يمنعه ذلك من أن تؤخذ عليه هذه الثغرة ، حيث أثارها الدكتور أيمن نور عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد ضمن الاستجواب الشهير الذى شهده مجلس الشعب خلال إحدى دوراته.

أما بالنسبة للدكاترة إبراهيم بدران ومحمود محفوظ ومحمود شريف وللدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وأستاذ طب الأطفال الشهير وكذلك معظم وزراء الصحة السابقين مثل الدكتور على عبدالفتاح أستاذ جراحة الأمراض التناسلية والدكتور ممدوح جبر أستاذ طب الأطفال والدكتور ماهر مهران أستاذ أمراض النساء والولادة والدكتور حلمى الحديدى أستاذ جراحة العظام فجميعهم امتنع عن العمل فترة الوزارة فى عياداتهم الخاصة.

ورغم أن الشركة التى كان المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس مجلس إدارتها شركة قطاع عام عندما اختاره الرئيس السادات عضوا فى الحكومة فإنه قرر أن يوقف مشاريعه وأعماله الخاصة طوال منصبه الوزارى !!.. ولكن فى بعض الحالات تكون الوظيفة السابقة للوزير هى عمل حر يزاوله وقت فراغه من خلال إبداعاته الخاصة مثلما يحدث على سبيل المثال بالنسبة للوزير الفنان فاروق حسنى الذى لا يزال رغم توليه مسئولية عمله الوزارى والسياسى يمتلك مرسما خاصاً لأعماله يقتنى ويرسم فيه لوحاته التشكيلية بل إنه قام بعرضها أكثر من مرة داخل مصر وخارجها. ثم ـ أيضا ـ خلال هذه المعارض بيعت لوحاته للجمهور والمهتمين بأسعار فلكية وهو ما يعنى أن هذه اللوحات يمكن أن تدر عليه دخلاً خاصاً بالإضافة إلى عمله الرسمى ومرتبه كوزير فى الحكومة.

أما بالنسبة لقضية البيع والشراء فهناك العديد من الأراضى التى تطرحها الدولة على المواطنين وبخاصة فى مناطق المدن الجديدة مثل التجمع الخامس و٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وبدر والشروق وغيرها.

ويمكن لأبناء الوزراء أو زوجاتهم الشراء والبيع شأنهم شأن الآخرين وأحياناً يكون

للوزراء مشروعات أو أراض مخصصة لهم ضمن حصة مجلس الوزراء مثل أن يخصص للوزراء مناطق فيلات أو شاليهات خاصة فى إحدى القرى السياحية ومن أشهر هذه المشروعات منطقة «لسان الوزراء» فى الإسماعيلية بفايد على هضبة البحيرات المرة. ومدينة «مارينا» بالساحل الشمالى التى يوجد بها فيلات لمعظم الوزراء الحاليين وعدد كبير من الوزراء السابقين.

وقد اتضح خلال التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة فى قضية محمد فودة سكرتير وزير الثقافة : أن فاروق حسنى حصل على شاليه فى مارينا من الوزير محمد إبراهيم سليمان على البحر ولكن الوزير كتب الشاليه باسم تامر عوف ابن شقيقته ودفع ١٥٠ ألف جنيه مقابلا له ثم قام الوزير ببيعه بعد ذلك مقابل ١,٥ مليون جنيه!!!اعترف بعد ذلك وزير الثقافة فى الصحف بملكيته للشاليه وقال:

نعم أنا كنت أملك الشاليه وقد اشتريته من وزارة الإسكان والتعمير فى قرية مارينا بالساحل الشمالى وقد بعته إلى رجل الأعمال أشرف صبرى بمبلغ ١,٥ مليون جنيه ... لكن ثمن شراء الشاليه لم يكن ١٥٠ ألف جنيه وإنما كان هذا مقدم الثمن وثمنه بالكامل هو ٥٥٠ ألف جنيه تدفع على أقساط!!

وأضاف الوزير «أن هذا الشاليه يمتلكه مناصفة مع ابن شقيقته «تامر عوف» وأن محمد فودة سكرتيره قد قام بدور الوسيط فى إتمام هذه الصفقة مع رجل الأعمال. حيث إن البيع لا توجد به أى مخالفة قانونية وإنما المخالفة تقع عندما يقوم بفتح مكتب عقارات أو محاماة أو ديكور. وأن من حقه أن يبيع ويشترى ويتاجر مثل أى شخص آخر... ما دام لم يستغل موقعه»!!

واستطرد وزير الثقافة قائلاً: «إن النبى ﷺ كان تاجراً وأنه كوزير إن لم يكن عنده ضمير ولا ذمة لكان أصبح مليارديراً... فأمامه دول الخليج والعالم العربى. وأن الوظيفة العامة حرمته من كل حاجة»!!

وتساءل فاروق حسنى: لماذا الكتاب يبيعون إنتاجهم الفكرى والأدبى وأنا لا يسمح لى بذلك.. الإبداع ملك للإنسانية!!

وعندما سئل الوزير عن بيع لوحاته التى يرسمها قال: من حقى أن أبيع زى ما أنا

عايز ... أبيع شقتى.. سجاجيدى.. لوحاتى.. بيتى.. وأنا حالياً أقوم ببيع شقتى والانتقال إلى شقة جديدة.. وكما قلت لا توجد مخالفة قانونية فى بيع شاليه مارينا. المهم هو عدم وجود منفعة أو مقابل لهذا البيع. لأن هذه ملكية خاصة.

وتساءل الوزير فى دهشة: كلهم باعوا.. كل الدنيا باعت.. كل الناس.. لماذا أنا وحدى!!!

وهنا فضح الوزير الآخرين من كبار المسئولين الذين حصلوا مثله على هذه الشاليهات الفخمة التى حصلوا عليها بأسعار رمزية وباعوها بأضعاف أضعاف قيمتها ... حتى أن وزير الثقافة أكد أن سعر الشاليه الآن يصل إلى ٤ ملايين جنيه وقد حاول العدول عن البيع ولكن المشترى رفض!!

وطرحت هذه القضية ملفا شائكا وهو هل من حق الموظف العمومى الحصول على امتيازات من الدولة فى صورة شاليهات وعقارات وأراض وغيرها ثم يبيعها بأضعاف قيمتها ؟!

وهل هذا السلوك يعد تربحا من الوظيفة العامة أم لا ؟!

وقد طرحت هذه القضية على عدد من الخبراء والوزراء السابقين وهذه هى الإجابات:

المهندس فؤاد أبو زغلة وزير الصناعة الأسبق طالب بأن ننظر إلى الوزير باعتباره مواطناً له بعض الحقوق فمثلاً إذا أراد شراء قطعة أرض لبناء منزل له ولأبنائه بالسعر المعلن عنه فلا حرج فى هذا ، أما إذا كان الشراء لأكثر من قطعة أو الهدف منها الاتجار من خلال الشراء والبيع بأسعار مرتفعة واستغلال الظروف بالمضاربة فهنا الخطورة ولابد أن ذلك يخرج من دائرة الاستخدام الشخصى لأغراض أخرى يجب على الوزير أن ينأى بنفسه عنها.

ويضيف المهندس أبو زغلة: إن الوزير عليه أعباء ومسئولية ضخمة ورغم ذلك لا يحصل إلا على القليل سواء فى المرتبات أو الحوافز أوغيرها وأتذكر عندما كنت وزيراً للصناعة وأتولى بحكم مسئوليتى رئاسة ١١٧ شركة مختلفة ونحضر جلسات مجالس الإدارة هنا وهناك دون مقابل بينما كان بعض العاملين والموظفين داخل الوزارة

يحصلون على أضعاف المرتب الذى أتقاضاه ، ولذلك كنا نصرف فى ذلك الوقت من مالنا الخاص وأعرف وزراء كثيرين حاليين وسابقين يعتمدون على ذلك لأنه فى الحقيقة إذا لم يكن للوزير دخل أو تمويل آخر خاص بخلاف مرتبه لن يجد ما يكفيه. وهناك وزراء يعانون جداً مادياً بسبب مناصبهم الرسمية. حيث كانوا يحصلون من وظائفهم وأعمالهم الخاصة قبل دخولهم الوزارة على عشرة أضعاف ما يحصلون عليه من راتبهم الوزارى.

ويدافع وزير الصناعة الأسبق عن حقوق الوزراء ويقول: الوزير مظلوم مادياً وبالتالى عندما يحصل على حقه لابد أن ننصفه ، فالوزير يأتى على رأس الهيكل الوظيفى للدولة والحكم ويعمل بشكل ضخم وليست لديه حرية للعمل فى مشروعات أو أعمال تجارية. وبالتالى فلابد من بعض المميزات المادية حتى يتمتع بشئ من العدالة ، فمثلاً هناك مناطق ساحلية مخصصة للوزراء مثل لسان الوزراء أو مارينا ، ولو الدولة منحته قطعة أرض فى هذه المناطق ، فليس هناك شبهة مجاملة على الإطلاق خاصة أن مرتبات الوزراء فى الخارج ضخمة للغاية بالمقارنة بما يحصل عليه الوزراء فى مصر. ويكفى أن دولة مستواها الاقتصادى منخفض مثل السودان يحصل فيها الوزير على ثلاثة أضعاف راتب نظيره المصرى.

ويرى المهندس فؤاد أبو زغلة: أن ضمير الوزير هو العاصم الأول ضد الانزلاق فى أى محظور... فبعض الوزراء بحكم عملهم يوقعون صفقات وعقودا بالمليارات وإذا لم يكن ضميره هو الذى يقوده فلن يكون هناك عائق ، فأساليب الرشوة تطورت وأصبحت تضاف فى الحسابات السرية فى البنوك الخارجية ملايين الدولارات دون أن يدرى أحد!!

وعلى النقيض من الرأى السابق تؤكد الدكتورة فوزية عبدالستار أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب أن الدستور المصرى خصص نصاً كاملاً لحسم هذه القضية المهمة. وإذا طبق هذا النص فإننا ندرس الأفعال المنسوبة فى حالة حدوثها وتعتبر مخالفة غير مشروعة.

وأخذت الدكتورة فوزية عبدالستار تقرأ نص المادة ١٥٨ من الدستور قائلة: «تنص

المادة بشكل واضح أنه لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه».

وتضيف الدكتورة فوزية: إن معنى هذا النص السابق للدستور أنه لا يجوز للوزير العمل بأى مهنة حرة أخرى غير عمله الرسمى مثل المحاماة أو المحاسبة أو الهندسة. ولا يقوم بعمل مالى ولا أن يقوم بشراء أراض من الدولة أو يؤجرها أو يقايضها أو يبادلها. وبالتالى فإن التعامل بجميع صوره تستبعد منه تماماً المصالح الشخصية حرصاً على نزاهة المنصب بعيداً عن أى شبهات!!

وأسأل: ما الحكم ـ إذن ـ بالنسبة للزوجة أو الأبناء أو أقرباء الدرجة الأولى للوزير؟!

تقول الدكتورة فوزية: القاعدة التى ينص عليها الدستور ـ باعتباره الأب الشرعى لجميع القوانين هى قصر قاعدة التعامل التجارى على الوزير نفسه ولم تذكر شيئاً عن الأقرباء من الدرجة الأولى. ولكن إذا تبين أن الزوجة أو الأولاد مجرد ستار فبلا شك تعتبر هذه الوقائع فى حالة ثبوتها مخالفة.

وتذكر رئيس اللجنة التشريعية السابقة بمجلس الشعب: أن الدستور حظر ـ أيضاً ـ على نواب مجلسى الشعب والشورى التعامل التجارى مع الحكومة شأنهم فى ذلك شأن الوزراء ، حيث تنص المادة (٩٥) على أنه لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه أو يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً.

وأسأل: لكن هناك من يرى أن للوزير الحق فى مزاولة حقوقه شأنه شأن أى مواطن بما لا يخل بالقواعد العامة؟!

وتؤكد الدكتورة فوزية: فى رأيى الشخصى هذا غير صحيح وأعتقد أن نصوص الدستور واضحة ولا تحتاج إلى مراجعة أو تصحيح ولابد أن تطبق كما هى لأن موقع الوزير له قواعد تأسيسية ولا يجوز مخالفتها لكى ننأى بالمنصب عن أى شبهة.

وبالنسبة لمن يتخذون ضآلة راتب الوزير مبرراً للتساهل فى تنفيذ بنود الدستور فى مجال المعاملات التجارية للوزراء فأؤكد : أن هذا غير دستورى والحل هو علاج زيادة المرتب وليس مخالفة الدستور تحت أى مبررات.

* كيف يمكن ضمان عدم مخالفة الوزراء للمادة (١٥٨) من الدستور؟!

- هناك بالطبع مجموعة معاييرتستطيع أن تحكم الأداء العام للوزراء ولكن فى حالة وجود مخالفة لنصوص الدستور وثبت بالدليل صحة هذه المخالفة يمكن أن يحاكم الوزير عن هذه المخالفة الدستورية ، حيث ينص القانون على إنشاء محاكمة للوزراء. ويوجد قانون ينظم هذه المسألة وفى معظم الحالات يكتفى بالاستقالة حفاظاً على هيبة المنصب العام وهو ما حدث بالنسبة لبعض الوزراء فى التغييرات الوزارية العديدة السابقة.

الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق يرى أن الوزيرشخص عادى له الحق فى الشراء والبيع ولكن لا يجوز أن يشترى من أموال الحكومة إلا إذا كانت هذه الأموال مشاعة ، شأنه فى ذلك شأن أى مواطن عادى من آحاد الناس. ومثلاً إذا كانت الحكومة تمتلك محلاً أو متجراً أو شركة وطرحت للبيع وقام الوزير بالشراء فعندئذ ليس هناك استغلال نفوذ أو واقعة مخالفة على الإطلاق.

وكذلك فى حالة ما إذا أعلنت الدولة عن بيع شقق أو أراض تكون متاحة للكافة وله أيضاً الحق فى الشراء كذلك. أما إذا اتضح أن هناك شبهة مجاملة خاصة للوزير ففى هذه الحالة تكون مخالفة واستغلال النفوذ.

ويضيف الدكتور مصطفى السعيد: إن الأصل لكل إنسان هو الحق فى الشراء والبيع ، أما التجارة التى تتطلب تكرار الشراء والبيع فهى التى تعتبر مخالفة ومحظورة على تعاملات الوزراء ، كما أنه لا يجوز للوزير مباشرة عمله الوظيفى أثناء توليه الوزارة مثل مكاتب المحاماة والمحاسبة والاستشارات وأحياناً يكلف الوزير شخصاً آخر يقوم بالنيابة عنه بإدارة مكتبه طوال فترة عمله الوزارى ، ولكن يخشى من أن يظل المكتب باسمه أثناء الوزارة حتى يصبح استغلال نفوذ. وإذا كان الوزير طبيباً وله عيادة خاصة فأعتقد أنه ليست هناك مشكلة فى متابعة مرضاه بقصد الاستمرارية والحفاظ

على زبائنه ، أما إذا كان المكتب خاصاً بالمحاماة فهنا تظهر المشكلة لما يمكن أن يرتبط ذلك بشبهة استغلال للنفوذ ، الوزير يعلم ببواطن الأمور بحكم عضويته فى مجلس الوزراء فهو يطلع على مشاريع القوانين ويعلم القرارات الحكومية التى سوف تتخذ ويعرف تأثيرها على الأسواق ويفهم النتائج التى تترتب على القرارات الاقتصادية والسياسية التى يتخذها مجلس الوزراء وبالتالى يجب أن يمتنع عن القيام بأى نشاط تجارى خلال عمله الوزارى.

ويلخص الدكتور سيد عليوة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان رأيه فى قضية حظر التعاملات التجارية للوزراء: أن الأصل هو حرية التعامل فى الأسواق المالية والتجارية للجميع ويفترض أن المواطنين لا يتمتعون بمزايا عن الوزراء. وبالتالى فلا يحرم الوزراء من فرص الشراء مثل المواطنين. ولكن عادة فى الدول النامية تظهر حالات عديدة لتشوه الأسواق نتيجة لتعددها . حيث توجد أسواق موازية وأسواق سوداء غير رسمية وهو ما يفسر وجود عدة أسعار فى كثير من الحالات للسلعة الواحدة ، وبالتالى فإن تسعير العديد من السلع والخدمات كالعقارات والأراضى وغيرها يتم عن طريق التخصيص وأحياناً يتدخل النفوذ السياسى فى هذه المسائل. ومعنى ذلك أن عدم وجود أسواق غير مكتملة يلقى ظلالاً من الشبهات على معاملات الوزراء ، حيث تتاح لهم فرص لا يتمتع بها آخرون من معرفة اتجاهات الأسواق ومشاريع القوانين والقرارات السياسية العامة فيما يتعلق بالخصخصة وبيع بعض المشروعات ومستقبل مشروعات أخرى ، وهو الأمر الذى قد يغرى البعض بعقد صفقات عاجلة تدر عائداً مادياً سريعاً فى ظل التحول الاقتصادى والهيكلى.

ويطالب الدكتور سيد عليوة بضرورة تطبيق قانون «من أين لك هذا ؟!» لأن احتمالات الفساد واردة فى كافة الأنظمة السياسية سواء كانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية. والعالم من حولنا نجد به عشرات الأمثلة للفساد فى أكبر الدول ، وفى أعلى المناصب ولكن الفرق الوحيد بين الدول المتقدمة والنامية أن وسائل كشف ورصد حالات الفساد هناك واضحة ومحددة فى ظل حرية ورقابة الرأى العام ، حيث إنه إذا مست واقعة فساد مسئولاً كبيراً فى الدول الأوربية يقدم استقالته على الفور لضمان

التحقيق معه دون شبهات استغلال النفوذ ، بينما فى الدول النامية ومع التطور تجرى معالجة مثل هذه الأمور سياسياً وليس قانونياً.

وعلى الجانب الآخر ما هو موقف الوزراء من شراء الأسهم والسندات وأذون الخزانة ؟! وهل حظر تعامل الوزراء تجارياً ينطبق على الاستثمار فى البورصة وسوق الأوراق المالية ؟!

الدكتور مصطفى السعيد يرى: أنه إذا كانت الشركة التى تتم خصخصتها مطروحة للبيع فى البورصة ، فإنه ليس هناك حرج على الوزير فى الشراء بل إن ذلك من حقه دون أن تكون هذه الواقعة تمثل استغلالاً للنفوذ لأنه سوف يشترى مثل غيره من المواطنين بنفس الشروط ومن خلال نفس الأسعار المعلنة حيث إن الوزير شأنه شأن غيره من المواطنين من حقه استثمار أمواله ومدخراته فى سوق الأوراق المالية.

ويتفق مع الرأى السابق المهندس فؤاد أبو زغلة ويقول: إن الوزير من حقه أن يساهم فى أى شركة من شركات الخصخصة أو غيرها بصفته مواطناً وأن هذه العملية ليست مقصودا بها عملية تجارية فالشركة لها إدارة مستقلة والمساهم لا يتدخل فى عملها ، كما أن شركات الخصخصة تمر بمراحل كثيرة بدءاً من مراجعة الشركات القابضة حتى يتم تقدير قيمة أصولها وغالباً ما يكون التقدير النهائى مبالغاً فيه ، وأعتقد أن النظام القائم فى عمليات الخصخصة يصعب على أى شخص أن يتلاعب فى عمليات التقييم أو البيع ولو حدث فإنها تراجع أكثر من مرة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات وغيره من الأجهزة الرقابية الأخرى.

أما المستشار صبرى البيلى المحامى بالنقض حاليا ومحافظ القليوبية السابق فيقول: كان فى العهد الماضى قبل ثورة يوليو المباركة حرية البيع والشراء للوزراء وتعاملاتهم المالية مع الدولة غير جائزة. وإذا مارس حرية البيع فيما يشتريه من الدولة عقار أو متاع فهذا غير محظور... ولكن فى هذه الأيام تاهت الحدود وضاعت السدود بين المسموح والممنوع. وأصبح الأسلوب المتعارف عليه هو التسهيل على عباد الله من السادة الوزراء ، فى أن يتملكوا بأثمان مدعومة ويتملك باقى فئات الشعب بأسعار استثمارية.

يضيف المستشار صبرى البيلى: أنه من المعروف قانوناً أن العمل التجارى هو الشراء بقصد البيع ، ولذلك فإن أى شخص يشترى عقاراً أو منقولاً بهدف بيعه يكون قد مارس عملاً تجارياً من وجهة النظر القانونية البحتة.

وطبيعى إذا كان الشراء بثمن بخس فإن ذلك يغرى على البيع بثمن السوق وهو ما يحقق للبائع نقلة إلى طبقة أصحاب الملايين وما أكثرهم حالياً.

والغريب فى الأمر أن نص المادة (١٥٨) من الدستور التى تحظر مزاولة الوزير خلال منصبه عملاً حراً أو تجارياً لم يشمل الحظر الزوجة أو أقارب الوزير من الدرجة الأولى وهم الأبناء وأزواجهم والآباء. وبذلك فإنه يجوز لهؤلاء تكوين الشركات أو المؤسسات الخاصة أو الجمعيات ومباشرة الأنشطة مع الدولة وهو أمر سائد ومتعارف عليه حالياً.

ولا شك أن هذه الشركات يكون لها وضع متميز ويتاح لها من المعلومات فى الصفقات التى تطرحها الدولة ما لا يتاح لغيرها من الشركات مما يفقد عنصر المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما أن منصب الوزير يقتضى أن يبتعد كلية عن دائرة الشبهات حتى ولو كان يمارس حقاً يستخدمه آحاد الناس... ورحم الله أياماً كان الوزير فى العهد البائد ينفق من جيبه الخاص على عمله وينأى بنفسه عن القيل والقال ، فلا يشترى أو يبيع شيئاً من أملاكه حتى تلك التى ورثها عن أسلافه خشية إحاطته بالريب والشبهة ، فهو يترفع عن كل تصرف فيه مساس بنزاهته أو أمانته!!

❑

أيضاً .... الوزير ليس مظلوماً دائماً ، فهو يحصل على العديد من الامتيازات مثل المعاش الثابت بعد الخروج من الوزارة والحصول على جوازات سفر دبلوماسية تتيح له حرية التنقل خارج البلاد إلى جانب المناصب الجاهزة التى تنتظرهم بعد خروجهم من الوزارة!

فالوزارة ليست مرتبا وحوافز وبدلات فقط ، فالأهم من كل ذلك هو النفوذ والعلاقات . وهى الثروة الحقيقية التى يكونها الوزراء خلال مناصبهم مع جميع

الفئـات داخلياً وخـارجياً ، سـواء كانوا رجـال أعمال أو صـغار الموظفين والعـلاقات الخـاصة مع سـفراء الدول الأجنبيـة والعربيـة ، إلى جـانب العلاقـات مع المؤسسـات والشركات العالمية !!

ولا يقتـصر الأمر بالنسـبة لبعض الوزراء على مـهام الأعمـال الوزارية ، فبعـضهم تورط فى أعمال البزنس من خلال الترويج لمنتجات رجال الأعمال بصورة أو أخرى!!

وكثـيرا ما أصبـحنا نسمع أن «السيـد الدكتور... وزير... قـام بقص الشريط إيذاناً بافتتاح المشروع العملاق»... وتصاحب هذا الإعـلان صور يعرضها التليفزيون للوزير وهو يصافح أحد المستثمرين من رجال الأعمال صاحب المشروع.

الحقيقة أن بعض هذه الإعلانات التى يستثمر فيها اسم الوزير قد تأتى أحياناً بحسن نية من صاحب المشروع إلا أن أغلبها تحوم حوله شبهات كثيرة حيث يستغلها أصحاب النفوس الضعيفة من المستثمرين ورجال الأعمال.

الظاهرة وصفـها البعض بأنهـا «انحراف سيـاسى» وقال عنها آخـرون أنها متـاجرة صريحـة بالمسئولين ومناصـبهم. ولكن الكل أجمع على رفـضها وقـالوا أيضاً لا يصح بأى حال من الأحوال أن يتحول المسئولون إلى نجوم إعلانات!!

وكان من أشهر الوزراء ظهـوراً فى الإعلانات الدكتور **إسماعيل سلام** الذى تـكرر ظهوره فى افتتاح شركات الأدوية للقطاع الخاص. وأيضاً الدكتور **ممدوح البلتاجى** وزير السيـاحة الذى يشارك كـثيراً فى افـتتاح القرى السـياحيـة لرجال الأعمـال فى الساحل الشـمـالى والبـحـر الأحـمر إلا أن أصـحـاب هذه المشـروعـات فـضلوا الإعـلان عن مشـروعاتهم على صـفحـات الصحف حـيث يتضمـن الإعلان كلمة الوزيـر التى قام بكتابتها فى سـجل الزيارات بالقرية ليضفى نوعاً من المصداقـية على الإعلان مع صورة الوزير ومالك القرية أثناء تسجيل الوزير لكلمته.

ومن الوزراء السابقين أيضاً الدكتور **جلال أبو الدهب** وزير التموين الأسبق والذى اشتهر أيام توليـه الوزارة بكثرة ظهوره فى الإعلانات التليفزيونيـة على وجه الخصوص وهو يفـتـتح المحـال والمجمـعـات التـجـارية وعـدداً من المطاحن الكبـرى التى يملكهـا مستثمرون كبار فى المحافظات المختلفة.

وقد سلك بعض المحافظين نفس المسلك فقام المحافظ السابق للعاصمة **عمر عبدالآخر** بالمشاركة فى افتتاح العديد من المشروعات الخاصة ومنها مجمع لتصنيع الأثاث. إلا أن هذه المشروعات كان الهدف منها إكساب أقطاب الحزب الوطنى بالمحافظة مزيدا من التأييد الشعبى لهم.

ولم يكن محافظو الأقاليم بعيدين عن هذا السلوك فقد شاهدنا المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية والجيزة السابق على شاشات التليفزيون فى برامج إعلانية وهو يقوم بين يوم وآخر بافتتاح محلات تجارية ومصانع حلوى وغيرها.

ولم يسلم النائب العام السابق المستشار **رجاء العربى** نفسه من هذا الأمر ، فقد نشرت الصحف إعلاناً عن أحد الفنادق العائمة بالنيل ومعه صورة يتوسطها النائب العام ـ خلال فترة منصبه السابق ـ وهو يشارك فى حفل إفطار لأعضاء النيابة العامة وكان تعليق الصورة عن الوقت الممتع الذى قضاه النائب العام فى الفندق والخدمة الرائعة التى يقدمها لرواده مما يعنى استغلال شخص النائب العام فى الترويج للفندق العائم.

ويرى الخبراء أن ظهور الوزير فى إعلان تليفزيونى سلاح ذو حدين فإذا لم يكن المسئول حريصاً وحذراً تم استخدامه كممثل إعلانات يقوم بالدعاية لسلعة أو منتج لشركة استثمارية ، لذا لابد أن يوازن المسئول هذا الأمر بين المصلحة العامة للبلاد وبين أن يجامل شخصاً ما وإلا انتشرت المحسوبية والمجاملات التى تجعل هناك أناساً لهم الحظوة وآخرين فى طى النسيان.

❑

أيضاً ... الوزارة ليست منصبا سياسيا رفيعا تقابله مرتبات هزيلة ولكن هناك مصروفات سرية دائماً فى كل وزارة ، وكلمة «سرية» تحمل معانى كثيرة ... وألف باب وبابا للصرف:

المصروفات السرية للحكومة هى شيء غير موجود بصفة رسمية ولكنه موجود فى الواقع ومن أشهر عناصرها.. الصناديق الخاصة والحسابات السرية الموجودة فى معظم الوزارات والجهات وهذه الصناديق وصل عددها إلى ١٤ صندوقاً فى وزارة واحدة

وصـدرت قرارات منذ عـدة سنوا ت بإلغائهـا ،ولكنهـا استـمرت بعـد ذلك فى بعض الوزارات والجهـات تحت مسميات عديدة وبلغ عدد الصناديق السـرية التى لا تخضع لأى رقابة بما فيها رقـابة الجهاز المركزى للمحاسبات حـوالى ٥٠ صندوقاً وحساباً سرياً يصرف منهـا كبار الموظفين كمـا يشاءون ويغدق الكبار منهـا ما يرغبون على أتبـاعهم ومحاسيـبهم وعمليات الصرف شـملت أكثر من ١٥٠ مليون جنيه تقريبـاً هى حصيلة الصناديق والحـسابات ، حـصل عليهـا عدة آلاف مـن كبـار الموظفين والمسئـولين طيلة السنوات العديدة الماضية.

أمـا أوراق هذه المكافـآت بل وأوراق ومسـتندات الحـسابات والـصناديق فلم يكن يراجعها أحد على الإطلاق بخلاف المسئولين عنها وتأتى حصيلتها من الرسوم التى يتم فرضها على أصحاب المصالح المتعاملين مع الوزارات والمحافظات والهيئات وذلك قبل أن تصدر قرارات بتنظيم هذه المسألة.

أما الباب الثانى للمصروفات السرية فهو باب المنح الأجنبية وهو باب أكبر من باب الحـسابات السـرية . والمنح الأجنبيـة منح بالعـملات الصـعبـة تقدم لبـعض الوزارات والجهات لتنفيذ مشروعات محددة والصرف منها لا يخضع لرقابة بل كانت هناك طيلة السنوات الماضـية عمـليات شد وجـذب بين كبـار المسئـولين بجهـاز المحاسـبات وبين الوزارات والجهـات التى تحصل على المـنح لتحديد مـدى خضـوع المصروفـات لرقابة الجهاز.

وخـلال الأعوام الخـمسـة الماضيـة - ما قـبل ٢٠٠٣ - تم إنفاق مـا يزيد على ٤٠٠ مليون جـنيه من أموال هذه المنـح نصفهـا - حسب تقـديرات الخبراء - تذهـب لمكافآت ومرتبـات ومزايا لكبار العـاملين فى المشروعـات والتى تصل إلى حوالى ٣٥ مشـروعاً يعمل فيها حوالى ٤٥٠ من كبار الموظفين على المعاش والمستشارين من الخارج.

مكافآت هؤلاء الكبار لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه شهرياً - إضافة لمعاشاتهم - حيث إنهم غالبـاً ما يكونون وكـلاء وزارة أو مديرين خـرجوا على المعاش ويتـم انتدابهم أو إختيارهم للإشراف على المشروعات ليستكملوا عمليات الإشراف والمتابعة.

أما الحد الأقصى فلا يوجد وإنما المتـوسط بين ٥ و١٠ آلاف جنيه شهرياً وهناك طبقة

السكرتيرات المحظوظات والتى يصل راتب الواحدة منهن إلى نحو ١٧٠٠ دولار شهرياً أى ما يوازى ٧٥٠٠ جنيه مصرى!!

الباب الثالث للمصروفات السرية هو باب الإعلانات الذى يحاط بسرية شديدة وبتعليمات مباشرة من غالبية السادة الوزراء لأنها إعلانات فى معظم الأحيان تذهب لمجاملة الإعلاميين!!

فى وزارة الكهرباء وحسب التقديرات يتم إنفاق حوالى ٦ ملايين جنيه سنوياً إعلانات ربعها على الأقل فى صحف مجهولة وهو ما يدل على أن هذه الصحف «المجهولة» تلقى دعماً مباشراً من الدولة وربما أنها لا تطبع من الأساس وأيضاً من أبرز الإعلانات الخاصة شركات السكر والسجائر.

أما الباب الآخر للمصروفات السرية فهو باب معالى الوزير حيث يفرض الوزراء ستارا من السرية والكتمان على ما يصرفه موظفو مكاتبهم من مكافآت وحوافز إضافية وبدلات سهر ومجهود، و أعترف أننى عجزت عن الحصول على أية معلومات فى هذا الشأن وهذا الباب عموماً يتسع ليشمل سائق الوزير وطاقم حراسته وسكرتاريته وموظفى المكتب ومدير مكتبه وطبعاً باقى المكاتب التابعة لسيادته!!

نفس الحال مع المصروفات الخاصة بالنثريات والمصروفات الثانوية والسلف المؤقتة الخاصة بالإنفاق على المظاهر والمجاملات ولزوم الشاى والقهوة والورد والأوراق والدبابيس والكراسى والمكاتب والستائر والسجاد... إلخ.

ويمكن أن نقول أن ما تصرفه الحكومة على أثاث ومعدات مكتبية سنوياً يتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه وذلك رغم عمليات الترشيد التى تعلن عنها الحكومة بين الحين والآخر دون جدوى.

والمصاريف السرية أو النثرية كما يحلو لبعض الوزراء أن يسموها تختلف من وزارة لوزارة سواء فى حجمها أو طرق صرفها وتتولى إدارة العلاقات العامة فى كل الوزارات بالاشتراك مع مكتب الوزير سبل الصرف وهى تتعلق بكافة أمور ومصالح الوزير غير الظاهرة والمعلنة ـ مثلاً فيما يتعلق بالاستراحات فمعظم الوزراء يولون أهمية كبرى لاستراحاتهم ويشرفون على تأثيثها بأنفسهم وتجدد تقريباً كل عام ومعظمها منتشر على شواطئ الساحل الشمالى بحجة متابعة مصالح الوزارة.

أيضـاً بعض الوزراء لهم أيضاً مـصالح فـى الإبقاء على قـائمة المطابع دون تغـييـر خاصة مـطابع الصحف والهدف فى كل الأحوال إقناع الأدوات الإعـلامية بأن سـياسة الوزير عال العال!!

كذلك فـإن تجديد مكاتب الوزراء يدخل ضـمن اختصـاصات المصروفـات السرية وبعض الوزراء يجدد مكتبه أكثر من مـرة فى فترة وزارته حتى أن وزيراً جديداً لإحدى الوزارات المستحدثة فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى جدد مكتبه على ثلاث مرات على حسـاب الوزارة بخلاف تجديد مكاتب الـسكرتارية والمستشـارين ووكلاء الوزارة التى تجدد كل عام سواء بتغييـر الديكور الخاص بالمكاتب أو تغيير الأثاث ولون السجاد والستـائر ، أيضاً الحمـام الملحق بمكتب الوزير يتم تغييـره حسب ذوق سكرتيرة السـيد الوزير وتختار أطقم الحمام بنفسها ولون السيراميك والستائر.

وغالبـاً ما تتجاوز احـتياجات بعض الوزراء المصـروفات السرية المخصـصة فى هذا الشـأن وتخصم على مـيزانيـة الوزارة نفـسهـا ، ويقال أن وزيرة خـرجت فى التعـديل الوزارى الأخـير بددت مـا يوازى ربع ميـزانية الوزارة فى سنة على تجـديدات مكاتبـها المنتشـرة فى كل الهيئات التـابعة لوزارتها ومكاتب أقـاربها ومحاسـيبها بالإضـافة إلى تعيين مـستشـارين للوزارة بمرتبات ومكافـآت خياليـة مع أن الوزارة ليست فى حـاجة أصلاً إلى جهودهم ووزعت فى عهدها أكبر نسبة مكافآت.

ويحسـب للدكتـور عاطف صدقـى خلال فتـرة رئاسته للوزارة أنه تصدى بـحسم لبعض الوزراء وبهرجتهم وأصدر قراراً بعدم تخـصيص أكثر من سيارة لتنقلات الوزير بعد أن كان بعض الوزراء يستخدمون أكثـر من ١٠ سيارات وتقريباً نفس العدد بالنسبة للأسرة.

ويذكر الدكتـور عبدالعزيز حجـازى رئيس الوزراء الأسبق: أن وضع الوزارة زمان يختلف عـن هـذه الأيـام واسألوا الوزراء الآن بيأخذوا كـام وزمان كام وسـوف يتضح الفرق ، حيث لـم يكن علـى عهدى ما يعرف بالمصـاريف السرية، ولا الكلام ده خالص ويكفى أنى خرجت من الوزارة بمعاش ١٥٠ جنيهاً منذ أكثر من ٢٧ عاماً!!

والآن ماذا بداخل الميزانيات الخاصة بالجهات المهمة والوزارات فى الميزانية السنوية للحكومة والتى يبدأ الصرف منها على الاستثمارات اعتباراً من أول يوليو كل عام.

هذه الأرقام عن ميزانيات الحكومة لعام ١٩٩٧ تشمل تخصيص ٤ ملايين جنيه لرئاسة الجمهورية و٧٧ مليوناً لمجلس الوزراء و٢٤١ مليونا للزراعة و ١١٠٩ ملايين للأشغال والرى و٣٤ مليونا للصناعة و٥٤ مليونا للبترول و١٢٠ مليونا للكهرباء و٢٧ مليونا للتموين و ٢٤ مليونا للمالية و٨٤٢ مليونا للإسكان و٥١٦ مليونا للصحة و ٣٣٢ مليونا للتعليم و٥٠٠ ألف جنيه للإعلام و٤٦ مليونا للسياحة و٥٨٢ مليونا للداخلية و١٥ مليونا للخارجية وأخيراً ٣٤ مليونا للتخطيط.

وهذه المبالغ بالطبع ليست مصروفات الوزارات ولا مرتبات العاملين ولكنها المبالغ المرصودة فى الميزانيات إما للإحلال والتجديد أو للتوسع فى المشروعات وهى عملية ترتبط بالمهام الأساسية للوزارات والجهات. فمثلاً وزارة الإسكان ـ ٨٤٢ مليون جنيه ـ لدعم مشروع شقق الشباب ومحدودى الدخل ووزارة الداخلية لاستكمال وتحديث المعدات وبناء المقر الجديد ووزارة الأشغال لإقامة القناطر والأهوسة واستكمالهما. أما وزارة المالية فهذا المبلغ تم رصده «لفرش» وتجهيز المبنى الجديد للوزارة فى مدينة نصر وهو مبنى فاخر بدأ بناؤه فى عهد وزير المالية الأسبق الدكتور محمد الرزاز.

والآن ... هل الوزراء ـ بالفعل ـ مظلومون ومكافحون ، يعملون ولا يحصلون ، يضحون ولا ينتظرون؟!!

وإذا كان الأمر كذلك... كيف ـ إذن ـ يدخل الوزراء نادى أصحاب المليونيرات والمليارديرات؟!

وكيف يركبون السيارات الفارهة ويملكون القصور والفيلات الفاخرة من مارينا إلى لسان الوزراء؟!

من كـواليـس السـيـاسـة والحكـم
الانقـلابات الوزارية فى مـصـر

3

وزراء فوق صفيح ساخن!

دار الخيّـــال

هم ليسوا مجرد وزراء فقط !!

وهم ـ أحياناً ـ مسئولون كبار خلف الكواليس!!

قد يحتلون مناصب رسمية مهمة ورفيعة المستوى ، وقد يظلون بلا مناصب أو مهام محددة!!

هم يصوغون أفكار الرئيس ويسعون لتطبيقها .. ويصنعون القرارات ويشرفون على تنفيذها.. ويحركون الأحداث ويؤثرون فيها!!

هم مسئولياتهم ضخمة وأعباؤهم كبيرة ونفوذهم مستمر داخل كواليس الحكم وخارجه!!

إنهم رجال الرئيس .. يعلمون ماذا يريد قبل أن يطلب.. وماذا يجب أن يفعلوا دون أن يكلفهم بشيء !!

هم يعون جيداً متى يقتربون عندما يحتاج الرئيس إليهم ومتى يبتعدون عندما يستدعي الأمر ذلك ، ومتى يصمتون عندما لا يكون هناك مجال للحديث!!

هؤلاء الرجال يصعب تغييرهم إلا للضرورة القصوى ، وهم رموز لكل عهد من العهود.. ولا تكاد تذكر أسماؤهم إلا ويتذكر الناس أدوارهم وتأثيرهم على الفور!!

أحياناً يتصاعد نفوذهم فيتحولون إلى مراكز قوى ... وأحياناً يتم تحديد مهامهم فيصبحون مجرد «مستشاريين» فقط!!

على الرغم من أن لكل رئيس رجاله ولكل عهد رموزه ، إلا أن هناك ـ للأسف ـ دائما رجالا لكل العصور ، يطرحون أنفسهم بشكل جديد كلما تغير الرئيس.. ويلونون أفكارهم وآراءهم طبقاً للظروف والمتغيرات.. لا يعنيهم مبدأ ولا يؤثر فيهم انتماء!!

وهؤلاء الرجال كما هم قادرون على التكيف مع كل وضع أو عهد جديد قادرون ـ أيضاً ـ على فلسفة سلوكهم وتبرير تصرفاتهم وكسب ثقة السلطة بأى طريقة ومهما كان المقابل!!

وبعيدا عن رجال كل العصور دعونا نرصد أهم الوزارات الاستراتيجية، فى الحكومة ومن هم رجال الرئيس؟ وماهى المهام المكلفين بها. ومن هم رجال المهام الخاصة فى كل حقبة سياسية ففى عهد الرئيس عبد الناصر برز دور المبعوث حسن صبرى الخولى وكذلك الطيار السابق حسين ذو الفقار صبرى وفى عهد الرئيس السادات كان لكل من سيد مرعى والدكتور مصطفى خليل دور بارز فى مهمات التحضير لحرب البترول إبان حرب أكتوبر المجيدة ، كذلك استخدم الرئيس السادات السيد أشرف مروان والسيد حسن التهامى والكاتب أنيس منصور كمبعوثين خاصين له ، إلى جانب الرئيس مبارك نفسه عندما كان نائبا للرئيس فى الوساطة بين المغرب والجزائر.

❑

وهناك رجال المهام الصعبة الذين تظهر الحاجة إلى دورهم فى أوقات عصيبة من الأحداث داخل الدول وخارجها يوفدهم الرؤساء والزعماء إلى الخارج فيقومون بدورهم فى تقريب وجهات النظر حول القضايا المطروحة أو كشف نوايا المسئولين فى الدول الأخرى تجاه وقائع وأحداث معينة.

وفى أوقات حاسمة من تاريخ الدول تظهر قدرات هؤلاء الأشخاص باعتبارهم رجالا من نوع خاص ليقوموا بالمهام السرية ـ فى بعض الأحيان ـ والتى لن يستطيع أن يؤديها أحد غيرهم .. وكثيراً ما تتعلق مصائر الأمم والشعوب بنجاح هؤلاء المبعوثين فى أداء المهام التى يتم إسنادها إليهم.

على مدى الجمهوريات المصرية المختلفة كانت هناك مواقف صعبة استعان فيها

رؤساء مصر وزعماؤها بمبعوثين سريين. فالرئيس عبدالناصر أوفد مبعوثاً خاصاً إلى إسرائيل لاستقراء نواياهم تجاه مصر بعد قيام الثورة من خلال مهام محددة يقوم بها فى تل أبيب. كما أن الرئيس السادات أرسل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة لبحث التسويات المطلوبة من مصر لتوقيع معاهدة السلام إلى جانب عدة مبعوثين إلى الدول العربية الأخرى لاستطلاع آرائهم حول المعاهدة.

❑

والحقيقة أن الرئيس مبارك تولى رئاسة الجمهورية فى ظروف صعبة عقب حادث اغتيال الرئيس السادات ، حيث تأزمت الأوضاع الداخلية لأسباب كثيرة منها المعارضون الذين اعتقلهم الرئيس السادات ووضعهم فى السجون ، بالإضافة إلى مقاطعة الكثير من الدول العربية لمصر بسبب توقيع إتفاقية كامب ديفيد ، وهنا أراد الرئيس أن يحدث انفراجة فى الأوضاع على المستوى الداخلى فأفرج عن المعتقلين المعارضين الذين وضعهم السادات فى السجون ، وكان أمام الرئيس مبارك عدة قضايا وتحديات صعبة على المستويين الداخلى والخارجى منها الأمر الذى يستلزم ضرورة مراجعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة خاصة بالنسبة للفقراء وخارجياً مواجهة المحاولات الإسرائيلية للتهرب من تنفيذ الانسحاب الكامل من سيناء حسب معاهدة كامب ديفيد بالإضافة إلى شيء ضرورى ومهم جداً وهو إعادة العلاقات المصرية العربية إلى سابق عهدها بما يحقق المصالح المصرية والعربية ويشكل صمام أمن للأمن القومى المصرى.

وكانت إسرائيل قد أقدمت فى عام ١٩٨٢ على غزو لبنان واتخذ الرئيس مبارك قراره باستدعاء السفير المصرى من هناك احتجاجاً على هذه الجريمة التى أضيفت لسجل جرائم مجرمى الحرب الإسرائيليين ، وكان تحسين العلاقات المصرية ـ العربية ضرورة استراتيجية للأمن المصرى والعربى وبمثابة إعادة التوازن الذى ربما كان منعدماً من المنطقة حتى تلك الفترة ولكن هذا التحسن أو إعادة العلاقات المصرية ـ العربية كانت تعترضه بعض العقبات الرئيسية منها اتفاقيات كامب ديفيد التى كانت السبب المباشر فى قطع العلاقات.

وكان على الرئيس مبارك ومستشاريه من طاقم السياسة الخارجية المصرية البحث عن صيغة مثلى توفق بين شيئين مهمين الالتزام المصرى باتفاقات السلام مع إسرائيل ودور مصر العربى فى المنطقة لأنه من الثوابت فى السياسة الخارجية المصرية ، وقد اعتقد البعض أن الجمع بين هذين العنصرين يعتبر شيئاً صعب الحدوث إن لم يكن مستحيلاً إلا أنه مع مرور الوقت والأيام اتضح أنه يمكن تحقيق ذلك رغم أن بعض العقبات اعترضت ذلك مثلما حدث عندما استطاعت مجموعة مسلحة اختطاف طائرة مصرية وساقتها إلى مالطة وكانت التقارير الأولية تشير إلى أن هذه المجموعة مدعمة من المخابرات الليبية.

وكلف الرئيس مبارك الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد بالاتصال بوزير الخارجية الليبى وإبلاغه بخطورة الموقف ، وقام عبدالمجيد بالاتصال بالمسئول الليبى الذى أكد أنه لا علاقة لبلاده بمحاولة الاختطاف هذه . هنا كلف الرئيس مبارك المشير أبوغزالة وزير الدفاع والإنتاج الحربى بأن تقوم وحدة من الكوماندوز من قوات الصاعقة المصرية باقتحام الطائرة بالتنسيق مع السلطات فى مالطا وإطلاق سراح المختطفين وهو ما حدث.

وفى بعض الأوقات كان الرئيس يكلف السيد محمود رياض وزير الخارجية المصرى الأسبق والأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية بحمل رسائل خاصة للرئيس السورى حافظ الأسد ، وكانت تربط رياض علاقات جيدة مع المسئولين السوريين وعلى رأسهم الأسد كما أن الرئيس مبارك يعرف الرئيس الأسد منذ أن كان ضابطاً فى القوات الجوية المصرية. وكان الأسد فى السلاح الجوى السورى وتزامل الاثنان فى بعثة خارجية لبعض الوقت.

كان مبارك ومعه طاقم مستشاريه يرى أن إعادة العلاقات مع سوريا هو هى بمثابة إعادة التوازن فى المنطقة لكن على الجانب الآخر كان السوريون يرون أن عقد الحكومة المصرية لاتفاقيات كامب ديفيد قد أدى لعزل سوريا استراتيجياً وإضعاف موقفها بشكل كبير فى مواجهة إسرائيل التى تحتل الجولان وغيرها من الأراضى العربية.

وعلى مستوى العلاقات مع إسرائيل ، عاد الإسرائيليون لسياسات المراوغة

والمماطلة وتمثل ذلك بوضوح فى رفضهم الانسحاب من منطقة طابا الحدودية بزعم أنها أراض إسرائيلية وعلى الفور أرسل الرئيس مبارك مبعوثه الخاص الدكتور أسامة الباز للولايات المتحدة ليوضح خطورة الموقف الإسرائيلى وليؤكد أن مصر لن تتنازل عن حبة رمل من أرضها مهما كانت العواقب وبعد ذلك تم الاتفاق على أن يلجأ الطرفان المصرى والإسرائيلى للتحكيم وكان قرار المحكمة الذى شكل انتصاراً للحقوق المصرية فى طابا.

ومن الحكام العرب الذين لعبوا دوراً مهماً فى إعادة العلاقات المصرية ـ الليبية. كان العاهل المغربى الملك الحسن الثانى فقد حضر الرئيس مبارك أحد المؤتمرات الرئيسية وكان يحضره العقيد القذافى فى أول مقابلة بينهما ، وكان هذا اللقاء هو اللبنة الأولى فى إعادة العلاقات وبعد ذلك عادت العلاقات لطبيعتها خاصة بعد انتهاج القيادة الليبية لمواقف مرنة واتضح بعد نظر صانع القرار المصرى فى ضرورة إعادة العلاقات مع الدول العربية خاصة المجاورة ومنها ليبيا التى شكلت عازلاً استراتيجياً لمنع تأثر مصر بالأحداث الإرهابية الدامية المشتعلة فى الجزائر.

ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل كان لطاقم الخارجية المصرى الدكتور الباز ووزير الخارجية وقتها عمرو موسى دور بارز فى المهام الخارجية التى كان الرئيس مبارك يكلفهم بها فى الولايات المتحدة أو فى إسرائيل لدفع سير المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وجد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات نفسه فى موقف صعب خاصة على المستوى المادى بعد انقطاع الدعم الخليجى بسبب مواقفه فى هذه الحرب وجاء الرئيس عرفات لمصر ليشكو ذلك للرئيس مبارك الذى كلف مسئولاً أمنياً يشرف على جهاز أمنى سيادى بالقيام بجولة خليجية كمبعوث خاص منه لإعادة الدعم الخليجى المقطوع للرئيس عرفات ووجد المسئول الأمنى قبولاً لدى هؤلاء.. ولم تكن هذه هى المهمة الوحيدة التى كلف بها الرئيس مبارك المسئول الأمنى. فعندما اندلعت الأزمة حول الجزر بين إريتريا واليمن كلف مبارك نفس المسئول بالسفر إلى هناك لاستطلاع الأمر ومحاولة التخفيف من حدة النزاع .

وكانت آخر مهمة قام بها المسئول زيارته لدولة عربية خليجية اتسمت علاقتها مع مصر بالتوتر فى نهاية التسعينيات نتيجة لتصرفات مسئول كبير فى الدولة ، وكان هدف الزيارة استطلاع ورصد اتجاهات المجموعة الحاكمة وموقفها من العلاقات مع مصر ودور المسئول المعادى لمصر وكان يرافق المسئول أحد الوزراء المسئولين عن التعليم فى مصر(١).

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً عندما كانت الأوضاع أكثر اشتعالاً بعد إعلان الجيش ثورة ١٩٥٢ وكان الثوار وعلى رأسهم جمال عبدالناصر يعرفون أن الأوضاع فى مصر لا تهم المصريين أو العرب فقط بل القوى الأجنبية التى لها مصالح فى المنطقة ومصر ومنهم الانجليز الذين كانوا يحتلون البلاد منذ عام ١٨٨٢ والقوى الدولية الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قوة صاعدة فى تلك الفترة و كانت تستعد لوراثة الإمبراطورية البريطانية التى أصابتها أمراض الشيخوخة المزمنة.

وهكذا وقبل قيام الثورة كانت تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة والتى كانت ترسلها للإدارة الأمريكية كلها تجمع أن تغيراً ما ربما يكون جذرياً ولابد أن يحدث فى مصر بعد أن قارب النظام الملكى على الانهيار. وكلفت الحكومة الأمريكية سفارتها بالقاهرة بإجراء حوارات ولقاءات مع بعض القوى المرشحة لقيادة هذا التغيير ومن بين القوى التى رشحتها السفارة لذلك كان تنظيم الضباط الأحرار بالجيش - ولكن حالت سرية التنظيم دون الوصول إليهم - حيث أشارت السفارة إلى أنه أصبح تنظيماً يتمتع بنفوذ قوى فى الجيش واستغل قادته حالة الإحباط واليأس والغضب من تفاقم الأوضاع الداخلية ومن الأسلحة الفاسدة التى أدت للهزيمة فى حرب ١٩٤٨ .

❑

وبعد نجاح الانقلاب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كلفت السفارة الأمريكية فى القاهرة أحد رجالها وهو المختص بالشئون العسكرية فى السفارة (مايلز كوبلاند) لإجراء لقاءات

(١) المبعوثون الشخصيين لرؤساء مصر - أيمن كمال - الميدان - ٢٤ / ٣ / ١٩٩٨ .

مع قادة الثورة لعدة أهداف حددتها فى معرفة ما يدور فى رأس هذه القيادات واتجاهات قادة الثورة نحو الغرب والعلاقات الدولية واتجاهات هؤلاء نحو إسرائيل وهل هم متعاطفون بدرجة ما مع الاتحاد السوفيتى؟!

وذهب كوبلاند للقاء عبدالناصر واستمر اللقاء لمدة ساعة ونصف وعندما عاد كوبلاند لمنزله كتب تقريره الذى من المفترض أن يقدمه للسفير الأمريكى والمقرر إرساله للخارجية الأمريكية وكتب كوبلاند أنه وجد طموحا وذكاء من الكولونيل الذى قابله وأنه يعتقد أن هؤلاء الضباط سينجحون فى إحداث تغيير ما ربما يكون جذرياً فى مصر.

وأكد كوبلاند لعبدالناصر أن بريطانيا لن تستطيع التدخل عسكرياً بشكل مباشر ضد الثورة، وعلى الرغم من وجود قوات لها فى مصر لأن الظروف الدولية مختلفة عن ١٨٨١ كما أن الظروف الداخلية فى بريطانيا نفسها مختلفة. كما أن الولايات المتحدة لا تعارض تطلعات الأمة المصرية من أن تحكمها حكومة حرة ولم تكن تستطيع بريطانيا بالفعل التدخل فوراً وبشكل مباشر ضد الثوار الشبان لكنها لم تكن تستطيع ألا تتدخل عام ١٩٥٦ حينما أمم عبدالناصر القناة لتعود إلى مصر.

وبينما كان عبدالناصر منهمكاً فى التفكير فى كيفية التعامل الصحيح مع هذا الكيان الإسرائيلى الذى زرعه الغرب فى المنطقة، جاءه أحد زملائه من الضباط يعرض عليه اقتراحاً أدهش عبدالناصر لأول وهلة لأنه لم يفكر فيه مطلقاً. وكان الاقتراح يتلخص فى التعرف الحقيقى على النوايا الإسرائيلية تجاه مصر عن طريق إرسال مبعوث سرى لها!!

ورفض عبدالناصر الفكرة فى بادئ الأمر وقال لصاحب الاقتراح: إن إرسال مبعوث من عدمه لن يغير فى الأمور على أرض الواقع وأنه لابد من الاستعداد لمواجهات قد تكون طويلة الأمد مع الإسرائيليين، ولكن صاحب الاقتراح لم ييأس وأشار لتدعيم فكرته أن مجرد إرسال المبعوث له عدة فوائد أهمها أنه يمكن للمبعوث أن يتعرف بصورة ولو أولية على الواقع الإسرائيلى والاتجاهات المختلفة هناك بما يفيد

فى كيفية التعامل معهم وخاصة أن نقص المعلومات آنذاك فى بدايات الثورة كان مشكلة تواجه عبدالناصر وزملاءه.

وقد بدأت إيماءات الاقتناع بالفكرة تظهر على وجه عبدالناصر ولكنه سأل الضباط ومن سيكون هذا المبعوث؟!

وبدأت عملية البحث عن الشخص الذى سيقوم بهذه المهمة الدقيقة والخطيرة. وبعد فترة استقر الرأى على أن يقوم بهذه المهمة صحفى؟! وكان الصحفى الذى وقع عليه الاختيار هو إبراهيم عزت.

وعائلة ، إبراهيم كانت تسكن بجوار عائلة وزير الإعلام الحالى صفوت الشريف التى كانت تقيم آنذاك بحى العباسية بالقاهرة. واستدعى إبراهيم عزت لمقر مدرسة كوبرى القبة الثانوية وهو مقر المخابرات المؤقت آنذاك وتم إفهامه بطبيعة المهمة التى تلخصت فى الآتى:

- السفر على متن الطائرة التى ستغادر من باريس لتل أبيب العاصمة الإسرائيلية بجواز سفر خاص تم إعداده له.
- عند الوصول إلى تل أبيب سيستقبله مبعوث خاص من الحكومة الإسرائيلية سيأخذه لمقابلة بعض المسئولين هناك. ثم تسجيل كل ما يحدث أمامه وكل ما يلفت نظره وكل ما يقال له بالتفصيل الدقيق فى ذاكرته جيداً.
- عليه أن يكون حذراً فى كل تصرفاته وألا يحاول الإقدام على أى عمل يمكن أن يفشل مهمته.

هبطت الطائرة التى تقل إبراهيم فى مطار تل أبيب وبعد أن نزل منها وجد إبراهيم يداً توضع على كتفه وتقول له بالعربية: «مستر إبراهيم ..أهلاً بك فى تل أبيب»!!

ووجد إبراهيم نفسه أمام شخص قصير القامة وبعد رد التحية قال له الشخص: تفضل من هنا مستر إبراهيم!!

وركب إبراهيم عزت سيارة خاصة ولم يدر أى حديث بينه وبين مرافقه وانهمك فى إمعان النظر فى أحياء المدينة ووجد أنها فاخرة وأنها ليست الجنة الموعودة كما تروج

الدعاية الصهيونية ليهود العالم. وتوقفت السيارة أمام أحد المبانى ونزل إبراهيم ومرافقه وفى إحدى الحجرات الخالية تقريبا من أى شىء سوى مكتب ومقعدين جلس إبراهيم منفرداً لمدة نصف ساعة ثم دخل عليه شخص آخر غير مرافقه وطلب منه أن يتبعه وتبع إبراهيم هذا الشخص الذى توقف أمام أحد المكاتب الأخرى وطلب منه الدخول ووجد إبراهيم أمامه شخصا ضخم الجثة ومد يده ليسلم عليه قائلاً:

ـ أهلا بك يا مستر إبراهيم... تفضل!!

وقال له الشخص: ما هى طلباتكم؟!

وابتسم إبراهيم ورد: نحن لا نطلب شيئاً ولكننا نعتقد أنكم أنتم الذين تطلبون» ...

قال الشخص الذى اتضح فيما بعد أنه المستشار الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلى : إن لم أكن مخطئاً فأنتم الذين عرضتم إرسالكم لمبعوث الذى هو أنت!!

رد إبراهيم: نعم هذا صحيح ... إننا نريد أن نعرف ماذا تريدون من مصر؟!

قال الشخص: نحن لا نريد شيئاً من مصر. وأضاف متهكماً: نحن أولاد عم!!

رد إبراهيم بكل وضوح: أقول لك أنه يحسن لإسرائيل أن تتوقف عن أى نوايا عدوانية ضد مصر لأن ذلك لن يكون فى مصلحتها.

رد المستشار الخاص لرئيس وزراء إسرائيل: ليست لدينا أية نوايا عدوانية ضدكم وأذكرك بأنكم أنتم الذين اشتركتم فى حرب التحرير ضدنا (يقصد حرب ١٩٤٨ التى يطلق عليها الإسرائيليون حرب التحرير).

قال إبراهيم: لم نكن نستطيع ألا نفعل سوى ذلك وأنا هنا ليس لمناقشة حرب ١٩٤٨ وإنما لمناقشة المستقبل!!

واستمر الحديث حوالى الساعتين بين إبراهيم عزت ومستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية وبعد انتهائه استقل إبراهيم الطائرة من تل أبيب لباريس ثم إلى القاهرة وقدم إبراهيم تقريره الذى أكد فيه أنه رغم تأكيد المسئول الإسرائيلى له أن إسرائيل لا تكن نوايا عدوانية ضد مصر إلا أن ذلك غير حقيقى .

وفى عام ١٩٦٧ وبعد وقوع الهزيمة أرسل عبدالناصر مبعوثاً سرياً للاتحاد السوفيتى يطلب الدعم العسكرى فى هذا الوقت الحرج خاصة فى ظل وجود التحالف الإسرائيلى الأمريكى الواضح ووافق القادة السوفييت على ذلك. وفى الفترة التى تلت يونيو ١٩٦٧ كانت أطقم الطيران السوفيتى هى التى تتولى حراسة المنشآت الحيوية فى مصر.

وبعد أن توفى عبدالناصر وخلفه الرئيس السادات رأى السادات بعد فترة أنه لابد من إعادة صياغة علاقات مصر الدولية وكانت الأوضاع الداخلية تجبر السادات على اتخاذ قرار الحرب فى أسرع وقت بعد أن تزايدت الضغوط عليه وبالفعل تم ذلك بالتنسيق مع سوريا فى أكتوبر١٩٧٣. وبعد فترة رأى السادات أن الحرب لابد أن تنتهى بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ولكن عن طريق من؟! كان الطرف المرشح للعب دور الوسيط هوالولايات المتحدة الأمريكية . وبالفعل جاء هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى لمصر وحدثه السادات فى أنه يريد عقد معاهدة للسلام مع إسرائيل وأنه يثق فى أن أمريكا ستقوم بدور الوسيط الرئيسى فى ذلك بواسطة كيسنجر وهو من أصل يهودى.

ورد على السادات أنه يسعده أن يسمع هذا الكلام من الرئيس المصرى وأنه بدوره سينقله للمسئولين الإسرائيليين ولكنه يرى أنهم سيطلبون عدة أشياء وقال السادات: ما هى هذه الأشياء فى تصورك؟!

رد كيسنجر لابد من إجراءات معقدة لبناء الثقة يا سيادة الرئيس وعلى العموم سأنقل رغبتكم للرئيس الأمريكى وللإسرائيليين.

كان كيسنجر يقصد أن السادات لابد أن يقدم تنازلات لإسرائيل حتى يمكنه عقد معاهدة للسلام معها ، وبالطبع فإن تقديم تنازلات لإسرائيل معناه الأوضح التنازل عن بعض الحقوق رغم أن مصر بعد حرب ١٩٧٣ خرجت منتصرة وكان ذلك خطأ السادات الاستراتيجى الأفدح أنه فى سعيه للتحالف مع الولايات المتحدة والصلح مع إسرائيل قدم تنازلات لم يصدق القادة الإسرائيليون أن الرئيس المصرى يمكن أن يقدمها تحت أى ظرف من الظروف!!

وكانت التقارير كلها تجمع على أن السادات مختلف كلياً فى توجهاته عن سلفه عبدالناصر وأنه يبدو بالفعل أنه مستعد لتحمل نتائج معاهدة قد يعقدها للصلح مع إسرائيل.

❑

وكان القرار الأمريكى بدعم السادات باعتبار أن ذلك يدخل فى إطار دعم المصالح الأمريكية فى منطقة حيوية يالنسبة لها. وهكذا كانت المباحثات الطويلة بين السادات والولايات المتحدة لوضع بنود المعاهدة .

وقبيل زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فكر السادات فى إرسال مبعوثين له للدول العربية المختلفة لشرح موقفه من هذه الزيارة. وبالفعل أرسل السادات عدداً من المبعوثين لبعض العواصم العربية مثل دمشق والرياض والرباط وغيرها.

وعاد هؤلاء المبعوثون يحملون الرفض القاطع لخطوة السادات التى اعتبرها البعض أنها أكبر كارثة بالنسبة للعرب فى هذا القرن لدرجة أن الملك خالد بن عبدالعزيز والذى كان يتولى حكم المملكة العربية السعودية آنذاك قال: إنه بعد علمه بنية السادات فى الذهاب لإسرائيل دعا الله أن تسقط طائرته حتى لايضع قدميه على أرض إسرائيل.

وكان هذا التصريح يعكس عمق الغضب فى العالم العربى. أما فى سوريا فقد كان الغضب أشد حيث طلب البعض فى اللجنة المركزية لحزب البعث العربى الحاكم بمحاكمة السادات والقبض عليه باعتباره خائناً للعروبة.

ولم يكن السادات مستعداً للتراجع عما قرره رغم ردود الأفعال هذه ويقول البعض أنه من بين الأسباب التى جعلت السادات يصر على خطواته تلك هو ما حدث له فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ حيث شعر السادات بعدها أن الشعب المصرى ناكر للجميل وقد أصر السادات على خطواته كنوع من طلب الشعبية فى الخارج خاصة فى الغرب بعدما فقدها فى الداخل.

وكان السادات قبل ذلك يكلف نائبه حسنى مبارك ببعض المهام الخارجية كمبعوث خاص له فى الدول العربية والأفريقية ، وأظهر نائبه مهارة فائقة فى أداء هذه المهام واكتسب علاقات واسعة مع المسئولين العرب والأفارقة.

وبعد عقد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ وصلت علاقات مصر مع العالم العربى لدرجة الانهيار التام وعلى المستوى الرسمى والحكومى قطعت جميع الدول العربية علاقتها مع مصر ماعدا دولتين هما : السودان و سلطنة عمان.

وفى عام ١٩٨١ وبعد أن أقدم السادات على وضع معظم معارضيه فى المعتقلات خرجت بعض الصحف تقول: إن هذه ثورة ٥ سبتمبر وأرسل السادات مبعوثاً إلى الولايات المتحدة لشرح دوافعه وأسبابه من اعتقالات سبتمبر ولكن المبعوث أحس أن الأمريكيين أصبحوا ينظرون للسادات على أنه ورقة محروقة لعدة أسباب من أهمها أن السادات فقد أعصابه وفقد سيطرته على الأمور فى هذه الفترة لدرجة أن مسئولاً أمريكياً طلب من مسئول مصرى ألا يقدم السادات على أى تصرف من شأنه أن يزيد من تعقيد الموقف قبل إخبار الولايات المتحدة ، وأن السادات رغم أنه أول رئيس عربى عقد صلحاً مع إسرائيل إلا أنه وبسبب الرفض العربى له حتى من الدول العربية المحافظة التى تربطها علاقات جيدة مع أمريكا غير قادر على تعريب اتفاقيات كامب ديفيد أى خروج المعاهدة من مصر للإطار العربى.

❑

تعتبر وزارة الداخلية فى حكومات ما بعد ثورة يوليو من أهم المناصب الوزارية باعتبارها أكثر الوزارات اشتغالاً بالأحداث.. حيث تتبدل سياساتها باستمرار كما تتغير قياداتها أيضاً تبعا للأحداث والظروف الأمنية. وهى أكثر الوزارات التى تشهد تغييرات بصورة دائمة بعكس أى وزارة أخرى قد يستقر فيها الوزير فترات تطول لعدة تغييرات وزارية.

يكفى أن نذكر أنه منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن تعاقب على كرسى وزارة الداخلية ١٦ وزيراً على غير المعتاد فى بقية الوزارات وقد تولاها سياسيون فى البداية غير أن القيادة السياسية رأت أن التخصص مطلوب وأن وزير الداخلية لابد أن يكون من داخل الوزارة ليكون قادراً على إدارة شئونها وأكثر فهماً لظروفها وسياساتها.

ومن الصدف أن أول وزير للداخلية فى عهد الثورة كان يحمل لقب «باشا» وهو على باشا ماهر رئيس الوزراء نفسه لكنه لم يعمر طويلاً فى منصبه ثم خلفه بعد ذلك

بفترة قصيرة سليمان حافظ بك ، والاثنان لم يكونا من الضباط ، وإنما من السياسيين الذين استعان بهم رجال الثورة فى بدايتها.

وبعد تولى الرئيس عبد الناصرزمام الأمور قرر أن يغير نظام اختيار وزير الداخلية لأنه لم يعد لهؤلاء مكان على خريطة الحكم ، وزيادة فى الحيطة والحذر تولى عبدالناصر المنصب بنفسه لفترة حتى ينتهى من التفكير فى اختيار من هو أصلح له. وبعد فترة قرر اختيار زكريا محيى الدين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ليتولى منصب وزير الداخلية لتوافر صفات هذا المنصب المهم به .

وقد كان عبدالناصر يثق فى زكريا محيى الدين بالإضافة إلى أنه لم يكن مثل بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يهرع للأضواء والشهرة ، ودخل «زكريا» وزارة الداخلية بعد فترة استكشاف للأوضاع داخلها فتوصل إلى أن أمامه عدة مهام لابد له من إنجازها على وجه السرعة وهى:

- إعادة إصلاح وبناء الوزارة من الداخل وقد رأى زكريا أنه لابد من دعم الهيكل البنيانى للوزارة وقصر مناصب الأمن على الشرطيين من أبناء الوزارة .
- مواجهة التحديات الأمنية الداخلية فى مواجهة نشاطات القوى السياسية القديمة مثل الإخوان والوفد وأيضاً مراقبة ورصد العناصر الأجنبية من يهود وانجليز وغيرهما.

ولم يكن عبدالناصر بعيداً عن هذه الصورة وكان يرى أن التحديات الأمنية الآتية من الخارج ربما هي الأخطر لأنها تأتى من دول لها أجهزتها القوية وإمكاناتها الهائلة مثل بريطانيا وإسرائيل. وهكذا قرر عبدالناصر إنشاء جهاز للمخابرات العامة ليقتصر على أنشطة التجسس والتخريب السياسى التى تمارسها هذه الدول وغيرها ضد مصر. وكلف زكريا محيى الدين بالإشراف غلى إنشائه وهكذا وجد زكريا نفسه مطالباً بأن يعمل على جبهتين فى وقت واحد. وكان «الموساد» الإسرائيلى يعمل وقتها بكثافة فى داخل الأراضى المصرية مستغلاً وجود بعض اليهود من المصريين الذين لم يهاجروا لإسرائيل وبعض عملائه السابقين من الجنسيات الأجنبية.

كان زكريا محيى الدين يرى أنه لابد من ضم إدارة المباحث العامة لجهاز المخابرات حتى يمكن الاستفادة بإمكانات هذه الإدارة البشرية والوثائقية فى مواجهة مخططات الموساد والمخابرات البريطانية وقدم طلباً بذلك لعبدالناصر لأن كبار الضباط من الداخلية رفضوا هذا الطلب وسعوا عند عبدالناصر يطالبونه برفضه ، إلا أن عبد الناصر أعطى لزكريا تفويضاً فى نقل من يراه يصلح من ضباط المباحث العامة للعمل فى المخابرات ولم يتم ضم المباحث للجهاز.

وفى غضون هذه الصراعات كان عبدالناصر يطلب تقارير يومية من زكريا محيى الدين عن نشاط القوى السياسية القديمة ، وتحركات زعمائهم واتصالاتهم من وفد وإخوان بالإضافة إلى تقارير عن تحركات أعضاء السفارة البريطانية خاصة مسئول المخابرات السرى بالسفارة وتقارير الرأى العام من الداخل ورؤيته للأوضاع بعد الثورة والنقد الذى يوجه للمسئولين.

ولم تكن هذه التقارير فقط التى يطلبها عبدالناصر ، بل إنه كان يطلب أحياناً مراقبة تحركات بعض المصريين إذا ما أثاروا ريبته وشك فى بعض تصرفاتهم ، وقد تعرض زكريا لموقف صعب وطريف فى وقت واحد عندما استدعاه عبدالناصر وقال له: «شوف لنا صرفه .. فى ابن عمك ده»!!

وكان يقصد خالد محيى الدين الذى طلب بعد قيام الثورة عدم تدخل الجيش فى الحياة السياسية وأن يعود الجيش لثكناته ، ولم يكن لهذا أن يحدث بطبيعة الحال. وكان هناك من لا يرتاح لوجود زكريا فى منصبه كوزير للداخلية بالإضافة لإشرافه على جهاز المخابرات ، أبرزهم أو بالأحرى أقواهم عبدالحكيم عامر ولم تكن علاقته بزكريا جيدة بل كانت سيئة رغم أنهما كانا عضوين فى تنظيم واحد هو «الضباط الأحرار».. لذلك عمل عامر على إزاحة زكريا محيى الدين من مناصبه المؤثرة وعمل على الإيقاع بينه وبين عبدالناصر مستغلاً فى ذلك شيئين رئيسيين هما : طبيعة عبدالناصر الحذرة والتى تخشى أيضاً من وجود أشخاص أقوياء بجانبه. كما أن زكريا محيى الدين لم يكن من ذلك النوع الذى ينافق أو يتملق ليستمر فى منصبه أو يحصل على نفوذ ، وبالفعل نجح «عامر» فى إزاحة زكريا محيى الدين عن طريقه وكان يريد أن

يجعل على كرسى الداخلية أحد رجاله . لذلك رشح عامر لـ«عبدالناصر» عباس رضوان ليتولى وزارة الداخلية خلفاً لمحيى الدين ووافق عبدالناصر على ذلك.

كان عباس رضوان منذ دخوله وزارة الداخلية يعلم أن صاحب الفضل الرئيسى فى دخوله هذا المقر هو عبدالحكيم عامر، لذلك عمل على إرضائه وتنفيذ كل ما يكلفه به من أعمال. وكان عامر يرى أن سيطرته على الأمن فى مصر يعنى أنه أصبح بيده مفتاح من مفاتيح القوة فى مصر بالإضافة لسيطرته التامة على مقاليد الأمور فى الجيش ، فهو بذلك يملك الجناحين اللذين تعتمد عليهما الدولة فى سيطرتها على الأمور.

وفى نفس الوقت كان عبدالناصر يعلم تمام العلم أن «رضوان» ليس إلا دمية يحركها عامر. لكن عبدالناصر لم يكن يرى غضاضة فى ذلك ولم يكن يهمه أن يسيطر عامر ورجاله على الجيش وعلى الداخلية. مادام يضع الأمور فى النهاية تحت سيطرته الشخصية.

وكان عباس رضوان يقدم تقاريره اليومية لعبد الحكيم عامر كما كان يقدمها لعبد الناصر إلا أن عامر لم يكن مهتماً بقراءتها ، لأنه لم يكن ذلك من طبيعته وكان يطلب منه أن يعرض عليه موجزاً سريعا بما تتضمنه هذه التقارير. لكن عبدالناصر كان يكلف آخرين بمراقبة رجال عبدالحكيم عامر. ومن هؤلاء سامى شرف مدير مكتبه الذى تولى بعد ذلك شئون الرئاسة كوزير ، وكان «شرف» يقدم لـ «عبدالناصر» تقارير يومية عن تحركات واتصالات رجال «عامر» ومنهم شمس بدران بل وصلاح نصر النجومى مدير المخابرات الذى كان من رجال عامر أيضاً.

وبعد فترة قصيرة جداً قرر عبدالناصر أن يغير «رضوان» وأن يأتى بدلاً منه بآخر واختار عبدالعظيم فهمى ليتولى وزارة الداخلية بدلاً منه. كان فهمى مهتماً بإثبات ولائه لعبدالناصر . لذلك عمل فى الاتجاهات التى كان يرى أنها تحظى أكثر من غيرها باهتمام عبدالناصر وهى العمل على مواجهة نشاط الموساد والمخابرات الأجنبية فى الداخل وتحجيم دور القوى السياسية غير الشرعية مثل الإخوان ثم الشيوعيين.

واهتم «فهمى» بملاحقة عناصر الإخوان التى هربت لبعض دول الخليج وأوربا وطلب من عبدالناصر منحه صلاحيات ملاحقاتها فى هذه الدول إلا أن عبدالناصر طلب منه التعاون مع المخابرات العامة فى هذا الشأن.

وقدم فهمى تقارير لعبدالناصر عن اتصالات بعض الصحفيين بدول أجنبية وطلب عبدالناصر متابعة هذا الأمر وموافاته بالجديد.

وعلى الرغم من خدمات عبدالعظيم فهمى إلا أنه لم يستطع الاستمرار وسط زمرة العسكريين من ضباط الجيش ، وفى كتاب «قادة الشرطة فى السياسة المصرية» للدكتور محمد الجوادى تفصيلات كثيرة عن الاحتكاكات التى حدثت بين الشرطة فى عهد عبد العظيم فهمى ، وبين الأجهزة الأخرى التابعة للقوات المسلحة.

وفيما بعد خروج عبد العظيم فهمى تولى زكريا محيى الدين وزارة الداخلية بالاضافة إلى رئاسة الوزارة ثم أخذ نجم جديد فى الصعود.كان هو نجم شعراوى جمعة محافظ السويس ووزير الدولة فيما بعد ثم وزير الداخلية الشهير .

وشيئاً فشيئاً أصبح «شعراوى جمعة» أحد رجال المجموعة المقربة جداً من عبدالناصر التى تدير العمل الفعلى للبلاد وتضم معه سامى شرف وزير رئاسة الجمهورية وأمين هويدى مدير المخابرات ومحمد فوزى وزير الحربية.

وذات يوم استدعى عبدالناصر شعراوى جمعة وأخبره أنه بصدد إنشاء تنظيم خاص سيشرف عليه شخصياً لأنه يرى أن تنظيم «الاتحاد الاشتراكى العربى» لم يحقق أهدافه بشكل كاف وأنه تحول لتنظيم يسيطر عليه الانتهازيون والوصوليون.

وقال عبدالناصر أن هذا التنظيم سيكون أعلى من «الاتحاد الاشتراكى» وتكون مهمته الأساسية مراقبة عناصر الاتحاد الاشتراكى وضمان عدم خروجها على الخطوط الحمراء غير المسموح بتجاوزها وحماية النظام ، وطلب منه ترشيح عدد من العناصر لتعمل معه فى هذا التنظيم السرى.

وهكذا كان «شعراوى جمعة» أول وزير داخلية ربما فى العالم ـ يرأس تنظيماً سرياً ورشح «جمعة» عدداً من العناصر للعمل معه وأصبح هو أمين اللجنة التنفيذية العليا للتنظيم الذى عرف باسم «طليعة الاشتراكيين». والطريف أن التنظيم الطليعى ضم عدداً من الوزراء الحاليين فى الحكومة من بينهم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ومفيد شهاب وزير التعليم العالى وأسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق والدكتور محمود شريف وزير التنمية الريفية السابق وغيرهم من الوزراء وكبار المسئولين!!

ومع تدهور صحة عبدالناصر فى أيامه الأخيرة بدأت المجموعة المحيطة به تخطط لكى تكون هى صاحبة الكلمة الحقيقية فى أمور البلاد. وبعد وفاته استطاع السادات التخلص منهم جميعاً واعتقالهم فيما عرف باسم «ثورة التصحيح» وعين السادات «ممدوح سالم» وزيراً للداخلية بدلاً من «شعراوى جمعة».

ولكن بعد فترة قرر السادات تغيير ممدوح سالم بشخص آخر وعين السادات اللواء سيد فهمى بدلا من ممدوح سالم الذى أصبح رئيسا للوزراء فيما بعد.

وعمل سيد فهمى على التنفيذ الدقيق لتعليمات السادات فى التعامل مع القوى السياسية الداخلية خاصة اليساريين والإسلاميين وقدم «فهمى» طلباً للسادات بالقبض على بعض العناصر الشيوعية بناء على طلب من مسئولى أمن الدولة إلا أن السادات طلب إرجاء ذلك لأن هناك مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لا يريد لها أن تفشل.

وفى فبراير ١٩٧٧ عين السادات نائبين لوزير الداخلية ممدوح سالم الذى جمع بين هذه الوزارة ورئاسة الوزارة.

ومن أكتوبر ١٩٧٧ قام السادات بتعيين النبوى إسماعيل كوزير للداخلية بدلاً من «فهمى» وعمل «النبوى» قبل مجيئه للداخلية فى عدة مواقع أمنية كان آخرها أنه كان مسئولاً عن مباحث النقل والمواصلات ، وبالاضافة إلى هذا كان على نحو ما يشير كتاب «قادة الشرطة فى السياسة المصرية» قد عمل مديراً لمكتب وزير الداخلية ثم مديراً لمكتب نائب رئيس الوزراء ثم مديراً لمكتب رئيس الوزارة ثم نائب وزير الداخلية. ودخل النبوى إسماعيل فى صراع طويل استنزف قواه مع جهاز مباحث أمن الدولة وقام بنقل معظم قياداته لأماكن بعيدة عن عملهم.

لقد كان «النبوى» يرى فى قيادات هذا الجهاز منافسين له ، وعمل «النبوى» على التقرب من السادات بجميع الوسائل. فقد جاء مرة للسادات وقال له:

- إن زعيم أحد الأحزاب يسبه - أى السادات - وقدم له تسجيلاً لإحدى خطب هذا الزعيم مع بعض أعضاء حزبه.

وغضب السادات غضباً شديداً وأراد أن يعتقل زعيم الحزب إلا أن أحد أعوانه طلب منه عدم الإقدام على ذلك لأنه من شأنه أن يجعل من رئيس الحزب بطلاً شعبياً!!

وفى عام ١٩٨٠ ازداد التوتر بشكل ملحوظ فى الداخلية وقد كان الجميع يرفضون الوضع العام ووجد الرئيس السادات نفسه غير قادر على ممارسة سياسته المعتادة فى ضرب الكل ببعضهم البعض ، فقد وجد أن معارضيه من شيوعيين وناصريين ووفديين قد توحدوا ضده حتى الإسلاميين الذين تحالفوا معه فى بداية حكمه خرجوا من عباءته ومن السياسات المرسومة لهم.

وفى سبتمبر ١٩٨١ طلب السادات من وزير داخليته «النبوى إسماعيل» إعداد قوائم للاعتقال تضم جميع معارضيه من رموز سياسية معارضة ، ولم ينج من هذه الاعتقالات من زعماء الأحزاب وقادتها سوى خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وإبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بينما قبض على فؤاد سراج الدين زعيم الوفد الذى أصدر القرار بتجميد حزبه.

ولم يكن «النبوى» يعلم أن إضعافه لجهاز أمن الدولة فى هذه المرحلة سيؤدى لتعاظم دور عناصر الجماعات الدينية لإحداث ثغرات فى السياسة الأمنية وفى تمكنها على أرض الواقع من تنفيذ مخططاتها وهو ما نجحت فيه بالفعل فى أكتوبر ١٩٨١ حينما نجحت خلية تابعة لتنظيم الجهاد تضم أعضاء من الجيش فى إغتيال الرئيس السادات فى حادث «المنصة» الشهير.

وفور تنفيذ عملية الاغتيال بحثت فايدة كامل زوجة النبوى إسماعيل عنه ، وكانت ضمن المدعوين فى المنصة وصرخت فى وجه أعوانه:

- هاتولى «النبوى»!!

وكان النبوى مشغولاً بتنفيذ الخطة «١٠٠» الخاصة بالسيطرة على الأماكن الحيوية والاستراتيچية فى القاهرة وعواصم المحافظات بالتنسيق مع الجيش وبتكليف من نائب الرئيس حسنى مبارك.

وبعد الاجتماع العاجل الذى دعا إليه مبارك وحضره النبوى إسماعيل وأبوغزالة وآخرون. عاد النبوى لمنزله وهو لا يصدق أنه نجا بحياته!! وطلب الرئيس الجديد «مبارك» من النبوي ضرورة اليقظة الأمنية. ولكن «النبوى» لم يدرك أنه لن يستمر فى مقعده طويلاً وإنما لبعض الوقت إلى أن تهدأ وتتضح الأمور أمام الرئيس.

في عـام ١٩٨٢ عين مبارك الـلواء حسن أبو باشـا وزيراً للداخلية بدلاً من النـبوى إسماعـيل. كان «أبوباشا» هو المساعـد الأول للوزير المسئول عن الأمن العام ومـسئول جهـاز أمن الدولة. وكان قرار توليه الوزارة بمثـابة عودة لسيطرة جـهاز أمن الدولة على الداخليـة مرة أخـرى. وأصدر أبـو باشا أوامـره بعودة الضـبـاط الذين أبعدهم النبـوى إسمـاعيل وزير الداخليـة السابق وطلب من الرئيس مبـارك موافقـته على تنفـيذ خطة طموح لتـحديث وتطوير العمل بأمن الدولة بما يتـمشى مع تطورات التحـديات الأمنية التى تواجهها مصر ووافق مبارك على ذلك.

واستـثمر «أبو باشـا» خبرته فى التـعامل مع الجمـاعات الدينية منذ أن كـان ضابطاً صـغيـراً فى الأربعينات. وكـانت سيـاسـة الدولة آنذاك هى محـاولة امتـصاص تشـدد العناصر الأصولية واتباع سياسات الحوار معهم قدر الإمكان.

وبعد «أبـو باشا» جاء الـلواء «أحمد رشـدى» الذى كان من ضـباط قـسم الأنشطة الصهـيونيـة بجهـاز أمن الدولة. وقد لا يعـرف الكثيـرون أن «رشدى» كـان من الذين رشحوا «رفـعت الجمال» الشهـير بـ «رأفت الهجان» لـزرعه كعميل سـرى لمصر داخل إسـرائيل. واسـتطاع «رشدى» أن يـدخل فى معـارك طاحنة مع تجـار المخـدرات الذين يتمتع الكبار منهم بنفوذ قوى.

واستطاع «أحمد رشـدى» أن يقبض على عدد كبير من رؤساء مافـيا المخدرات كما عمل على إعادة الصلات المقطوعة بين جـهاز الشرطة والمواطنين العاديين وأصبح وزير الداخلية أحـد الوزراء الذين يتمتعون بقـبـول شعبى حـتى بين المواطنين العاديين. إلا أن تجـار المخدرات ومـعـاونيـهم لم يهـدأوا وعملوا علـى الإطاحة برشـدى . ثم وقـعت أحداث تمرد جنود الأمن المركزى التى أثبـتت التقارير المرفوعة للرئيس مـبارك أنها تمت بتدبيـر خارجى وداخلى. ولكن كـان لابد من تغيـير «رشدى» واخـتار الرئيس مـبارك اللواء زكى بدر وزيراً للداخلية.

كان «بـدر» على عكس «رشدى» فـقد كـان من المباحث الجنائيـة. كذا اشـتهـر عنه قسـوته وعدم كـفاءته الأمنيـة وانفلات لسـانه ... وقام بدر مـرة أخرى بإضـعاف أمن الدولة. وأبعـد اللواء فـؤاد علام مـسئـول النشـاط الدينى المتطرف بالجـهاز وعـددا من مـفـتشى أمن الـدولة بعدد من المحـافظات. ودخل «بـدر» فى صراع مع قـادة أحـزاب

المعارضة وقام بالتجسس عليهم من خلال تليفوناتهم وتحركاتهم. وربما كان ذلك مطلوباً ولكن بدرجة معينة إلا أن صحفياً شاباً كان يعمل فى صحيفة حزبية معارضة «الشعب»، استطاع أن يمسك «بدر» من لسانه عندما قام بتسجيل خطاب ألقاه« بدر» وفيه وجه سباباً لاذعاً لزعماء الأحزاب ووصل الأمر إلى الرئيس مبارك. وطلب «مبارك» من جهات أمنية خارج الداخلية التحرى عن الواقعة وجاءت التقاريرلتؤكد ما ذكرته صحيفة الشعب.

أصدر مبارك قراره بإقالة «زكى بدر» وتعيين اللواء محمد عبدالحليم موسى وزيراً للداخلية فى يناير ١٩٩٠ وبدأ «موسى» عهده فى الداخلية بإزاحة رجال بدر عن مواقعهم و«موسى» عمل فى الأمن العام لفترة طويلة. وفى هذه الأثناء بدأت الجماعات الدينية فى تصعيد عمليات العنف الدموى التى ترتكبها خاصة مع قدوم العناصر التى جاءت من أفغانستان ودخل «موسى» فى صراع طويل مع هؤلاء. وعمل موسى على تقديم صورة طيبة عنه. واهتم بإظهار تدينه خاصة أن سلفه «زكى بدر» كان معروفاً بقسوته.

وحاول موسى أيضاً تقديم صورة إعلامية عنه وفى عام ١٩٩٣ وقع «موسى» فى خطأ استراتيجى أطاح به إذ سمح لمجموعة من علماء الدين والشخصيات الإسلامية تضم الشيخ متولى الشعراوى و الشيخ محمد الغزالى والصحفى فهمى هويدى والدكتور سليم العوا وآخرين بالقيام بمبادرة تصالحية بين الحكومة والجماعات الدينية ، ولم يكن «موسى» يدرك أن ذلك ربما يطيح به ، وخلال إجراء المفاوضات اشتد عنف الجماعات ونجحت فى إجبار الدولة على الجلوس معها كند ، وفى ذلك إنقاص استراتيجى من هيبة الدولة ورفعت تقارير أمنية للرئيس مبارك تفيد أن «موسى» متعاطف بشكل تام مع الشخصيات الدينية المقربة من «جماعة الإخوان» المحظورة. وقرر الرئيس إقالة «موسى» وعين بدلاً منه اللواء حسن الألفى فى أبريل عام ١٩٩٣ .

أما حسن الألفى فقد كان يعمل فى البداية بإدارة مباحث الأموال العامة وقد اشتهر بسمعته الطيبة ونظافة يده خاصة أثناء توليه محافظة أسيوط. وبدأت الجماعات الدينية تصعد من عملياتها وجاءت محاولات اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق بل وصل الأمر لمحاولة اغتيال الألفى نفسه.

ونصح البعض الرئيس مبـارك بإقالة الألفى بعد محاولة اغتيـاله ، لأن الأمر ربما يتحول لثأر شـخصى إلا أن الرئيس مبـارك استدعى الألفى بعـد مجيئه من رحلة علاجـية من الخارج وسأله إذا ما كان باستطاعته إكمال مهمته كوزير للداخلية أم لا ؟!!

كانت إجابة الوزير هى أنه يصر على استكمال مـهمته ويرجو من الرئيس أن يوافقه على ذلك واستجاب «مبارك» له وقرر استمراره كوزير للداخلية.

ونجح الألفى فى توجيـه ضربات «إجهـاضية» مـوجعة لخـلايا الجماعـات الإرهابية واستطاع حـصرها فى بعض البؤر بمحـافظات الصعيـد. إلا أن «الألفى» اهتم بالإعلام اهتمامـاً خاصاً ووسع اختـصاصات إدارة الإعلام بالداخليـة. وأصبح مساعـده لشئون الإعلام رءوف المناوى يتمتع بصلاحيـات واسعة فى الوزارة ثم دخل الألفى فى معركة مع صحـيفة حزبيـة نشرت موضوعـات تمس أبناءه واتهمتـهم بالتربح واستغـلال نفوذ والدهم فى تحـقيق مكاسب طائلة. ويبـدو أن هذه المعركـة استنفـدت الكثيـر من وقت وجهد وتركيز «الألفى» خاصة بعد دخولها ساحات القضاء.

وجاءت عـملية مـقتل السيـاح بالمتحف المصـرى فى ميدان التـحرير لتـحمل إنذاراً للألفى كان عليه أن يتنبه له إلا أنه فى تقريره للرئـيس أصر على أن الجماعات الإرهابية أصبح لا وجـود مؤثراً لهـا فى داخل مصر ، وإنما خطرها فـى الخارج وجاءت مـذبحة الأقصرفى ١٧ نوفـمبر ١٩٩٧ لتكون نهاية للألفى والذى حاول فى بداية الأمـر تحميل المسئولية لرجل أمن الدولة المختص والذى أصبـح وزيراً للداخلية حالياً وهو «حـبيب العـادلى» إلا أن الرئيس رفض ذلك وأصدر قـراراً فوريـاً بإقالة الألفى وتعـيين حبـيب إبراهيم العادلى بدلاً منه.

يعتبر «العادلى» أحد ضباط أمن الدولة الأكفاء فى مجال «الأمن الوقائى» وهو يعتبر المعلومات أسـاس العمل وله الحق فى ذلك ، فبـدأت قاعدة معـلومات صحيـحة لكى يستطيع الشرطى أن يتحرك تحركاً سليـماً للوصول لأهدافه وكان أمام «العادلى» العديد من التحديات أهمها مواجهة خطط الجماعات الإرهابية فى الداخل وعناصرهـم الهاربة فى الخارج ومراقبة عناصر القوى السيـاسية الأخرى بحيث لا تخرج عن ضوابط الحكم بالإضافة للمهام الأمنية التقليدية.

والغريب فى الأمر أنه على مدى العشرين عاماً الأخيرة فإن الإرهابيين ـ باختلاف انتماءاتهم ـ وفصائلهم هم السبب المباشر أو غير المباشر فى عزل وزراء الداخلية ـ وبالتحديد فإن هناك نحو ٦ وزراء تولوا هذا المنصب تم تغييرهم لهذا السبب منذ حادث «المنصة» حتى الآن.

وعلى ما يبدو أن الإرهابيين قد فهموا تلك اللعبة جيداً. فأصبحت نبرة التهديد القائمة لديهم ، هى رفض الحوار مطلقاً مع أجهزة الحكم والمطالبة بالإفراج عن إخوانهم المعتقلين داخل السجون. وهو الأمر الذى يستحيل على الحكومة أن تقبله حتى أنها أطاحت باللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية الأسبق عندما قرر السير فى هذا الاتجاه.

وبذلك تحولت وزارة الداخلية إلى وزارة فوق صفيح ساخن وأصبح منصب وزيرها دائما فى مهب الريح نتيجة لسياسات الإرهاب التى تتراوح بين الشد والجذب ... ويصبح رحيل الوزير مرهوناً بضربات الإرهابيين وهو ما يؤكده التاريخ السابق لوزير الداخلية بدءاً من اللواء «النبوى إسماعيل» آخر وزير فى عهد السادات وحتى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الحالى.

❑

والآن ...

من هم رجال الرئيس؟!

ومن هم أعمدة النظام فى كل عهد ؟!

ومن هم الشخصيات المحورية التى يعتمد عليها نظام الحكم؟!

ومن هم الأفراد الذين يضع الرئيس ثقته فيهم مهما تغيرت الحكومات أو تبدلت المناصب ؟!

الحقيقة أن لكل عهد رجاله ، ولكل نظام رموزه ، ولكل سلطة أدواتها.

وأيضاً.. لكل رئيس معانوه ومساعدوه ورجاله المقربون إليه.

وقد يتعاظم دور أحدهم وقد يتراجع دور الآخر ... ولكنهم يظلون دائماً لهم أدوارهم وتأثيرهم ومهامهم وأفعالهم!!

وهم فى النهاية يعبرون عن وجه النظام بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات ويكفى ـ فقط ـ أن نذكر اسم أحدهم حتى نتذكر عهدا بأكمله.

الرئيس جمال عبدالناصر ... كانت له تركيبته النفسية الخاصة التى كانت تميل إلى التحفظ ... وهو ما جعل الشخصيات المقربة إليه قليلة ولكنها مؤثرة وقوية ونستطيع أن نقول أنها لعبت دوراً مهماً فى تاريخ مصر وكان من أبرز نتائجها ـ بلا شك ـ نكسة يونيو.

يعتبر المشير عبدالحكيم عامر من أبرز رجال الرئيس المقربين من عبدالناصر ... حيث استمرت صداقتهما معاً قرابة ثلاثون عاماً ، بدأت عندما كانا يخدمان معاً فى وحدة من وحدات الجيش المصرى فى السودان عام ١٩٣٩ وامتدت هذه الصداقة طيلة سنوات ما قبل ثورة يوليو وأعدا تنظيم الضباط الأحرار معاً وخططا معاً للثورة وحتى ليلة الثورة لم يفترقا وتوجت علاقة الصداقة بالزواج أيضاً. حيث تزوج حسين شقيق عبدالناصر من آمال ابنة عبدالحكيم عامر.

كما أن عبدالناصر هو الذى رشح عبدالحكيم عامر لتولى قيادة الجيش وقال لبعض زملائه فى مجلس قيادة الثورة أنه لابد أن يتولى أمر الجيش واحد منا. وبهذا الموقع تمت ترقية عبدالحكيم عامر من رتبة صاغ إلى رتبة لواء مرة واحدة ثم رتبة فريق ثم منح عامر فى عام ١٩٥٨ رتبة «المشير» ليصبح أول مشير فى الوطن العربى. حيث استحدثت الرتبة خصيصاً من أجله. وكانت أول مرة تدخل اللغة العربية خصيصاً من أجل عبدالحكيم عامر كترجمة للرتبة الغربية «مارشال».

وكانت رتبة «المشير» التى حصل عليها عبدالحكيم عامر متزامنة مع صعود جمال عبدالناصر كرئيس للجمهورية العربية المتحدة. وكأنما أى صعود لناصر لابد أن يستتبعه صعود لعامر.

وعقب الوحدة مع سوريا منح عبدالناصر عبدالحكيم عامر كل اختصاصات رئيس الجمهورية فى سوريا ، لكن رغم هذا فصداقة عبدالناصر وعبدالحكيم لم تخل من الألغام ، وكان أول هذه الألغام عندما اتخذ عبدالناصر قرار تأميم قناة السويس منفرداً دون استشارة عامر فى هذا القرار. وانفجر هذا اللغم عام ١٩٥٦ خلال الحرب فقد ظهر عامر بمعلوماته العسكرية وبجيشه وبالمحيطين به أقل من أن يقود حرباً.

وعندما أراد عبدالناصر التدخل فى شئون الجيش عام ١٩٦٢ بعد تكوين ما عرف باسم مجلس الرئاسة ، استقال عبدالحكيم عامر. وفى نص استقالته تحدث عن مطالب خاصة بالديمقراطية ومؤسسات الحكم. حيث أراد عامر بهذه الاستقالة إحراج الرئيس عبدالناصر وأن يبدو أمام الجميع وكأنه بطل شعبى استقال احتجاجا على انعدام الديموقراطية. فى نفس الوقت تلقى الرئيس عبدالناصر برقيات عديدة من ضباط الجيش تطالب بعودة عامر واسترضى ناصر صديقه الأثير ... وعاد عامر أقوى مما كان ثم صدر له فى عام ١٩٦٤ قراراً بتعينه نائبا أول لرئيس الجمهورية.

وقد بلغ صراع ناصر ـ عامر ذروته فى يوليو ١٩٦٧ حيث انتهى الصراع بنهاية عبدالحكيم عامر وتظل وفاة عامرا لغزاً يستعصى حله حتى الآن ؛ فيما يرى البعض أنه قتل يؤكد البعض الآخر أنه مات منتحراً. وبوفاته تنتهى قصة أهم صداقة فى حياة الرئيس جمال عبدالناصر.

❑

ومن أبرز رجال الرئيس عبدالناصر أيضاً فى عهده كان الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ومهما اختلفت الآراء حول طبيعة هذه الصداقة ودوره خلال هذه الفترة ، إلا أنه لا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الحميمة التى كانت تربط عبدالناصر بهيكل وظلت حتى وفاة الرئيس جمال عبدالناصر.

كان هيكل فيه العديد من المميزات التى يبحث عنها عبدالناصر فى شخص يرتاح إلى صداقته. وكان عبدالناصر يرتاح لهيكل لأنه يفهمه ، ويتركه يتكلم ويستخرج من كلامه ما ينشر بعد ذلك. وبالتدريج أصبح هيكل يكتب خطب عبدالناصر ... بل وأصبح مقاله الأسبوعى المنشور فى الأهرام يوم الجمعة بعنوان «بصراحة» يلمح فيه بإشارات لما سيقوله أو يتناوله الرئيس فى خطابه القادم.

كما كان لعبد الناصر رجال آخرون ارتبط عهده بهم مثل على صبرى وأنور السادات باعتباره صديقاً مريحاً ومطيعاً وكان السادات فى المقابل كل همه أن يكسب ثقة عبدالناصر ولا يخسره ولا يختلف معه ، وقد وفق فى هذه المهمة حتى النهاية. وأصبح السادات النائب الأول لعبدالناصر وخليفته فى الرئاسة بعد وفاته.

وكـان الرئيس أنور السـادات من أكثـر الرؤسـاء الذى لعبت صـداقـاته وعلاقـاته السابقة بالأشخاص أكبر الأثر فى اتخاذ القرارات واختيار معاونيه والمقربين إليه.

تميز السـادات بتعدد رجالـه وتنوعهم فى مجالات مـختلفة ومن أبرز هذه الأسـماء على سبـيل المثال عثمـان أحمد عـثمان وسيـد مرعى ومحـمود جامع وحسن التـهامى وحسن عزت وموسى صبرى وآخـرون ، ولعل أبرز النماذج للدور الذى يمكن أن يلعبه صديق الرئيس فى الحياة العامـة هو النموذج الذى قدمه عـثمان أحـمد عثمـان بجوار الرئيس السادات وقـد تولى عثمـان عدة مناصب مهمـة من أبرزها منصب نائب رئيس الوزراء.

وهناك سيد مرعى الذى يعتبر من رجال السادات الأساسيين وقد ارتبط بصداقة معه وتوجت علاقتهما بصلات نسب ومصاهرة وقـد تولى سيد مرعى عدة مناصب رسمية من أهمها منصب رئيس مجلس الشعب.

ومن رجال الصـحافـة المقربين من السادات طوال فـترة حكمـه كان الكاتب الكبـير موسى صـبرى الذى كـانت علاقتـه بالسادات تمتـد جذورها إلى سنوات مـا قبل ثورة يوليو. وعندما جاء السادات إلى الحكم فقـد كان الرائج فى الوسط الصحفى أن موسى صبرى سوف يكون هيكل السادات.

ويعتـبر من أبرز رجال الرئيس فى عهـد مبارك كل من الدكـتور يوسـف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعـة والسيد صـفوت الشريـف وزير الإعـلام والمشيـر حسين طنطاوى وزير الدفاع وهم أكـثر الوزراء قرباً من الرئيس والذين احتفـظ بهم إلى جانبه فى الحكومــة لسنوات طويلة بالإضــافـة إلى ثقـة الـرئيس فى قـدراتهم والمـهـام التى يشغلونها.

وقد دلل البـعض على تأثير الدكـتـور يوسف والى فى الوزارة الأخيـرة التى شكلها الدكتـور عاطف عبـيد خلفاً للدكتـور كمال الجنزورى باعـتبار أن الدكـتور والى - فى حقيـقة الأمر - شارك فى تشكيلهـا حتى أن بعض الوزراء الذين تم اختيـارهـم كانوا فى الأصل رجال الدكـتور والى والعاملـين معه مثـل الدكتور حـسن خضر وزير التـموين الذى كـان يشـغل عـدة مناصب داخل وزارة الزراعـة آخرهـا رئيس لمجلس إدارة بنك التنمية الزراعية.

وكذلك الأمر بالنسبة لصفوت الشريف وزير الإعلام الذى له دور بارز فى إدارة دفة الإعلام خلال فترة طويلة استغرقت نحو ٢٠ عاماً متصلة فى هذا المنصب الحساس. ويتميز صفوت الشريف بلباقته وشخصيته الجذابة وقدرته على شرح وتوضيح والدفاع عن السياسات والقرارات التى تتخذها الدولة فى كل وقت من الأوقات!!

أما المشير محمد حسين طنطاوى فقد حقق المعادلة الصعبة فى أن يحتفظ بمنصبه كوزير للدفاع فى الحكومة لسنوات طويلة على غير العادة لهذا المنصب ذى الطبيعة الخاصة فى الوزارات السابقة. وقد منحه الرئيس مبارك ثقته الكاملة و تقلد رتبة «المشير» والتى لا تمنح إلا لكبار العسكريين فى الدولة والذين قاموا بأعمال بطولية عظيمة تستحق منح هذه الرتبة رفيعة المستوى.

وبالنسبة لرجال الرئيس مبارك الذين يعملون خلف الكواليس فمن أبرزهم ـ بلا شك ـ الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية والذى يتمتع بموهبة سياسية عالية وقدرة كبيرة على التفاوض وإدارة القضايا الدبلوماسية بنجاح ، وهو رجل يتميز بالبساطة والتواضع ؛ يرفض الرسميات والشكليات ويدخل إلى أعماق القضايا والمشاكل ويحللها ويضع تقاريره أمام الرئيس فى كافة القضايا الداخلية والخارجية التى يكلفه بها. وكثيراً ما قام الدكتور الباز بدور مهم فى العديد من المهام السرية والسياسية الخارجية التى كلفه بها الرئيس حتى أنه ارتبط بعلاقات صداقة وطيدة مع عدد كبير من قادة وزعماء الدول.

كما يعتبر الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية من أكثر الشخصيات قرباً من الرئيس مبارك وفهماً لأبعاد شخصية وطبيعة الدور الخطير الذى يكلفه به الرئيس. ويعتبر منصب رئيس الديوان فى حكم درجة الوزير وهو بالتالى يتولى ـ فى بعض الأحيان . إبلاغ الوزراء أو المسئولين بتعليمات الرئيس وتوجيهاته فى القضايا المطروحة .

ويكاد لا يتحرك الرئيس مبارك فى أى مناسبة إلا ويكون الدكتور زكريا عزمى خلفه أو بجانبه لكى يكون قريباً ينتظر أى تعليمات يكلفه بها الرئيس لتنفيذها على الفور.

ويتمتع الدكتور زكريا بقدرة فائقة على إدارة ديوان رئيس الجمهورية وهو حلقة الوصل فى كثير من الأحيان بين طلبات الجماهير وشكواها للرئيس مبارك. حيث خُصص مكتب تابع لرئاسة الجمهورية لتلقى الشكاوى والتلغرافات والبريد من المواطنين للرئيس متضمناً آلاف الشكاوى والمشاكل التى تنتظر الحل.

وبالإضافة إلى المنصب الخطير الذى يتولاه الدكتور زكريا عزمى فإنه عضو نشط داخل مجلس الشعب يتحدث بجرأة بالغة وينتقد بعض مشاريع القوانين والقرارات ويواظب على حضور جلسات المجلس ، وهو بذلك يستحق بجدارة الفوز بمقعد مجلس الشعب فى كل انتخابات برلمانية عن دائرة الزيتون التى غالباً ما ينالها بالتزكية بعد انسحاب كل المرشحين أمامه !!

وهناك ـ أيضاً ـ بعض المستشارين الذين يستعين بهم الرئيس مبارك فى كثير من الأحيان للمشورة والتشاور فيما يمكن أن يتخذ من قرارات أو إجراءات سواء فى قضايا مصيرية محلية أو فى قضايا خارجية ملحة.

ومن أبرز الشخصيات التى استعان بها الرئيس مبارك الدكتور مصطفى الفقى الذى عمل لفترة من الزمن سكرتيراً للرئيس لشئون المعلومات وقد حقق نجاحاً خلال هذه الفترة ثم عين بعد ذلك سفيراً لمصر فى النمسا ثم مساعد وزير الخارجية للشئون العربية فى جامعة الدول العربية.

كذلك فإن عهد الرئيس مبارك يرتبط بعدد كبير من القيادات المهمة والمسئولة فى العديد من قطاعات الدولة ذات الطبيعة الاستراتيجية مثل الشرطة والصحافة ومصر للطيران والحكم المحلى والقوات المسلحة والخارجية.

وفى مجال الصحافة يتميز الرئيس مبارك بحرصه على الاستقرار فى المواقع والمناصب التى تشغلها القيادات الصحفية. ويكفى أن نذكر أن كلا من: إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام وإبراهيم سعدة رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير أخبار اليوم استمرا فى مواقعهما طيلة أكثر من ٢٢ عاماً متصلة وهما بالمناسبة تم تعيينهما فى عهد السادات واستمرا حتى الآن!!

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية في مصر

4

وزراء في مواجهة مجلس الوزراء!

دار الخيّال

هذا هو مكمن «الخطر» ، عندما يقع ينذر بانهيار قادم يهدد الحكومة ، بسبب هذا «الخطر» تتغير وزارات وتأتى وزارات أخرى وإن لم تستطع المواجهة تسقط ويأتى غيرها وهكذا!!

نتائج هذا الخطر شاملة .. تقضى على كل إنجازات الحكومة ، وتحولها إلى خانة السلبيات!!

عندئذ تفقد الوزارات تناغمها ووحدتها وينقسم الوزراء على أنفسهم وتصبح هناك حرب خفية تدار خلف الستار داخل مجلس الوزراء.

هذا الخطر هو «لوبى الوزراء» أو ما يطلقون عليه تعبير «الشللية» وهو أيضاً المسئول عن جعل قرارات الحكومة تبدو متضاربة وأهدافها غامضة وسياستها غير حكيمة وخططها غير واضحة وتصبح الحكومة فى النهاية لا تعمل بروح الفريق وتفتقر إلى التنفيذ أو التكامل أو وحدة الهدف.

يعتبر «اللوبى» أو «الشللية» هو المسئول الأول عن تغيير معظم الوزارات فى مصر على مدى نحو ٥٠ عاماً أو بالتحديد منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢ والتى شهدت ثلاثة عهود رئاسية لكل من عبدالناصر والسادات ومبارك.

لعل ذلك هو ما يجعلنا نفهم سر ما كنا نرصده ونلاحظه فى العديد من القرارات

التى يصدرها الوزراء أو رؤساء الوزارات ولا نعرف مـا هو سر هذا التخبط؟! ولا لماذا هذه الفوضى تسبق أو تصاحب أو تعقب إصدار قرارات الحكومة ؟!!

نحن هنا لا نقـصد بالتـحديد حكومـة بعينهـا وإنما نتحدث عن أى حـكومة أو أى وزارة فقـدت صوابها وأصـبحت تعمل باسـتقلاليـة عن باقى الوزارات وكأنهـا جزيرة منعزلة داخل الدولة.

ولا نقصـد ـ أيضاً ـ بالحديث عـن «الشللية» أننا نطالب الحكومـة أن يكون لها رأى واحد وفكر واحد وأسلوب وحيد للحل ومواجهة المشاكل والقضايا ، فالتعدد مطلوب واخـتلاف الرؤى والآراء شـىء ضرورى ومـهم للوصـول إلى أفـضل الحلول وأنسب الطرق لاختيار الأفضل دائماً.

كما أننا لا نطالب بمصـادرة رأى الوزراء أو منع اختلافهم تجاه القـضايا التى تعرض عليهم فمن خلال تعدد وجهـات النظر وطرح المحاذير والمخاطر والمزايا والعيوب يمكن لمجلس الوزراء أن يصل إلى القرار المثالى ، ولكن يجب عنـدما يصدر المجلس قراراً أن يلتزم كل الأعـضاء بهذا القـرار لا أن يباركه البـعض علناً ويعمل ضده فى الخـفاء ، أو يتحمس له بعض الوزراء أمام كامـيرات التليفزيون ويطعن فى نزاهة هذه القرارات فى أحاديثه الخاصة سراً !!

هذه الازدواجية مرفوضة شكلاً ومضـمـوناً فمن خلالها يتحول المجلس إلى دويلات وشلل تضغط هنا وهناك لكى تحقق مـصالحها قبل البحث عن المصلحة العـامة ويتحول مجلس الوزراء إلى ساحـة قتال وجبهة معـارك لا غالب فيها ولا منتصـر، وإنما الجميع يصبحون خـاسرين وأولهم الشعب الذى وضع ثقته فى حكومته وفـوضها فى تصريف أموره وتحـقيق مصلحتـه فتخـاصموا وتحزبوا وغـفلوا عن المهمة التى جـاءوا من أجلها وأصبحوا بفضلها وزراء وقادة ومسئولين كبارا لهم سطوتهم وكلمتهم المسموعة!!

الحقيقة أن «شللية الوزراء» لها أنواع عديدة ومـتباينة فمنها الشللية التى تنشأ بسبب الصداقات السابقة بين بعض الوزراء سواء فى تخـصصاتهم الدراسية أو صلات العمل أو النسب والقرابة . وهذه الشللية عادة ما يكون تأثيـرها خطيراً لأن عنصر الثقة والولاء هو الذى يغلب على هذه العـلاقة سـواء فى طريقة الاخـتيـار للمنصب الوزارى أو فى الانضمام لأحد «اللوبى» داخل مجلس الوزراء.

هناك نوع آخر من الشللية يطلقون عليه «تنافس الأقوياء» ويحدث عندما يوجد أكثر من مركز قوة داخل مجلس الوزراء ، بمعنى أنه يوجد أكثر من وزير يتمتع بصفات القوة ـ سواء كانت هذه القوة تتركز فى نوع الوزارة التى يشغلها هذا الوزير ، فإذا كانت من الوزارات السيادية فى الدولة مثل : الدفاع ـ الخارجية ـ الإعلام ـ الداخلية ـ كانت لديه فرصة أكبر عن غيرها من الوزارات. كما أن شغل الوزير لأكثر من وزارة يعتبر ـ أيضاًـ من عناصر القوة بين غيره من الوزراء . وعلى سبيل المثال وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة والمرافق كانت فى أحد الأحيان يشغلها وزير واحد ، بينما فى أحيان أخرى يشغلها ثلاثة وزراء مختلفين. ونفس الشيء بالنسبة لوزارة التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى التى أحياناً توزع على ثلاثة وزراء وفى وزارات أخرى كانت من نصيب وزير واحد.

كذلك فإن شخصية الوزير نفسه لها دور مهم فى إضفاء عنصر القوة فنجد على سبيل المثال بعض الوزراء أشبه بالموظفين أو بعبارة أصح موظف على درجة وزير، فهو دائماً يهتم بتخصصه فقط وتنصب اهتماماته على متابعة ردود الأفعال وينتظر التوجيهات والتكليفات من القيادة السياسية باستمرار ، وبدون ذلك لا يستطيع أن يبتكر أو يتصرف بمفرده وكثيراً ما يصطدم بالصحافة ولا يجيد تقدير الموقف!

وفى المقابل هناك وزراء سياسيون محنكون ، يعرفون جيداً متى يتكلمون ومتى يصمتون ؟! كيف يتعاملون مع الصحافة ووسائل الإعلام وما هى القضايا التى يثيرونها وماهى القضايا التى يبتعدون عنها ؟! وحتى عندما يواجهون طلب إحاطة أو استجوابا فى مجلس الشعب فمهارتهم الشخصية السياسية تمكنهم من تفنيد الاتهام الموجه لهم ويستطيعون فى سهولة ويسر دحض الاستجواب والحصول ليس فقط على ثقة المجلس بل تأييده أيضاً فيما اتخذ من قرارات وإجراءات.

❑

وللأسف فقد شهد اختيار الوزراء منذ ثورة يوليو تعزيزاً كبيراً للوزير الفنى على حساب الوزير السياسى ، وقد ساهم فى تزكية هذا الاختيار الرغبة فى تطبيق القاعدة الشهيرة التى تدعو لتفضيل أهل الثقة على حساب أهل الخبرة والحنكة السياسية، فى

حين أن حكومات ما قبل ثورة يوليو كانت ثرية بالعديد من الوزراء السياسيين الذين حققوا جولات وصولات خالدة نقشت بأسمائهم فى تاريخ العمل الوزارى فى مصر.

وتعتبر «أقدمية الوزير» من عناصر القوة التى تضفى تأثيراً على الوزراء ... فالوزير الذى أمضى عشرين عاماً داخل مجلس الوزراء وشارك فى العديد من الوزارات تختلف قوته وتأثيره عن الوزير المستجد أو الذى لم يمض على دخوله المجلس سوى شهور معدودة. وبالتالى فإن استمرار الوزير فى منصبه الوزارى لفترة طويلة يصنع منه «مركز قوة» ويجعل زملاءه من الوزراء يتعاملون معه من هذا المنطلق باعتباره الشخص الذى يحظى برضاء وثقة القيادة السياسية.

بالنسبة لأسباب الشللية فهى عديدة بعضها يرجع لظهور العداوات والجبهات أو إختلاف الأيديولوچيات السياسية للوزراء أو عدم قدرة رئيس الوزراء على السيطرة وضبط أداء الحكومة وتوحيد جهودها.

فى مجال العداوات قد تأتى لأبسط الأمور مثل عدم ارتياح بعض الوزراء لتصرفات أحدهم أو عدم قبوله أو الاستخفاف به أو ثقل دمه أو الاستياء من طريقته فى الحديث.

وأحياناً تأتى العداوات بسبب الحقد أو الغرور أو التعالى حتى بين الوزراء وبعضهم وكثيراً ما شاهدنا وزراء يقللون من أو يبخسون مجهود زملاء لهم استطاعوا أن يحصلوا على بعض النجاح والتألق.

دعونا نرصد بعض نماذج الخلافات الصارخة بين الوزراء وبعضهم أو بينهم وبين كبار المسئولين فى الدولة وكيف كانت تدار هذه الخلافات وما هى الأساليب التى تستخدم لإدارة هذه الحرب.

فى منتصف عام ١٩٩٨ نشبت حرب خفية بين كل من السياسى البارز كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى والمستشار عدلى حسين محافظ المنوفية فى ذلك الوقت. وقد بدأ هذا الصراع بشكل خاص عندما بدأ عدلى حسين فى تجاهل بعض أعضاء مجلس الشعب فى المحافظة ورفض الكثير من الطلبات التى يتقدمون بها له ، واعتبر أن معظم هذه الطلبات تحركها المصالح الخاصة ولا تحقق مصالح الجماهير فى المحافظة.

وهنا بدأت الحرب فالوزير كمال الشاذلى يعتبر نواب المنوفية هم أعوانه ومؤيدوه والذين اختارهم لخوض الانتخابات فى مجلس الشعب كما أنه هو نفسه عضو عن دائرة الباجور بمحافظة المنوفية والتى لا يزال يحرص على الذهاب إليها بشكل منتظم على فترات متقاربة رغم مشاغله العديدة وله فى مركز الباجور عزبة ضخمة وشوارع أطلقوا عليها اسمه فى القرية حتى وإن لم تكن هذه الشوارع تحمل اسمه بشكل رسمى.

وفى ظل هذا الصراع الذى نشب بين قطبين فى الحزب الوطنى أو فى المواقع الرسمية ، وصل الأمر إلى مجلس الشعب وأعلن نواب المحافظة رفضهم لسياسة محافظ المنوفية وتصاعدت حدة الأمور وباتت تهدد بأزمة سياسية كبرى بعد أن وصل الأمر إلى تبادل الهجوم بين الطرفين على صفحات الجرائد والمجلات وأصبحت الحكومة فى مأزق بسبب هذا الصراع الخفى من قبل البعض والمعلن من قبل البعض الآخر.. ودخلت إحدى الصحف المؤيدة للوزير كمال الشاذلى حلبة الصراع وأخذ أحد الموالين للوزير يهاجم عدوه بضراوة تحت عنوان «حكايات المسبسب» كناية عن المستشار عدلى حسين الذى كان يحرص على وضع الكريمات على شعره بطريقة مبالغ فيها!!

الغريب فى الأمر أن بعض الصحف وبخاصة المستقلة منها أصبحت ـ للأسف ـ غير مستقلة وأصبحنا نرى البعض يدافع عن هذا ضد الآخر ويبرر الأسباب ويذكر السلبيات للمهاجم ويشيد بالإنجازات للمدافع عنه . وصحف أخرى تعكس الآية وتنصب العداء طبقاً للحسابات الشخصية والعلاقات السياسية ، وأصبح الوزير يتخذ من الصحف بوقاً للتحدث باسمه وتدافع عنه بالحق وبالباطل . وفى أحيان كثيرة كانت مقالات المناصرين تأتى من خارج الصحف جاهزة ويقوم الأعوان بتوقيعها نيابة عنهم حتى تدار الحرب بشكل سرى وتكتمل الوقائع المرصودة ويتحقق الهدف المطلوب!!

يذكرنا هذا الأسلوب بصحف ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ عندما كان الباشوات يمتلكون صحفاً أو يمولونها بشكل غير مباشر لمناصرته ومهاجمة أعدائه ومعارضيه السياسيين كلما لزم الأمر.

كان الكثير من الصحفيين وقتها يحصلون على ما يطلق عليه «بالمصروفات السرية» التى تمنح للأتباع والموالين مقابل مقالات المديح والهجوم المدفوعة نقداً ! !

وبالرغم من مرور عشرات السنين على أوضاع صحافة ما قبل الثورة وتغيير الأسماء والسياسات ونظام الدولة من الملكية إلى الجمهورية إلا أن نفس الوسائل والأدوات مازالت كما هى ، ولم تستطع السنوات أو القوانين أن تغير هذه العادة المشينة التى وصمت هذه المهنة التى تعد من أشرف المهن وأرقاها فى العصر الحديث.

المهم لم تكن حالة الوزير الشاذلى مع المحافظ عدلى حسين هى الوحيدة من نوعها بل كان هناك العديد من المشاجرات الخفية التى تدور رحاها بين الوزراء ، منها على سبيل المثال ـ أيضاً ـ الخلاف الذى نشب فى أثناء حكومة الجنزورى بين كل من المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء وقتها والسيد صفوت الشريف وزير الإعلام.

كانت بوادر الأزمة قد بدأت عندما اتسع نفوذ الوزير طلعت حماد داخل مجلس الوزراء بشكل كبير حتي أن العديد من الوزراء كانوا يتجنبون الصدام معه بسبب علاقته المتميزة مع الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الذى كان يثق فيه ثقة عمياء لصداقتهما السابقة الطويلة معاً قبل الوزارة ، ونتيجة لهذا استغل طلعت حماد هذه الثقة فى البحث عن دور بدأ يتنامى تدريجياً حتى أصبح وكأنه هو الذى يرأس الحكومة بالفعل وبدأ الكثيرون يتحدثون عن نفوذه وسطوته ويتبادلون القصص حول القرارات التى يتخذها والمبالغ الضخمة التى صرفت على تجديد وتأثيث مكتبه فى مجلس الوزراء.

كان صفوت الشريف هو المسئول بحكم منصبه عن الإدلاء بالبيانات الرسمية للصحف ووسائل الإعلام عقب اجتماعات مجلس الوزراء الدورية ، ولكن هذا الأسلوب لم يعجب الوزير طلعت حماد ، ورأى أنه الأحق بهذه المهمة ، فهو الوزير المسئول عن مجلس الوزراء ، وبالتالى فأى بيانات تصدر عن المجلس يجب أن يلقيها هو بنفسه لضمان الدقة والتعبير عن إنجازات مجلس الوزراء وخططه وأهدافه وحتى اجتماعاته أيضاً.

هنا بدأت الأزمة تكتمل وبدأت معها الحرب الخفية بين الوزيرين والتى سرعان ما وصلت للصحف وتحولت إلى حرب إعلامية وصحفية ، فالوزير صفوت الشريف له رجاله فى الوسط الصحفى الذين لا يترددون لحظة عن فتح نيران أقلامهم ضد كل من تسول له نفسه بمواجهة الوزير أو معارضته حتى لو كانت هذه الحرب ضد وزير آخر فى الحكومة.

وهكذا بدأت إحدى الصحف المستقلة المعروفة سلفاً بعلاقاتها القوية بوزير الإعلام فى شن حملة صحفية مضادة ضد وزير شئون مجلس الوزراء لصالح صفوت الشريف.

بالطبع كانت الغلبة فى هذا الصراع لصالح طلعت حماد نتيجة لتأييد ومساندة كمال الجنزورى له فى أى طلب أو اقتراح أو مشورة يعرضها صديقه القديم أو رجله المفضل!!

ولعل أحدث صراع دار على الساحة السياسية كان بين وزراء المجموعة الاقتصادية فى حكومة عبيد خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١، وانتهت عندما تقدم الدكتور إسماعيل حسن محافظ البنك المركزى باستقالة مسببة نتيجة للصراعات التى احتدمت بينه وبين الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد على مدى أكثر من ثلاث سنوات مما جعله يبادر بالاستقالة من منصبه ولم تجد معه المحاولات العديدة التى بذلها الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء لتراجعه عنها أو تأجيلها لبضعة أشهر لحين اختيار شخصية أخرى تصلح لشغل هذا المنصب المهم.

كانت الخلافات قد تأزمت عندما بدأ الدكتو يوسف غالى بالتدخل فى اختصاصات محافظ البنك المركزى باعتبار أن هذا القطاع يقع تحت سلطته وهو المسئول عنه بصفته وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وبالتالى فلابد أن يعلم ويتصرف فى كل كبيرة وصغيرة داخل البنك المركزى ، وهو الأمر الذى وجد معارضة شديدة من جانب الدكتور إسماعيل حسن على اعتبار أن البنك المركزى فى سائر دول العالم له استقلاله الكامل بصفته المسئول عن إدارة القطاع المصرفى وتحديد السياسات والأدوات النقدية فى الدولة.

وباستقالة محافظ البنك المركزى انتهت الأزمة بين المسئولين الكبار ولكن لن تنتهى المشكلة إلا بمنح البنك المركزى الاستقلال التام فى سياساته وإجراءاته بعيداً عن وزارة الاقتصاد . وهذا بالفعل ما حدث عندما قام الرئيس مبارك بإلغاء منصب «وزير الاقتصاد» من حكومة عبيد لأول مرة ونقلت صلاحيات الوزير لمحافظ البنك المركزى بالنسبة للبنوك وأصبح هذا القطاع بكامله مستقلاً تماماً ولا يخضع لأى سلطة سوى إشراف رئيس الوزراء فقط!!

❑

الحقيقة أن خناقات الوزراء لم تعد مجرد حالات فردية . ولكنها أصبحت ظاهرة تنذر بالخطر وتهدد بإثارة الأزمات داخل مجلس الوزراء فى ظل استمرار تداخل الاختصاصات لكل منهم أو تعدى بعضهم على اختصاصات ومهام الآخرين ، الأمر الذى يعكس عدم التنسيق فيما بينهم وعدم تحديد المسئوليات وفى النهاية يكون المواطن هو الخاسر الوحيد.

لعل وزارة الدكتور كمال الجنزورى هى أبرز مثال للتعبير عما وصل إليه الأمر داخل هذه الوزارة من تكتلات وخلافات عديدة ... ومن أشهر هذه الخلافات الخناقة التى دارت على السطح بين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى بسبب إلغاء التحسين بالثانوية العامة . والخلاف الذى نشب ـ أيضا ـ بين المستشار طلعت حماد والدكتور زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية حول اختصاص أحدهما بإحدى اللجان وخلاف الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء مع عمرو موسى وزير الخارجية بسبب تأجيل قرارات المد لعدد من مساعدى وزير الخارجية.

ونفس الظاهرة موجودة فى الوزارات السابقة وإن كانت نسبتها تختلف حدة من وقت لآخر ... ففى عام ١٩٩٥ حدثت مشادة بين عمرو موسى وزير الخارجية وصفوت الشريف وزير الإعلام حسمها عمرو موسى لصالحه ، والحكاية بدأت عندما تعرض الرئيس مبارك لمحاولة الاغتيال الفاشلة فى أديس ابابا ، فكثف صفوت الشريف هجومه على السودان وبادلته السودان بنفس الهجوم الإعلامى. وعندما تدخل عمرو

موسى محاولاً تهدئة الأوضاع رد عليه حسن أبو صالح وزير الخارجية السوداني بتصريحات معتدلة بهدف التقارب بين البلدين فى الوقت الذى مضى فيه صفوت الشريف فى موقفه ، فطلب وزير الخارجية من القيادة السياسية حسم الموقف وتحديد الاختصاصات مما أدى إلى إسناد المهمة لوزير الخارجية والدبلوماسيين.

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى كان الدكتور محمد الرزاز وزيرا المالية هو صاحب أكبر عدد من الخناقات بسبب اعتراض الوزراء على ميزانيات وزاراتهم كما نشبت خلافات كثيرة بين المهندس عصام راضى وزير الرى والدكتور يوسف والى وزير الزراعة حول تلوث النيل بالمبيدات. وخاض المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة فى ذلك الوقت معركة كبيرة ضد زملائه فى مجلس الوزراء بسبب عدم تبنيهم وجهة نظره فى خصخصة الشركات التابعة لوزارته.

ومن بين الخناقات الشهيرة المشاجرة التى حدثت بين فؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق وعبدالهادى قنديل وزير البترول الأسبق بسبب إصرار وزارة البترول على التنقيب عن البترول فى الشواطئ الساحلية. وكذلك الخلاف الذى حدث بين المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان الأسبق والمهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء حول إدخال الكهرباء للمدن الجديدة.

ويروى الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق أغرب خناقة وقعت بينه وبين الرئيس أنور السادات عندما تسرع الرئيس وأعلن فى أحد أعياد العمال أول مايو عن صرف منحة للعمال بقيمة شهر من رواتبهم ولم تكن الخزانة بها سيولة تغطى هذا الاعتماد مما يهدد بلجوء الحكومة إلى طبع بنكنوت بقيمة هذه المبالغ بدون رصيد مما يزيد من حالة التضخم!! وعقب الخطاب اقترب الدكتور حجازى من السادات وقال له فى هدوئه المعهود:

ـ الخزانة مافيهاش سيولة لهذه المنحة يا ريس!!

ـ وهنا رد الرئيس السادات قائلاً:

ـ أمال اسمه إيه ... قال لى فيه فلوس تكفى هذه المنحة ...

فقال حجازى على الفور:

ولكن الحقيقة تقول أن كل مليم فى خزانة الدولة لابد أن يكون لدى رئيس الوزراء علم به ومعلوماتى تقول أنه ليس هناك «مليم فائض»!!

إلى هنا انتهى الحديث بين السادات ورئيس وزرائه ولكن تم بالطبع صرف المنحة التى وعد بها السادات العمال ، ولكن تم ذلك من خلال طبع قيمة هذه المنحة بأوراق البنكنوت مراعاة لعدم إحراج الرئيس الذى أعلن عنها أمام الجماهير وأذيعت على الهواء مباشرة.

لكن رغم عذر الرئيس فى ذلك إلا أن الدكتور حجازى عارض السادات فى ذلك الأمر معلناً أنه لن يصرف هذه المنحة لعدم وجود أموال كافية وكشف الدكتور حجازى اللعبة وعرف أنه لم يكن هناك من أخبر السادات بوجود فائض من الفلوس سواء كان محافظ البنك المركزى أو وزير المالية الذى كان حجازى مصمماً على إقالته إذا ثبت تصريحه للرئيس بأن هناك أموالا تكفى لصرف المنحة... وصرفت المنحة فى نفس العام رغم اعتراض حجازى وخناقته مع السادات!!

فى العام التالى أعلن السادات ـ أيضا ـ عن صرف منحة للعمال قيمتها شهر دون أن يأخذ رأى الدكتور حجازى ولكنه كما يقول رئيس الوزراء الأسبق أنه قدر موقف الرئيس لأن العمال أحرجوه وطلبوا المنحة فى نهاية الخطاب فوافق الرئيس وهو فوق المنصة حتى أن ذلك صار تقليداً سنوياً فيما بعد!!

والحقيقة أن الخناقات بين الوزراء والوزارات وأجهزة الدولة تنعكس بشكل مباشر على المصالح المباشرة للمواطنين ، فعندما وقع حريق فى مدينة العاشر من رمضان الصناعية الكبرى ظل الحريق مشتعلاً فى الوقت الذى امتنعت سيارات الإطفاء التابعة لمحافظات القاهرة والشرقية والقليوبية عن الذهاب إلى المدينة لإطفاء الحريق بحجة أنه ليس من اختصاصها وأن المسافة الجغرافية بين مدينة العاشر والمحافظات الثلاث تكاد تكون متساوية وتبادل الجميع الاتهامات فى الوقت الذى دمر فيه الحريق عدة مصانع وشب بعدها حريق آخر ، وأخيراً اضطر جهاز المستثمرين فى المدينة على التعاون فيما بينهم وشراء عدة سيارات إطفاء ولكنها لم تف بالغرض إذ التهمت النيران مصانع أخرى!!

ويؤكد اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق : أن عدم وجود برنامج محدد للوزارة يلتف حوله الوزراء يسبب ظهور «الشللية» داخل مجلس الوزراء كما أن غياب مفهوم المسئولية التضامنية للوزراء يؤدى إلى أن تصبح كل وزارة جزيرة منفصلة عن بقية الوزارات ويغلب مفهوم العمل التكنوقراطى على المفهوم السياسى للوزارة. وهذا يؤدى إلى عدم الاهتمام بقضايا الجماهير الملحة وعدم فعالية المتابعة لتفاقم هذه المشاكل.

كما أن اهتمام الوزير بما يقدم إليه من طلبات من النواب فى مجلسى الشعب والشورى يؤدى إلى الاهتمام بالمشاكل المحلية البحتة.

ويرى ياسين سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية السابق فى مجلس الشعب أن الخلاف الموجود بين وزراء الحكومة والذى يظهر على السطح سواء على صفحات الصحف أو تحت قبة البرلمان هو جزء بسيط من الصراعات التى تدور بين هؤلاء الوزراء داخل الحكومة مما جعلها عدة حكومات ، وهذا يجعل المسئوليات متشابكة والمصالح معطلة لفترة طويلة والغريب أن كل وزير يحاول استقطاب عدد كبير من النواب فى البرلمان بجانبه وينسى أن الأصل أن يعمل مع زملائه الوزراء كفريق متكامل تحت قيادة رئيس الوزراء . وكل ذلك لا يتحقق إلا فى حالة انتماء كل أعضاء الوزارة لمدرسة سياسية واحدة... وهنا لا أعنى حزباً سياسياً واحداً وإنما مضمون المدرسة السياسية والحزب السياسى. وأذكر كلمة قالها لى الدكتور محمود فوزى قائلاً:

- ليست مهمة الوزراء إطفاء الحرائق اليومية وإنما مهمتهم رسم السياسات التى تجعل الأرض خضراء غير قابلة للاشتعال! !

الدكتور بكر القبانى أستاذ القانون الإدارى يقول : أنه لتلافى الخلافات الوزارية بين الوزراء وبعضهم البعض أو بين رئيس الوزراء ينبغى أن توضع عدة اعتبارات من الناحية الدستورية منها أن الوزير يعتبر بصريح نص الدستور هو الرئيس الإدارى الأعلى والوحيد بالنسبة لوزارته وهو الذى يتولى رسم سياسات الدولة وهو الذى يقوم بتنفيذها على أن يكون ذلك بالطبع فى حدود السياسة العامة للدولة طبقاً لنص المادة ١٥٧ من الدستور ، وترتيباً على ذلك يكون كل وزير على حدة مسئولاً أمام مجلس

الشعب مسئولية سياسية عن أعمال وزارته ، إذ يملك هذا المجلس سحب الثقة من الوزير ... هذا من الناحية الفردية ولكن بالنسبة للمسئولية التضامنية فكل الوزراء مسئولون بالنسبة للوزارة بأكملها!!

❒

والغريب في الأمر أن الكثير من الوزراء يصمتون على النقد الموجه لأعمال وزاراتهم أو الأوضاع العامة حتى يخرجوا من الوزارة ويحمل المسئول لقب «سابق» . عندئذ فقط يظهر ما كان يدور فى الخفاء من مؤامرات ودسائس ومشاحنات ومعارك بين الوزراء وبعضهم البعض داخل مجلس الوزراء أو خارجه.

على سبيل المثال هاجم اللواء حسن الألفى وزير الداخلية السابق نظيره المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء السابق . وقال بالحرف الواحد: «إن طلعت حماد كان أحد المسئولين الذين ساهموا بشكل رئيسى فى تشويه سمعتى أمام الرأى العام عن طريق اتصاله ببعض الصحفيين الذين كانوا يعتبرونه صديقهم الأول بحكم موقعه فى مجلس الوزراء»!!

وانتقد اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق الوزراء الذين يلجأون إلى استخدام المواكب والحراسة فى تنقلاتهم وإزعاج المواطنين ؛ رغم أنه لم يكن يستطيع أن يعترض على كل ذلك خلال توليه منصبه السابق!!

كما انتقد الكثير من الوزراء السابقين الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء السابق واتهموه بأنه كان كثيراً ما يسطو على اختصاصاتهم حتى أن بعضهم أصبح وزيراً بلا سلطات حقيقية على حد وصفهم!!

المثير فى الأمر أن معظم هذه الانتقادات كانت معروفة بين الكثيرين وتتردد همساً ولكن عندما تنشرها الصحف يكذبها جميع الأطراف ويتهمون الصحافة بالتجنى ومحاولات خلق الوقيعة !!

والسبب الرئيسى فى ظهور ما يمكن أن نطلق عليه مشكلة «غسيل الوزراء» يرجع إلى أسلوب اختيار الوزراء أنفسهم... فهم يفاجأون باختيارهم ثم يفاجأون باختيار آخرين زملاء لهم ثم يكلفون بمهام مختلفة ثم يطلب منهم بعد ذلك التعاون فيما بينهم

لإنجاز هذه المهام ... فكيف يحدث ذلك!! وهم أساساً متباينو الثقافة والدراسة والميول والاستعداد بل وحتى الطباع الشخصية!!

هؤلاء الوزراء هم فى بعض الأحيان خليط من عدة وزارات سابقة ولاحقة وبعضهم عمل فى أكثر من وزارة ولديه خبرة فى فهم الاجتماعات الوزارية وطرق المناورة السياسية فى حين أن بعضهم الآخر حديث العهد تماماً بالوزارة وليس لديه الخبرة الكافية. كما أن جانباً منهم ينتمى لأكثر من مرحلة عمرية متفاوتة . وبالطبع سوف يحدث خلاف أو اختلاف وما يتبع ذلك من تباين فى الآراء والأفكار وبالتالى فى السياسات والتطبيقات!!

فى النهاية يصبح مجلس الوزراء أشبه بخليط غير متجانس أو متفاهم أو متعاون ... وعند هذه الحالة أصبح من المتعارف عليه أن يتم بعد وقت محدود حدوث التكتلات والانقسامات وتشتعل الصراعات التى تهدد أعمال المجلس وتبعده عن أهدافه والمهام المكلف بها أساساً.

الخلافات بين الوزراء أحياناً تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لتصبح الخلافات بين الوزراء والرؤساء أنفسهم ويشهد التاريخ السياسى خلال الخمسين عاماً الماضية أو بالتحديد منذ ثورة يوليو العديد من أوجه هذه الخلافات.

فى عهد الرئيس عبد الناصر حدثت مشكلة بينه وبين فتحى رضوان وزير الثقافة الأسبق بسبب عدم تلبية طلب الرئيس بتعيين أحد المقربين منه فى منصب ثقافى مهم وكانت هذه الجرأة لم يعتد عليها الرئيس مع وزرائه من قبل!!

أما إسماعيل فهمى وإبراهيم كامل وزيرا الخارجية الأسبقان فقد استقالا اعتراضاً على بعض بنود اتفاقية «كامب ديفيد» التى وقعها الرئيس السادات مع إسرائيل حيث قام السادات عقب حرب ١٩٧٣ بمناقشة بعض الوزراء المقربين منه فى عقد معاهدة سلام مع إسرائيل ، فاعترض عدد كبير منهم على اتجاه السادات ، للصلح لكن إسماعيل فهمى وزير الخارجية فى ذلك الوقت كان له موقف مميز حيث وجد أن اتجاه سير المفاوضات مع إسرائيل وأسلوب إدارة السادات لها لن تؤدى إلا لشىء واحد وهو عقد صلح غير متوازن مع إسرائيل واستدعى فهمى بعض معاونيه وأخبرهم بما

يدور فى ذهنه وبعزمه على الاستقالة ، لأنه لا يستطيع قبول صلح غير متوازن ورغم أن معـاونيه وافقوه على رأيه فى الإعراب عن قلقهـم لسير الأحداث إلا أنـهم طلبوا منه صرف النظر عن التفكير فى أمر الاستقالة.

ووصلت الأنباء إلى السادات فاستدعى فهـمى إلى مقره وأكد السادات له أنه مصر على طريقه فى التفاوض وفى إتمام الصلح مع إسرائيل. وهنا قال فهمى للسادات:

ـ إذن لا أستطيع أن أفعل شيئاً سوى أن أقدم استقالتى ! !

فرد السادات بأسلوبه الشهير:

هاتها دلوقتى ! !

وبالفعل كتب فهـمى استقالته وقبلهـا السادات على الفور. وبعد استقـالة إسماعيل فهمى بدأ السادات فى التفكير والبحث عمن يخلفه واستقر السادات على اسم إبراهيم كامل وكانت تربطه صـداقة بالسادات والطريف أنه كان بمنزله عـقب عودته من الخارج فى إجازة وسمع نبأ تعـيينه كوزير من الإذاعة ودون أن يستشيـره السادات. وعاد كامل إلى قصر الرئاسة وقابله السادات الذى بادره قائلاً:

ـ دى مهمة خاصة يا محمد ! !

وكان السادات يقصد مهمة توليه وزارة الخارجية ... وأحس السادات بالارتياح لأن الموقف السـخيف الذى تعـرض له باستـقالة فـهمى قـد انتهي ... إلا أن السـادات كان واهماً إلى حـد بعيد فسـرعان ما اكتـشف كامل ما اكتـشفه فهـمى قبل ذلك ، وهو أن طريقـة السـادات فى إدارة المفـاوضـات لا يمكن أن تأتى بصلح مـتـوازن وقـدم كـامل استقالته أيضاً للسادات ! !

لم يكن وزراء الخـارجـية فى عـهـد السادات هـم فقط الذين يخـرجـون عن الأطر المرسومة لهم ، بل كـان هناك آخرون من هؤلاء المشير عبدالغنى الجـمسى وزير الدفاع والإنتاج الحربى الذى كان قبل توليه هذا المنصب رئيسـاً لعمليات الجيش أثناء حرب أكـتـوبـر ١٩٧٣ . وجـاء عـام ١٩٧٧ ولاحت فى الأفق بوادر صـــدام بين السـادات والمواطنين بعد قراره برفع أسعار السلع الرئـيسية وفى يوم ١٨ يناير خرجت المظاهرات

للشـوارع فى القـاهرة وفى عواصم المحـافظات وهى تهـتف ضـد هذه القوانين وضـد السـادات وضد الحكومـة ومع قـدوم المساء بدأت الأمـور تتطور لدرجة أن بعضـاً من المتظاهرين حـاولوا السيطرة على مـيدان التحـرير وبعض الأماكن الأخـرى فى القاهرة والجيزة.

ووجد وزير الداخلية اللواء سيد فـهمى فى ذلك الوقت أن الأمور بدأت تخرج من يده وأنه لابد من تدخل الجـيش ، وهكذا أسرع بالاتصـال بالمشير عـبدالغنى الجـمسى وزير الدفاع والإنتاج الحربى يطلب منه إصدار أوامره لقـواته بالتحرك ومواجهة الأمور المتأزمة فى الشـوارع ، ولكنه فوجئ بالمشير الجـمسى يرفض ذلك ويقول له أنه قد اتفق مع الرئيس السادات ألا يزج بالجيش وبقواته فى الأمور الداخلية ، خاصة بعد أن أصبح الجيـش فى وضع خاص بالنسـبة للشـعب بعد حـرب ١٩٧٣ . لكن فهـمى لم يكن فى وضع يسمح له بقـبول ذلك ، وأصر على طلبه . ورد الجـمسى أنه وفقاً للقـانون فإنه لا يستطيع تحريك أى قوات إلا بأوامر مباشـرة من رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالفعل أسرع «فهمى» بالاتصال بالسادات الذى أصـدر أوامره لـ «الجمسى» بتجهيز القوات لـلنزول فى الشوارع ، ونزل الجـيش وتزامن ذلك مع الإعلان عن التـراجع عن القرارات التى اتخذها الدكتور عبدالمنعم القيسونى.

لم يكن المشير الجـمسى هو الوحيد الذى رفض بعض قـرارات السادات ، بل كان هناك الفـريق أحمد بدوى رئيس أركـان الجيش الذى تحـدى رغبة السـادات فى بعض الأمور وبعد عـدة شهور وقعت حادثـة تحطم الطائرة التى يستقلها مع عـدد من قيادات الجيـش ولا يزال الكثيـرون يعتـقدون أن هذا الحـادث لم يكن قضـاء وقدراً وإنما كـان مدبراً.

فى عهد الرئيس مبارك فوجئ الدكتور عـبدالمنعم عمارة الرئيس التنفيذى للمجلس الأعلى للشـباب والرياضـة أن الدكتور كـمال الجنزورى رئيس الوزراء قـد طلب من القيادة السيـاسية عزل «عمارة» من منصبه وأن يحل مـحله آخر رشحه الجنزورى إلا أن القيادة السياسية لم تستجب لذلك الأمر، وعاد الجنزورى وطلب أن يكون عمارة رئيساً

تنفيذياً فقط ووافقت القيادة السياسية ، وبالتالى تقلصت اختصاصات عمارة إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بالتوقيع على أى مخصصات مالية وحاول عمارة إستعادة اختصاصاته ولكنه لم يستطع فعل شيء فى ظل إصرار الجنزورى على تهميش دوره!!

ونعود قليلاً إلى الدكتور عاطف عبيد عندما كان وزيراً لقطاع الأعمال العام فى حكومة الجنزورى والذى تقلصت اختصاصاته وقتها بعد أن كان يتولى وزارة الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة.، وطلب الجنزورى من الرئيس مبارك تقليص اختصاصات عاطف عبيد الذى كان يرى البعض أنه أحد منافسى الجنزورى فى المستقبل وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك.

ويروى البعض حديثاً ساخناً دار فى أحد الاجتماعات بين الجنزورى وعبيد ، انتهى بأن قال عبيد للجنزورى أنه عين بقرار من رئيس الجمهورية ولا يستطيع أحد أن يقيله إلا الرئيس فقط!

كذلك الفريق بحرى أحمد فاضل الرئيس السابق لهيئة قناة السويس وكان يشغل قبل ذلك منصب قائد القوات البحرية ، فوجئ بقرار من الدكتور الجنزروى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت يتضمن نزع اختصاصاته وتمت إحالة القرار إلى مجلس الشعب الذى أقره بالفعل وناضل الفريق فاضل فترة طويلة لاستعادة اختصاصاته التى تم سلبها!!

لم يكن الدكتور حسين بهاء الدين وزير التعليم فقط من الوزراء الحاليين الذين تحدوا الجنزورى، بل كان هناك آخرون اعترضوا على تعيينه رئيساً للوزراء أساساً. كان من هؤلاء الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة.

فعند تكليف الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة خلفاً للدكتور عاطف صدقى اعترض الدكتور والى على ذلك واعتكف فى منزله ويقول البعض أنه طلب إعفاءه من التشكيل الجديد. لكن مستشارى الرئيس مبارك تمكنوا من إقناعه بقبول ذلك على أن يصبح هو النائب الوحيد لرئيس الوزراء ، وهذا ما حدث بالفعل فى وزارة الجنزورى ووزارة الدكتور عاطف عبيد.

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية في مصر

5

الوزراء الأقباط والسيدات الوزيرات

دار الخيّال

عددهم لا يتجاوز اثنين أو ثلاثة على الأكثر فى كل وزارة!!

وجودهم مطلب ضرورى لتمثيل الأقباط فى الحكومة حتى لو كان ذلك أحياناً مجرد تمثيل فقط!! بعضهم حقق نجاحاً هائلاً فى الحقائب الوزارية التى أسندت إليهم حتى أن أحدهم تجاوز حدود الوطن للعالمية!! وبعضهم كان دوره هامشياً يندرج تحت بند «وزراء بدون وزارة»... وهؤلاء وزارتهم ليست لها اختصاصات أو مهام محددة!! معظمهم ينتمون إلى الفئة «الأرستقراطية» أو الطبقات الراقية لكبار العائلات القبطية العريقة مثل عائلة عبيد وغالى وأستينو وعبدالشهيد.

الوزراء الأقباط عادة ما يتم اختيارهم من الموظفين المهنيين مثل الأطباء والمحامين والمحاسبين وأساتذة الجامعات بينما لم يحدث أن اختير أى من العسكريين الأقباط فى مناصب وزارية باستثناء اثنين من المحافظين هما اللواء فريد عزت وهبة والفريق فؤاد عزيز غالى الذى اختاره الرئيس أنور السادات محافظاً لجنوب سيناء عقب حرب أكتوبر المجيدة. عند مرفق شغلوا وزارت.

لا تقف الوزارات التى شغلها الوزراء الأقباط عند حد فقد شغلوا وزارت هى الاقتصاد والتعاون الدولى والبحث العلمى والسياحة والطيران المدنى والبيئة والتموين والتجارة الداخلية والمواصلات والرى بالإضافة إلى منصب وزير الدولة وإن كان أشهر من تولى هذا المنصب الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية.

ولكن لم يتـولَّ أى قبطى أى وزارة من الوزارات السـيادية فى الدولة والتى تـشمل الخارجيـة والداخلية والدفاع والإعلام ولـكن فيما قبـل الثورة تولى كثيـر من الأقباط وزارات الداخلية والخـارجية والحـربية (راجع كتـاب البنيان الوزارى ١٨٧٨ ـ ٢٠٠٢) للدكـتـور مـحـمـد الجـوادي ومن هؤلاء قـانونى بارز هو صـليب سـامى تولى وزارة الخارجية أكثر من مرة كما تولى وزارة الحربية وكان هذا فى عهد الملك فؤاد وعلى حين أن فترة ما قـبل الثورة شهدت ثلاثة رؤساء من غيـر المسلمين هم نوبار باشا. وبطرس غالى باشـا ويوسف وهبه باشا ، بينما أعـلى منصب وزارى حصل عليه الأقبـاط ـ بعد الثـورة ـ كان هو منصب نـائب رئيس وزراء والذى شغله كل مـن السيـد فكرى مكرم عبيـد خلال عهد الرئيس السادات والدكـتور بطرس غالى خلال عهـد الرئيس مبارك. وكذلك الدكتور كمال رمزى استينو فى عهد عبدالناصر.

والحقـيقة أن وجـود الأقبـاط فى الوزارة لا يقاس بعددهم أو حـجم الوزارات التى يشغلونها بقدر فعالية الوزير وإمكانياته الشخصية والدور الذى يمكن أن يقوم به.

فالأقباط الأذكـياء يرفضون التمثـيل النسبى ، ويكشفون دعاوى التفـرقة والتعصب التى يرددها البعض لاعتبارهم أقلية فى وطنهم!!

هم يفضلـون ـ دائماً ـ أن يكونوا مصـريين قبل أن يكونوا أقـباطاً، يعـيشون فـرحة الوطن فى انتـصاراته ويقتـسمون الألـم مع إخوانهم المسلميـن فى الأحزان والكوارث ويعادون كل من يهدد كرامة الوطن أو يمس ترابه بسوء.

هم يتـمنون أن يكون تمثـيلهم واختـيـارهم للوزارات والمناصب طبـقـاً لطاقـاتهم وإمكانياتهم وخبراتهم الفنية والعملية دون أى شىء آخر!!

الأقـباط المصـريون عاشـوا مع إخـوانهم المسلمين دهـوراً وقروناً طويلة ضـاربة فى جذور التـاريخ ، كانوا دائماً جنبـاً إلى جنب فى كل الثورات والحروب والانتـصارات والهزائم والكوارث والزلازل ... عاشوا معاً المحنة والألم والصعاب فى الأحداث التى عانت منها البلاد ، وعاشوا معاً الفرحة والسعادة والأمل فى أيام النصر الغالية.

❑

وقبل أن نفتح ملف الأقـباط الوزراء فى الحكومات المصرية ، دعـونا نأخذ جولة فى

الماضى لنتعرف على دور الأقباط فى الحركة السياسية الوطنية منذ الفتح الإسلامى وحتى ثورة يوليو المجيدة.

الدكتور مصطفى الفقى يشير فى كتابه «الأقباط فى السياسة المصرية» إلى أنه منذ الفتح العربى لمصر وسكان مصر يتكونون من عنصرين رئيسيين . المسلمين والأقباط. ويوجد هناك ـ بالطبع ـ أقليات صغيرة جداً من المسيحيين غير الأقباط واليهود ودراسة تاريخ مصر المسلمة منذ الفتح الإسلامى العربى توضح أن سياسة الطبقة المسلمة الحاكمة تجاه الأقباط لم تكن مستقرة. وبالتالى كانت السياسات والاتجاهات والقرارات معرضة للتغيير فى أحوال كثيرة طبقاً للطبيعة الشخصية والمزاج الشخصى للحاكم.

وقد حكمت مصر بحاكم كان يتم تعيينه فى البداية من الخلفاء الراشدين بعد الفتح الإسلامى فى عام ٦٤٠ وحتى عام ٦٦١م ثم عن طريق الخلفاء الأمويين عام ٧٥٠م ثم بواسطة الخلفاء العباسيين بعد ذلك ثم الخلفاء الفاطميين الذين أقاموا نظام حكم مباشرا لحوالى قرنين من الزمان (٩٦٩ ـ ١١٦٩م).

وقد خضعت معاملة أهل الذمة فى مصر ـ قبل الفاطميين ـ للتقلبات السياسية والاقتصادية التى مرت بها الدولة ، وكانت معاملة بعض الحكام للأقليات خشنة وقاسية إلى أن حدثت التغييرات الواضحة تحت حكم الفاطميين الشيعيين. لأنهم كانوا ـ إلى حد بعيد ـ مستقلين عن الدولة السنية فى بغداد. حيث نشأت بينهم علاقة منافسة سياسية ودينية ولم يكن فى إمكان الفاطميين ـ طبقاً لذلك ـ الاعتماد على تأييد المسلمين السنة فى مصر مما يفسر النفوذ المتزايد للعناصر غير المسلمة فى العصر الفاطمى.

وعين الحكام الفاطميون عدداً من غير المسلمين لتولى مناصب مهمة فى الدولة ومستشارين ووزراء. وهذه الفترة من تاريخ مصر الإسلامى حافلة بالأحداث المتعلقة بمعاملة الدولة لأهل الذمة. كما أنها شهدت تطورات كثيرة فى هذا المجال. وكان لكل حاكم فاطمى سياسته الخاصة فى التعامل مع الأقليات ففى حين كان كثير من الخلفاء متسامحين جداً وواسعى الأفق بصورة كبيرة كان الآخرون شديدى التعصب ومتحيزين يتخذون إجراءات عنيفة وقاسية ضد الأقليات بدون أى سبب قوى ومقنع ومثال ذلك الحاكم بأمر الله فى بعض أطوار حكمه.

ومع ذلك يرى الدكتور مصطفى الفقى أن هناك نقطة مهمة تبرز من أية دراسة عن الأقليات فى تاريخ مصر الإسلامية. فمعاملة الحكام لهم كانت تحكمها ـ فى الدرجة الأولى ـ حاجة هؤلاء الحكام للأموال بسبب نفقاتهم المتزايدة. ومن أجل الحصول على ذلك اضطروا إلى تنفيذ سياساتهم لجمع الضرائب أو «الجزية». ولم تقاس الأقليات غير المسلمة فى الأساس بسبب التحيز الدينى فقط. ولكن من الضغوط المالية كذلك. وكان الفاطميون فى مصر يطمحون لتوسيع نطاق دولتهم ودعم هيبتهم، كما كانوا يهتمون ببناء المساجد والقصور والعيش بأسلوب مسرف لجعل القاهرة مركز جذب للمسلمين بدلاً من بغداد عاصمة الدولة العباسية. وكانوا فى حاجة دائمة للمال وبالتالى يحتاجون إلى نظام إدارى قوى لجمع الضرائب وتطوير وتنمية المصادر المالية للدولة. وأثبت الأقباط أنهم قادرون على تولى المهام وعلى استعداد للوفاء بها بكفاءة وعندما فقد الفاطميون كل الأمل فى جذب السنيين إلى جانبهم وتأكدوا من إمكانية الاعتماد على الأقباط والتعويل عليهم وقدرتهم فى تدوين الحسابات ووسائل جباية الضرائب. أظهروا امتنانهم لهم بالتسامح تجاههم وتحسين أسلوب التعامل معهم.

ويبرز غموض بعض النقاط المتعلقة بوضع الأقباط فى الدولة الفاطمية من بعض الشائعات المسجلة فى التاريخ القبطى. ومثال ذلك ما يشاع من أن الخليفة الفاطمى الأول ـ المعز لدين الله ـ ارتد عن الإسلام واعتنق المسيحية وتخلى عن العرش قبل وفاته وأن الحاكم بأمر الله الذى يشاع أيضاً أن أمه كانت قبطية اختفى بعد أن أمضى الشهور الأخيرة من حياته مع الأساقفة وأنه كان يعيد بناء الأديرة والكنائس وباختصار يعتبر وضع الأقباط تحت حكم الخلفاء الفاطميين نقطة تحول فى تاريخهم.

❑

وأثناء الحروب الصليبية أظهر الأقباط تحت حكم العباسيين قليلاً من الحماس للأوروبيين ـ بل إنهم ـ على العكس من ذلك ـ اعتبروا هزيمة الصليبيين عقاباً من الرب بسبب هرطقة الكنيسة الغربية. بل إنهم رفضوا ادعاء الصليبيين بأنهم إنما كانوا يحاولون حماية الأقليات المسيحية والأقباط من بينهم. وقد كان الأقباط مرتبطين ـ بصورة كبيرة ـ ومتعلقين بشدة بأصلهم وجذورهم القديمة طوال تقلبات التاريخ الإسلامى ولم يفكروا فى الفرار من البلاد على الرغم من العنف الطارئ والمعاملة

الجائرة التى عاملهم بها بعض الحكام حين كانت سطوة الحاكم المستبد تشمل المصريين جميعاً أقباطا ومسلمين.

وكان وضع الأقباط ـ أثناء الحروب الصليبية ـ حرجاً بسبب الخاصية الدينية للصدام والاشتباه فى الولاء والشكوك التى سادت الدولة الإسلامية تجاه الأقليات فى تلك الفترة. وعلى الرغم من حقيقة أن الكنيسة القبطية لا تربطها صلات دينية قوية بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية وأن الأقباط لم يرحبوا بالصليبيين فإن بعض الأقباط قد راودتهم فكرة التعاون مع الصليبيين لإعادة إحياء دولة مسيحية فى مصر وقد خلفت الحروب الصليبية وراءها حساسية تاريخية بين الإسلام والمسيحية على الرغم من أنها كانت بداية الصلة الثقافية والانفتاح الحضارى بين الشرق والغرب.

ولم يتمتع الأقباط فى مصر ـ تحت حكم المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧) ـ فى الحياة العامة بالامتيازات التى كانوا يتمتعون بها أثناء العصر الفاطمى وبالتالى فإنه يمكن أن نقرر بأن أحوالهم قد تدهورت وأنها لم تكن تقع أحداث مهمة ـ فيما عدا سياسة العزلة التى فرضها عدد من الحكام على الأقباط لإقصائهم عن الحياة العامة ـ وقصر نشاطهم على مجال جمع الضرائب والنشاطات المالية وأعمال الحسابات بسبب شهرتهم الخاصة فى المهام المالية وبعض المناصب التنفيذية.

❑

وأصبحت مصر فى عام ١٥١٧م ولاية خاضعة للإمبراطورية العثمانية تحت حكم السلطان سليم الأول الذى بعث إلى استانبول بعدة آلاف من أمهر المصريين فى كل المهن والحرف. كان من بينهم عدد كبير من الأقباط.

كانت أحوال الأقباط تحت الحكم العثمانى خاضعة للسياسات المتنوعة لمندوب السلطان فى القاهرة. فقد كانوا ـ على سبيل المثال ـ مطمئنين فى ظل حاكم قوى هو على بك الكبير. ولكن حكاماً آخرين قد طالبوا بمزيد من الأموال بإصدار قوانين ضرائبية جديدة خلقت معاناة عامة لدى الشعب المصرى. ونال الأقباط جزءاً منها بحكم تميز وضعهم المادى بالنسبة لباقى المصريين فى ذلك الوقت. ويمكن ذكر عدد من الشخصيات البارزة من بين الأقباط الذين لعبوا دوراً فى الحياة العامة قبل ظهور مصر

الحديثة مثل المعلم رزق الذى كان رئيساً للكتبة الأقباط تحت حكم على بك الكبير وقد خلفه ـ بعد وفاته ـ المعلم إبراهيم الجوهرى.

وقد تميز موقف الأقباط من الحملة الفرنسية برد فعل متحفظ تجاه سياسة نابليون ، فقد وصل إلى مصر مردداً الادعاء أنه قد قدم لمساعدة المسلمين ضد المماليك وتخليصهم من ظلمهم لأنه يخدم الإسلام كدين وكحقيقة تاريخية. وقد اتهم الأقباط الفرنسيين بأنهم كانوا يبغون التخلص منهم بالكف عن الاعتماد عليهم فى جمع الضرائب ويبرر الكتاب الأقباط الذين عالجوا ودرسوا تلك الفترة نقدهم لسياسة نابليون مثلما يشكو ميخائيل فى كتابه قائلاً: «لقد جاء نابليون فى ١٧٩٨م إلى مصر غازياً ومعلناً نفسه فى الوقت ذاته حامياً للإسلام ومدافعاً عنه».

وبعد ثورة القاهرة ضد الفرنسيين تغير موقف الفرنسيين من الأقباط كمحاولة منهم لكسبهم إلى جانبهم ، وعندما طلب ثوار القاهرة الأمن والسلام وافق كليبر على طلبهم لكنه قرر فرض ضريبة إضافية على جميع السكان باستثناء الأقباط والسكان غير المسلمين الآخرين.

وهناك نقطة مهمة لم تتم حتى الآن دراستها بصورة مرضية وهى التى تتعلق بالتعاون العسكرى بين الأقباط والغزاة الفرنسيين والمعروفة باسم « حركة الجنرال يعقوب» أو الفيلق القبطى. حيث تعاونت مجموعة من شباب الأقباط بقيادة المعلم يعقوب مع الفرنسيين إلى حد أن اتخذوا لأنفسهم زياً عسكرياً مماثلاً للزى العسكرى الفرنسي. ولكن معظم الأقباط عارضوا سياسة الجنرال يعقوب وأدانوها فى مناسبات عديدة. كما أن الجنرال يعقوب لم يكن على علاقات طيبة مع البطريركية القبطية حتى لقد أشيع أنه دخل يوماً الكنيسة ممتطياً جواده شاهراً سيفه.

ومن ناحية أخرى يرى عدد من الكتاب الأقباط فى حركة الجنرال يعقوب أسلوباً وطنياً من نوع خاص وينظرون إلى محاولة يعقوب باعتبارها المحاولة المصرية الأولى من أجل تحقيق الاستقلال عن السيادة التركية.

ويعتبر القرن التاسع عشر ومجئ الحملة الفرنسية إلى مصر مرحلة انتقال من أوضاع القرون الوسطى فى الفكر والسياسة إلى بداية دولة عصرية فى مجال الزراعة والصناعة

والإدارة الحديثة وفى مجال التعليم أيضاً ، وقد أعقب خروج الفرنسيين تولى محمد على باشا حكم مصر ، وتعتبر فترة حكم محمد على بداية عصر النهضة المصرية وبحيث يمكن اعتبارها المولد الحقيقى للقومية العربية وتحديد شخصية المجتمع المصرى الحديث ولما كان محمد على يسعى إلى الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية فقد أولى الشخصية المصرية اهتمامه وشجع إرهاصات القومية المصرية التى كانت فى الواقع ميلاد الدولة العلمانية فى مصر الحديثة . وبقدر ما حاول محمد على الاعتماد على العنصر المصرى فى مشروعات وخطط دولته من أجل خلق الدولة العصرية. فقد تأثرت سياسته تجاه الأقباط بصورة متوازية مثال ذلك أنه لم يرفض قط أى طلب من أجل بناء كنيسة جديدة. وكان أول حاكم ينعم بلقب بك على قبطى كما أنه منح الأقباط ـ علاوة على ذلك ـ جميع التسهيلات الضرورية للحج إلى الأراضى المقدسة(*).

وعندما تولى سعيد باشا السلطة فى البلاد اعتمد سياسة تقوم على الاعتماد أكثر على العنصر المصرى خاصة «الفلاحين» ، وهيأ لهم فرص تولى مناصب فى الحكومة والترقى بالجيش. وكان يرغب فى الحد من المشاركة التركية فى جميع المجالات وأباح ـ فى النهاية ـ السماح للأقباط بالخدمة العسكرية فى الجيش المصرى وألغى ـ فى الوقت نفسه ـ فى سنة ١٨٥٥ ضريبة «الجزية» على غير المسلمين.

وخلال القرن التاسع عشر بدأت مصر تشهد تطورات فى عهد محمد على وخلفائه وأثرت بصورة كبيرة على حياة الأقباط ودورهم فى مصر . ومن أمثلة ذلك أن محمد على عين بعضهم مثل المعلم جرجس الجوهرى والمعلم غالى فى مناصب حكومية رفيعة ومنحهم سعيد باشا حق الالتحاق بالخدمة العسكرية وأصدر «اللائحة السعيدية» الشهيرة التى أعطت الفلاحين حق امتلاك الأراضى.

وتظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خاص فى ذلك المجال منذ عهد محمد على ، ففى أوائل عام ١٨٤٦ امتلك باسيليوس بك ابن المعلم غالى عدداً من الضياع فى الدلتا كانت مساحة إحداها ألف فدان من الأراضى. وفى عام ١٨٧٠ ورد فى بعض الكتابات ذكر مالك أراض قبطى كبير اسمه

(*) الأقباط فى السياسة المصرية ـ د. مصطفى الفقى.

بطرس أغا كان يمتلك أكثر من ألفى فدان بالقرب من جرجا. وكان يربى خيولاً وماشية وأغناماً على نطاق واسع.

وفى عام ١٨٩١ كان عدد قليل من العائلات القبطية التى تمتلك ضياعا فى مصر العليا يأتون فى المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات أهمية بالنسبة لمساحة أملاكها من الأراضى بعد الدولة وعائلة محمد على وطبقة كبار الموظفين.

وقد كان للملكية الأراضى تأثيرها على دور الأقباط وأهميتهم الاجتماعية فى مصر الحديثة. وبعد ذلك بفترة من الوقت عين الخديوى إسماعيل أقباطاً فى السلك القضائى وفتح أمامهم الطريق ليصبحوا أعضاء فى البرلمان. وقد ساعدت تلك التطورات الأقباط ـ ربما لأول مرة ـ منذ الفتح الإسلامى لدخول الحياة العامة وأن يصبح لهم دور فعال على مسرح الحياة السياسية. ويمكن القول أن محمد على وخلفاءه قد خلصوا الأقباط من بعض مظاهر الماضى. وهيأوا لهم فرصتهم الأولى لإبراز دورهم فى الحياة العامة.

وفى عام ١٨٩٧ أظهر الإحصاء الرسمى للسكان أنه كان يوجد فى مصر ٦٠٨ آلاف قبطى فى ذلك الوقت. قليلون منهم كانوا كاثوليك وعدد أقل من البروتستانت. لكن العدد الأكبر كان ينتمى إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

وفى عام ١٨٨٢ ترقب الأقباط بحذر وصول قوات الاحتلال البريطانى ولكن لم يشعر الأقباط بارتياح لفترة طويلة بعد الاحتلال وكان السبب الرئيسى هو الموقف المخيب للآمال الذى اتخذه البريطانيون وخاصة كرومر تجاه الأقباط قبل ثورة ١٩١٩ بشكل خاص. وكانت الفترة من (١٨٨٢ ـ ١٩١٩) فترة حاسمة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط. وكان هذا راجعاً إلى عاملين رئيسيين : الطابع الإسلامى للحركة الوطنية بقيادة الحزب الوطنى. والعامل الثانى وهو التنافس الذى نشب بين المسلمين والأقباط حول التعيينات لمناصب الدولة وخاصة عند بدء الاحتلال البريطانى.

ويذكر قرياقوس ميخائيل الممثل البارز للأقباط فى لندن حتى وفاته فى سنة ١٩٥٦: إن الظلم الذى لحق بالأقباط يعتبر مسألة جديدة على مصر الحديثة. وأن ما كان يقال فى كثير من الأوساط أن الأقباط توقعوا المحاباة من البريطانيين ـ بحكم انتماء كليهما للمسيحية ـ والحقيقة أن الأقباط لم ينتظروا أية معاملة خاصة من بريطانيا بسبب الدين

وأن كل ما توقعـوه هو العدل والمساواة مع غيرهم من المصريين ، والواقع الذى حدث لهم أن الأقباط فقدوا كثيراً من المواقع التى كانوا يمثلونها فى الإدارة الحكومية مع قدوم الانجليز فى ١٨٨٢.

فى عام ١٩٠٨ ترك مـصطفى فهمى باشا رئاسـة الوزراء بعد ثلاثة عشر عـاماً وفى ١٣ نوفمبر من نفس العـام تم تعيين بطرس غالى باشا رئيسـاً للوزراء وهو اختيار لقى ترحيباً مـن الصحافة القبطية باعـتباره اختياراً لقـبطى يتولى هذا المنصب. وكان بطرس غالى قد قدم إسهاماً كبيراً فى تنظيم الطائفة ودعـم وحدتها مع المسلمين. إذا قام فى سنة ١٨٨١ ـ على سبيل المثال ـ بإنشاء «الجمعية الخيرية القبطية» ودعا كلاً من الشيخ محمد عبده وعبدالله النديم خطـيب الثورة العرابية لحضور حفل الافتتـاح. حيث ألقيا خطابين رائعين يؤكدان وحدة الأمة المصرية أقباطا ومـسلمين وعندما أقال الخديو عباس الشيخ سليم البشرى ـ شيخ الأزهر ـ قام بطرس غالى بزيارة الأخير وأعلن تأييده له.

ولقد مرت العـلاقة بين المسلمين والأقباط بمرحلة عـصبية بعد وفـاة مصطفى كامل بفترة قصيرة ، إذ أن الحزب الوطنى الذى أسسه قد شهد تحولاً ذا طابع دينى بعد رحيله. وكان حادث اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء القـبطى السبب المباشر لبدء تلك الفترة العصبيـة. حيث عقد مؤتمر قبطى ليقدم مطالب الـطائفة إلى الخديو والحكومة ولكن لم يلق المؤتمر تشجيعاً من السلطات البريطانية كـما لم يتحمس له الكثير من الأقباط ، وتلا ذلك عـقد مـؤتمر إسلامى كـرد فعل للمـؤتمر الأول ، ولكن العناصـر الأكثـر اتزاناً من المسلمين والأقباط نجحت فى الحيلولة دون تدهور أكثر فى الموقف!!

❑

كان الملك فـؤاد حاكمـاً مستـبداً يميل إلى الحـكم الفردى. كان يكره حـزب الوفد بزعامة سعـد زغلول ثم مصطفى النحاس. فقد كان حزب الوفـد هو صاحب الأغلبية الشعبيـة الساحقة. لذلك كان مصدراً للحـد من سلطات الملك فؤاد والوقوف فى وجه استبداده.

كان مـعظم الأقباط فى ذلـك الوقت من أكبر المناصـرين للوفد. وكـان بينهم عدد كبير من قـيادات هذا الحزب ومنهم سينوت حنا وفخرى عبدالنور ومكـرم عبيد. وكان بينهم ويصا واصف الذى اختاره حزب الوفد لرئاسة مجلس النواب عام ١٩٣٠، فكان

هذا المجلس النيابى هو المجلس الوحيد الذى تولى رئاسته قبطى فى جميع المجالس التى عرفتها مصر منذ أن عرفت الحياة النيابية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى عهد الخديوى إسماعيل وحتى الآن.

كان حزب الوفد منذ نشأته قائماً علي الوحدة الوطنية وليس علي الدين ، وكان المبدأ الأساسى لهذا الحزب هو مبدأ ثورة ١٩١٩ الذى يردد «الدين لله ... والوطن للجميع».

فى مجال الوطنية ظهر أقباط مصر وتقدموا إلى الصفوف الأولى من القيادات الوفدية ، ولهذا السبب السياسى كان الملك فؤاد يكره الأقباط ، ولكن لم تكن كراهيته لهم راجعة إلى أى سبب دينى. ومن هنا كان الملك فؤاد يضغط على أجهزة الدولة للتضييق على الأقباط. ونستطيع على ضوء هذه الحقيقة السياسية أن نفهم الموقف الذى رواه مدير البعثات إبراهيم رمزى من أديبنا الكبير نجيب محفوظ عندما تم استبعاده من البعثة إلى فرنسا ، بسبب ذلك الاسم معتقداً أنه قبطى ، خاصة أن اسم نجيب محفوظ كان مشهوراً جداً فى ذلك الوقت كاسم لأول وأعظم أستاذ فى أمراض الولادة والنساء فى مصر وهو الدكتور نجيب محفوظ الذى كان من الأقباط .

ولقد روى الأستاذ نجيب محفوظ قصة البعثة هذه والتى حدثت عام ١٩٣٤ للأستاذ رجاء النقاش فجاءت تفاصيلها كما يلى :

«أما أقرب فرصة واتتنى للسفر فكانت بعد تخرجى فى كلية الآداب والتحاقى بوظيفة فى إدارة جامعة القاهرة. فقد أعلنت الجامعة عن حاجتها لمجموعة من خريجى قسم الفلسفة للسفر إلى فرنسا لدراسة اللغة الفرنسية بمدرسة «الترومال» (وهى أشبه بدار العلوم بمصر) وذلك لأن الأساتذة الفرنسيين العاملين فى مصر بدأوا فى مغادرتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ولابد من إيجاد البديل. كان ترتيبى هو الرابع على كلية الآداب، وتصادف أن الأربعة الأوائل فى الكلية خرجوا من قسم الفلسفة ، فاختارت الكلية الثلاثة الأوائل وهم : محمد عبد الهادى أبو ريده وعلى أحمد عيسى وتوفيق الطويل، وأرسلتهم فى بعثة دراسية إلى فرنسا . وبذلك أكون أول المرشحين للسفر إلى «الترومال» بعد سفر هؤلاء، ومن فرط ثقتى فى الحصول على هذه البعثة جهزت ملابسى وذهبت إلى أستاذ فى كلية الآداب حصل على الدكتوراه من فرنسا

لأساله عن أنسب الأماكن للإقامة فى باريس، وعن كيفية التعامل مع الفرنسيين . لذلك كانت المفاجأة قاسية عندما لم أجد اسمى بين العشرة المختارين للسفر، وكدت أجن. اكتشفت أن إدارة البعثات اشتبهت فى اسمى، وظنت أننى قبطى ، وبما أن هناك اثنين من الأقباط فى قائمة المختارين للسفر، فقد رفعوا اسمى منها اكتفاء بهما !!. كان لى زميل فى الكلية اسمه «عبدالرحمن أبو العز»، وهو ابن أخت الكاتب المسرحى «إبراهيم رمزى» مدير إدارة البعثات، ومتأثرا بما جرى لى، فاصطحبنى إلى منزل خاله إبراهيم رمزى لنوضح له سوء الفهم الذى حدث. سأل عبدالرحمن خاله لماذا تم رفع اسمى من قائمة المسافرين مع أن ترتيبى هو الأول ؟. فرد إبراهيم رمزى بأن هناك اثنين من الأقباط فى القائمة وموصى عليهما من شخصيات مهمة ، وبالتالى لا يمكن أن نضع فى القائمة ثلاثة من الأقباط.وعندما أكد عبد الرحمن لخاله أننى مسلم ، علت الدهشة وجه إبراهيم رمزى ، وكان رجلا خفيف الظل وابن بلد ، فنظر إلى وقال لى بالحرف الواحد : «يلعن أبو تأليف أمك .. فيه واحدة مسلمة تسمى ابنها نجيب محفوظ». . سألته إن كان هناك أمل فى تصحيح هذا الخطأ فأجاب بالنفى ، وأبدى أسفه لأن الوقت كان قد فات ، ووعدنى بالسفر فى أقرب بعثة.

ضاعت فرصة السفر إلى فرنسا بسبب خطأ من موظف فى قسم السجلات بالجامعة ، لأنهم لو كتبوا اسمى كاملا وهو : نجيب محفوظ عبد العزيز، ماحدث هذا اللبس ولتغير مسار حياتى. كنت هيأت نفسى تماما للسفر وللإقامة فى باريس لمدة ثلاث سنوات على الأقل هى مدة البعثة. وكنت فى ذلك الوقت قرأت «زهرة العمر» لتوفيق الحكيم ، وأعجبتنى حياة الصعلكة الثقافية التى عاشها الحكيم فى باريس. وأقنعت نفسى بأن مثل هذه الصعلكة هى أحسن طريقة لتعلم اللغة الفرنسية وللتكوين الثقافى أيضا. ولإطلاق هذا الاسم المركب «نجيب محفوظ» على قصة. فقد عجزت «الداية» ، وهى المرأة التى كانت تقوم بتوليد معظم النساء فى مصر، عن إخراجى للحياة ، وعانت أمى من صعوبات شديدة أثناء الوضع ، حتى اضطروا للاستعانة بطبيب ، وهو أمر لم يكن محببا فى تلك الأثناء خاصة فى البيئات الشعبية. فجاء الدكتور نجيب محفوظ طبيب النساء والولادة الشهير، وأنقذ أمى وأخرجنى إلى الحياة، فأطلقوا اسمه على المولود الجديد ، وأصبح مثل اسم الطبيب «نجيب محفوظ»، وهو

اسم مركب ، ولم تكن أمى تعرف أنها عندما اختارت لى هذا الاسم سوف يكون ذلك سببا فى حرمانى من السفر إلى فرنسا.

❑

كان الملك فؤاد يضيق بأقباط مصر لأنهم كانوا وطنيين ومعارضين للاستبداد الذى يمثله الملك ، وهذا سبب لا علاقة له بالدين من قريب أو بعيد ،كما أنه سبب يرفع من شأن الأقباط فى تاريخ الوطنية الحديثة فى مصر ويضعهم فى مقدمة الصفوف الأولى من المدافعين عن الديموقراطية وحرية الشعب فى اختيار الذين يمثلونه ويعبرون عنه.

وعلى صفحات التاريخ الحديث فى مصر ما يؤيد هذا المعنى ويؤكده ، حيث يذكرحسن يوسف باشا و الدكتور المؤرخ يونان لبيب رزق فى كتاب «تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ إلى ١٩٥٣»، أن الخلاف بين الملك فؤاد والزعيم الوطنى سعد زغلول ظهر عندما تقدم سعد زغلول إلى الملك فؤاد بأسماء أعضاء الوزارة التى أراد سعد تأليفها بعد فوز الوفد بزعامته فى الانتخابات العامة فى يناير سنة ١٩٢٤ ويقول الكتاب:

«لقد اعترض الملك فؤاد على القائمة الأولى التى أعدها سعد باشا للوزراء ، وشمل هذا الاعتراض أكثر من جانب ، فقد اعترض الملك أولاً على تعيين «على الشمسى بك» لأنه كان من المؤيدين للخديو المعزول «عباس حلمى الثانى». واعترض الملك ثانياً على تعيين «مرقص حنا بك» وزيراً للعدل ، لأنه لا يليق تعيين قبطى فى مثل هذا المنصب فى بلد إسلامى. واعترض الملك ثالثاً على تعيين وزيرين قبطيين فى الوزارة هما واصف بطرس غالى ومرقص حنا لأن التقاليد جرت على الاكتفاء بوزير قبطى واحد ، وقد يتأثر الشعب بالخروج على هذا التقليد ، واعترض الملك أخيراً على ترشيح نجيب الغرابلى أفندى للوزارة لضعف مكانته بالنسبة لضخامة المنصب الوزارى.

وإذا كان سعد زغلول قد تقبل الاعتراضين الأولين للملك إلا أنه لم يقبل الاعتراضين الأخيرين ، فقد رد على الاعتراض الثالث الخاص بنسبة الأقباط فى الوزارة بأنه لا يفرق بين مسلم وقبطى ، وأنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، وأصر على اختيار الوزيرين القبطيين. كما أن «سعد» أبدى عدم اقتناعه بالاعتراض الرابع

وأصر على تعيين ذلك المحامى الناشئ من طنطا وهو «نجيب الغرابلى أفندى» وزيراً فى الوزارة الشعبية التى يتولى رئاستها.

ورغم كل ذلك فقد أصر سعد زغلول في وزارته الأولى والأخيرة ـ ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤» ـ على تعيين وزيرين قبطيين فى وزارته خلافا للتقليد السائد قبل ذلك بتعيين وزير قبطي واحد. وكان هذان الوزيران هما مرقص حنا الذى تم تعيينه وزيراً للأشغال العمومية وواصف بطرس غالى الذى تم تعيينه للخارجية. وبعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ استمر خليفته الزعيم الوطنى مصطفى النحاس على نفس منهج سعد ، فكان يختار وزيرين قبطيين فى معظم الوزارات التى تولاها وكان واصف بطرس غالى هو وزير الخارجية فى وزارات الوفد .

وهكذا.. تميز دور الأقباط الواضح خلال الحركة الشعبية المصرية فى عام ١٩١٩ وما بعدها من خلال استمرار موقعهم فى حزب الأغلبية حزب الوفد وظهور عدد كبير من مشاهير الأقباط فى الحركة السياسية الوطنية مثل مكرم عبيد الذى استمر نشاطه دون توقف على امتداد الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ كما كان مكرم عبيد هو السكرتير العام لحزب الأغلبية لفترة طويلة امتدت إلى قرابة خمسة عشر عاماً.

وقد أصبح الأقباط بعد ثورة ١٩١٩ وثيقى الصلة بسعد زغلول وأظهروا دوماً ولاءهم وإخلاصهم لزعامته ، وعندما واجه الانشقاق الأول فى الحزب فى يونيو ١٩٢١ ظل معظمهم إلى جانبه مؤيدين خطه الوطنى المتشدد من أجل الاستقلال الكامل.

وظلت أيضاً التقاليد التى حرص عليها الوفد بإشراك الأقباط مع المسلمين فى زعامة الحركة الوطنية.

وهكذا.. فإن المتابع للتاريخ يكتشف أن الأقباط ظلوا على مر العصور طائفة ، فريدة إذا ما قورنت بالأقليات الأخرى فى العالم. إذ أن جذورهم العميقة وأصولهم الواضحة فى دولة لها تاريخ طويل معروف جعلتهم جزءا لا يتجزأ من نسيج الشعب المصرى ـ بأغلبيته المسلمة ـ اجتماعياً وديموغرافياً.

لكن للأسف بعد سنوات طويلة من قيام ثورة يوليو فى عام ١٩٥٢ بدأنا نعانى من

عزلة الأقباط وبدأ السياسيون يتحدثون عن سلبية الأقباط وأخذ الباحثون يجتهدون للبحث عن أسرار هذه العزلة وأسباب السلبية!!

وللأسف وصل الأمر إلى أنه فى أحد الانتخابات لم ينجح قبطى واحد من خلال انتخابات مجلس الشعب أو الشورى بل وأصبحت الأحزاب لا ترشح أقباطا وإذا رشحت فإنها تجد مشقة بالغة فى البحث عن قبطى يمكن أن يفوز فى الانتخابات!![1]

وفى إحدى الدوائر - دائرة شبرا - عندما رشح قبطى نفسه مستقلاً - فى مرحلة منتصف السبعينيات - رفع المرشح المنافس له المصحف فى وجهه وتحولت العملية الانتخابية من برامج سياسية وشعارات النزاهة والمصلحة القومية إلى صراعات دينية وطائفية وخسر المرشح القبطى فى النهاية!!

وأصبحت القضية - مرة أخرى - ليست مشكلة وزراء أقباط وإنما قضية مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية وكيف يمكن أن يعودوا عنصراً فعالاً وهاماً ليس فقط داخل الحكومة بل وعلى مسرح الأحداث السياسية والوطنية.

والحقيقة أنه لا أحد وطنيا يطالب بتحديد نسبة عند تمثيل الأقباط فى الحكومة بناء على حجم تعدادهم... ولا أحد - أيضاً - حريصا على الوحدة الوطنية يتجاهل مشاركة الأقباط فى الحكومات المصرية!!

فالشعب المصرى شعب طيب متدين لا يعرف التعصب أو التحزب ، ولكنه يميل إلى التسامح والعيش فى سلام ، ومن أهم خصائص «الصفة المصرية» أنك لا تستطيع أن تفرق بين مسلم ومسيحى فالاثنان إخوة متشابهان فى كل شىء بدءاً من الطباع والسلوك وحتى التقاليد والعادات واحدة.

ومن هذا المنطلق فلا فرق بين المسلم والمسيحى فى اختيار الوزراء ولكن ظلت هذه المسألة طبقاً للظروف وطبيعة كل مرحلة ... ولذلك فقد قام الرئيس حسنى مبارك بتعيين وزير ثالث فى أحد التغييرات الوزارية فى حكومة الدكتور عاطف صدقى ليؤكد أن العبرة فى ذلك ترجع إلى الموقع والشخص المناسب له ولا تحكمها أية معايير طائفية أو دينية ، فالمصريون جميعاً شعب واحد وإن تعددت دياناته!!

(١) حدث ذلك خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥.

ويرى البعض أن أنظمة ما بعد ثورة يوليو لم تفكر بشكل ما فى إعطاء العديد من الشخصيات القبطية دورها السياسى أو التنفيذى الملائم ، وأن السبب وراء ذلك قد يرجع إلى أن الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة جميعاً لم يكن بينهم قبطى واحد ، وبالتالى فقد تم توزيع المناصب بعد نجاح الثورة على أعضائها بينما كان دور الأقباط محدوداً للغاية بل يكاد يصبح أمراً هامشياً على مسرح الأحداث السياسية!!

ويمضى أصحاب هذا الرأى فى الزعم بأنه رغم تعدد العهود السياسية التى شهدتها مصر طيلة نحو نصف قرن كاملة ، إلا أن هذا المنهج الذى يبدو أن الثورة قد سنته ظل سائداً وإن كان فى بعض الأحيان يشهد نشاطاً وبروزاً ، وفى أحيان أخرى يشهد تراجعاً وانكماشاً!!

وما بين البروز والانكماش اختير عدد من الشخصيات القبطية فى مناصب وزارية خلال الحكومات المتعاقبة فى تاريخ مصر!!

وعندما سئل البابا شنودة عن سر عدم مشاركة الأقباط فى تنظيم الضباط الأحرار قبل ثورة يوليو قال: إن الأقباط بطبيعتهم لا يشتركون إطلاقاً فى ثورة عسكرية. ولكن حين اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ كان الشعب المصرى كله مشتركاً فى هذه الثورة ، فكان من الممكن أن تكون بعض القيادات القبطية فيها [١]. أما ثورة يوليو فلم يكن الشعب كله مشتركاً فيها. ولكنها أخذت رضا الشعب بعد ذلك حين قامت ضد الفساد الموجود قبل الثورة ، والحقيقة أن ثورة يوليو كانت ثورة فى طبيعتها متكتمة ، وأعتقد أنه لم يكن هناك قبطى يشترك فى مثل هذه العملية. لكن بعض القيادات القبطية بعد ذلك من الصف الثانى دخلت فى الثورة. لكن ليست المجموعة الأولى من الثورة... فالمجموعة الأولى لم يكن فيها أقباط وأى ثورة فى بدايتها تكون متكتمة. أما إفساح المجال للأقباط فيأتى من جانب الدولة ولا يأتى من جانب الأقباط.

وسئل البابا شنودة مرة أخرى: هل كان الأقباط أكثر سعادة فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر؟!

قال: لا شك أن مصر جنت كثيراً من فوائد الثورة التى قام بها جمال عبدالناصر وإن

---

(١) حوارات مع البابا شنودة ـ محمود فوزى.

كـانت هذه الثـورة أطاحت بكثيـر من الرءوس القـبطيـة من أصـحـاب الأراضى فى الصعيـد. لكننا نتحدث عن القاعدة الشعـبية ... فالقاعدة الشـعبية كانوا يحـبون جمال عبـدالناصر لأنه إنسـان ، يعنى كان يحب بلده وخلصـها من مـشاكل عـديدة. وأتذكر حينما ألقى خطابه فى التنازل عن الحكم بعد هزيمـة سنة ١٩٦٧ كثيرون بكوا لأنه كان مـؤثراً جدا فى بلده والأقـباط لـم يختـلفوا عن المـسلمـين فى شىء فى عـهد جـمـال عبدالناصر.

وقد أثيـرت فى عهـد الرئيس السادات قـضيـة تمثيل الأقـباط فى البرلمان والحـكومة والمناصب العامة فى الدولة وتردد أن البـابا شنودة بطريرك الكنيسة القبطية تقـدم بقائمة طلبات بهذا المعنى للرئيس السادات قبل أن تتفـاقم وتصير العلاقة بينهما بالمنحنى الذى وصلت إليه فيما بعد!!

وقيـل ـ وقتهـا ـ إن نسـبة تمـثيل الوزراء فى الحكومة لا تتناسب مع حـجم الأقـباط وتاريخهم الوطنى ، كمـا أن عدد النواب الأقباط فى مجلس الـشعب لا يكاد يعد على الأصابع!!

عندما سـئل البابا شنودة عن صـحة هذه الادعاءات التى نسـبت له فى ذلك الوقت قال: أبدا ... نحن لم نطلب زيادة عدد الوزراء الأقبـاط ... لأن هذه مسائل فردية ونحن نهتم بالمشاكل العامة ولا نركز على هذه الشكليات!!

❑

يشهد التـاريخ بأن الأبواب لم تكن موصدة فى وجه الأقبـاط لشغل الوظائف العليا بشكل عام فى الدولة نظراً لكفاءتهم ، ولم يكن ذلك يثير حفيظة الأغلبية المسلمة. وفى أول برلمان منتـخب ، هـو مجـلس شـورى النواب عـام ١٨٦٦ دخل الأقـبـاط المجلس بالانتخاب أسوة بإخوانهم المسلمين[١].

ويشـير المؤرخون إلـى أن الاستعـمار الانجليـزى هو من أرسى جـذور التفرقـة فى المجتمع المصرى وخلق حالة تناقض قسرى بين المسلمين والأقباط[٢]. ويرجع ذلك إلى

(١) المواطنة تاريخاً ـ د. وليم سليمان قلادة وآخرون.

(٢) هموم الأقباط ـ سامح فوزى.

أن السياسة الانجليزية كانت قائمة على المبدأ المعروف «فرق تسد» ، وقد اعتادت فى المستعمرات الأخرى وبالأخص فى الهند وقبرص استمالة الأقلية الدينية وتعميق شقة الخلاف بينها وبين الأغلبية ، وهذا ليس حباً أو إشفاقاً على الأقلية بل لتعميق بذور التفرقة في المجتمع. والدليل على ذلك أن السياسة البريطانية اتجهت فى مصر إلى محاباة الأغلبية المسلمة على حساب الأقلية القبطية التى رفضت التعاون معها.

ويؤكد المستشار طارق البشرى على هذه الحقيقة بقوله «تمثلت هذه السياسة فى أن تعمل السلطة البريطانية ـ من خلال الحكومات المصرية التابعة لها ـ على أن تستبعد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج وأن تثير فى العناصر الحاكمة من أتباعها المسلمين معايير «العدالة الانجليزية» التى أشار إليها كرومر والإحساس بالفوارق الدينية وحق الأغلبية فى المناصب الرئيسية مع تقدير أن هذه السياسة ستلتصق تلقائياً بالحكومة المحلية المسلمة.

وبهذا يتخلص الانجليز من العنصر القبطى جزاء لما لم يبدوه من صداقة لهم ويعتمدون على جاليات وأقليات أخرى من الشاميين والبروتستانت وغيرهم. ومع مرور الزمن تثور مشكلة مشاركة الأقباط فى المناصب العامة.

وبالفعل بعد مرور ١٥ عاماً على الاحتلال البريطانى لمصر تزايدت الشكوى من التفرقة فى صفوف الأقباط ، وتوجه وفد قبطى فى أوائل عام ١٨٩٧ إلى رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى واللورد كرومر المعتمد البريطانى لتقديم شكوى من «تعمد الاحتلال الإغضاء عنهم بل وتمييز إخوانهم المسلمين عليهم» وانحصرت المطالب القبطية وقتئذ فى طلب المساواة فى الوظائف الإدارية وفى عطلة جلسات المحاكم.

وبعد ثورة ١٩١٩ وما تلاها من دستور ١٩٢٣ الذى رفض فيه الأقباط مبدأ التمثيل النسبى شهدت حقبة الثلاثينيات ردة عن الوحدة الوطنية ، فقد كانت الثلاثينيات عامة تشكل موجة حصار للقوى الديموقراطية. حيث غاب الوفد عن الساحة السياسية باستثناء فترات قصيرة والتقى الملك مع الأحرار الدستوريين والسعديين فى محاولة لضرب الوفد وتصفيته.

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تلاها من أحداث خفت إلى حد كبير الإحساس

بوطأة الهموم والمشاكل القبطية نظراً لرحيل الاستعمار عن مصر الذى كان ينكأ جرح الطائفية دون توقف. كما تحققت مكاسب للطبقة الوسطى العريضة فى التعليم والتوظيف وهو الأمر الذى أفاد الأقباط مثلما أفاد المسلمين. وقد أسهمت علاقة نظام يوليو الطيبة بالكنيسة المصرية وبالأخص العلاقة الشخصية الحميمة بين الرئيس جمال عبدالناصر والبابا كيرلس السادس فى تذليل أى مشاكل فى هذا المجال.

وخلال عهد الرئيس جمال عبدالناصر بدأ نظام التمثيل السياسى للأقباط. حيث بدأ فى هذا العهد الأخذ بمبدأ تعيين الأقباط فى البرلمان عوضاً عن عدم انتخابهم ، وقد لجأ النظام فى البداية إلى تخصيص عشره دوائر يقتصر الترشيح فيها على الأقباط ويقوم الناخبون بانتخاب المرشح القبطى الذى ينال قبولهم. إلا أن النظام عاد وعدل عن هذه السياسة ولجأ إلى مبدأ التعيين لضمان تمثيل الأقباط فى الانتخاب.

ويرى الدكتور ميلاد حنا أن رئيس الجمهورية اكتفى بتعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب أو الأمة فى كل المجالس النيابية التى تلت ذلك لتمثيل أقليات ، رؤى ضرورة تواجدها فى المجلس ولو بشكل رمزى وهى الأقباط واليسار والمرأة وجرى العرف أن تكون غالبية المعينين من الأقباط.

ومع مرور الوقت تفاقمت مشكلة التمثيل السياسى للأقباط فى البرلمان وبخاصة فى الانتخابات عام ١٩٩٥ حيث لم ينجح خلالها أى مرشح قبطى بالانتخاب. كما أن الحزب الوطنى لم يرشح منذ البداية مرشحين أقباطا إطلاقاً. ومما يزيد من المشكلة أن الأقباط يشعرون أن أعضاء البرلمان المعينين يمثلون جهاز الدولة ولا يمثلون الجماعة الدينية التى لولا انتماؤهم لها لما دخلوا البرلمان.

أما فى الأنتخابات عام ٢٠٠٠ فقد رشح الحزب الوطنى ثلاثة أقباط منهم وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى بينما رشحت الأحزاب المعارضة نحو، ٢٠ عضواً آخرين فى حين بلغ عدد الأعضاء المستقلين الأقباط المرشحين نحو ٥٠ عضواً.

ومن الملاحظ أن تعيينات الأقباط فى مجلس الشعب تتسم بغياب معايير اختيار على أسس سياسيه وذلك لإضفاء قدر من الديناميكية السياسية للأعضاء المعينين داخل المجلس ولإمكانية إنتاج قيادات سياسية تعبر عن اتجاهات سياسية واجتماعية قومية أو

على الأقل وسط الأقباط المصريين وإنما يتم الاختيار وفقاً لمعايير فنية ومن ثم تغدو مثل هذه الاختيارات ـ عبر آلية التعيين ـ محض إجراء شكلى للتمثيل والتعبير السياسى قومياً أو قبطياً.

وقد ترتب على الجدل العام فى الحياة السياسية والحزبية والإعلامية عودة اتجاه داخل النخبة القبطية للمطالبة بتعديل الدستور لضمان تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية والشعبية ، أو الرجوع لنظام الدوائر المغلقة على المرشحين الأقباط فقط كما حدث فى بدايات نظام يوليو ١٩٥٢ لمعالجة مشكلة تمثيل الأقباط وطرح البعض اقتراحاً مفاده ضرورة إصدار تشريع للحقوق المدنية على النمط الأمريكى الذى استهدف دعم الزنوج فى إطار الوظائف العامة إلخ.

ومن أبرز الظواهر التى كشفت عنها نتائج الانتخابات البرلمانية هو تبنى بعض القيادات الدينية القبطية لاتجاه الحل الدستورى للتمثيل النسبى للأقباط. وفى هذا الإطار رأى البابا شنودة أن الدولة قادرة على وضع النظم الديموقراطية التى ينجح بها الأقباط ، كما وضعت من قبل نظاماً ينجح من خلاله العمال والفلاحون. ولاشك أن هذا الاتجاه يعكس مدى الإحباط الذى ساد فى أوساط المصريين الأقباط ويمثل اتجاه تمثيل الأقباط على أساس دينى ومذهبى عودة لفكرة رفضتها الحركة الوطنية والدستورية المصرية عند وضع دستور ١٩٢٣ وكان على رأس الرافضين لها زعامات الأقباط فى الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الوقت.

والآن ...

هل أصبح تعيين الأقباط فى البرلمان ـ طبقاً لتفويض رئيس الجمهورية ـ هو الحل؟!

بالطبع ليس هو الحل!!

وإنما هو محاولة لإنقاذ ما يكن إنقاذه لتأكيد تمثيل كافة الفئات داخل مجلس الشعب وتمثيله للشعب المصرى. وغالباً ما يكون من يتم تعيينهم مجرد «عدد» داخل المجلس ، فهم غير مؤثرين بل إن قرار التعيين الذى يصدره رئيس الجمهورية بعد انتهاء الانتخابات أحياناً يضرب عصفورين بحجر واحد من خلال تعيين أقباط سيدات وبالتالى يحقق هدفين فى التعيين هم عنصر المرأة والعنصر القبطى.

ويكفى أن ثلاثة من الستة الأقباط الذين صدر قرار بتعيينهم فى الانتخابات عام (١٩٩٥) كانوا سيدات!!

وأحياناً يلجأ الحزب الوطنى لترشيح أحد الوزراء الأقباط فى الانتخابات كما حدث مع الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد فى دائرة المعهد الفنى بمنطقة شبرا التى يوجد بها تركز من الناخبين الأقباط لضمان نجاح الوزير!!

وفى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب لم يرشح الحزب الوطنى سوى ثلاثة من بين ٤٤٤ مرشحاً فى كل الدوائر. وحزب التجمع لم يجد سوى خمسة والوفد رشح ٩ أقباط فقط.

أما الحزب الناصرى فلم يجد سوى قبطى واحد يرشح على قوائمه رغم محاولاته العديدة فى البحث عن مرشحين أقباط. ولاشك أيضا أن الأحزاب بحثت بكل قوة عن أقباط يرشحونهم حتى لو كانوا من خارج أعضاء الحزب واتصلوا بشخصيات عامة يطلبون منهم الترشيح. ولكن بعد رحلة البحث المضنية لم يسفر الأمر سوى عن هذه الأعداد القليلة وأصبح السؤال: هل الخطأ فى الأحزاب أم فى الأقباط أم فى الاثنين معاً؟!

وهكذا.. تحول الحديث عن الوزراء الأقباط إلى قضية مشاركة الأقباط ـ أساساً ـ فى الحياة السياسية!!

أصبح المهم ليس عدد الوزراء الأقباط فى الحكومة ولكن عدد الأقباط الناجحين فى مجلس الشعب.

أصبح المهم ـ الآن ـ مشاركة الأقباط فى انتخابات مجلس الشعب والشورى والفوز والسقوط والمحاولة والفشل.

أصبح المهم أن تتحول الشعارات الدينية إلى شعارات وطنية قومية وأن تصبح المصلحة العامة فوق أى شىء آخر.

أصبح المهم أن يصبح انتخاب المرشح لشخصه وأعماله وقيمة الدور الذى يمكن أن يقوم به وليس لانتماءاته الدينية أو الطائفية.

البرلمان	عـــدد النواب	النواب الأقـــباط	النسبة المئوية
١٩٢٤	٢١٤	١٦	٧,٥٪
١٩٢٥	٢١٤	١٥	٧,٤٪
١٩٢٦	٢١٤	١٧	٨٪
١٩٢٩	٢٣٥	٢٣	٩,٨٪
١٩٣١	١٥٠	٤	٢,٦٪
١٩٣٦	٢٣٢	٢٠	٨,٨٪
١٩٣٨	٢٦٤	٦	٢,٣٪
١٩٤٢	٢٦٤	٢٧	١٠,٢٪
١٩٤٥	٢٦٤	١٢	٤,٥٪

البرلمان	النواب المنتخبون	النواب المعينون	المجموع الكلى
٦٤ ـ ١٩٦٩	١	٨	٩
٦٩ ـ ١٩٧١	٢	٧	٩
٧١ ـ ١٩٧٦	٣	٩	١٢
٧٦ ـ ١٩٧٩	-	٨	٨
٧٩ ـ ١٩٨٤	٤	١٠	١٤
٨٤ ـ ١٩٨٧	٤	٥	٩
٨٧ ـ ١٩٩٠	٦	٤	١٠
٩٠ ـ ١٩٩٥	١	٦	٧
٩٥ ـ ٢٠٠٠	-	٦	٦

تمثيل الأقباط فى البرلمانات المتعاقبة

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية فى مصر

6

وزراء «كمالة عدد» !
ووزراء مرفوعون من الخدمة

دار الخيّال

هم وزراء ولكن بدون وزارات!

هم أعضاء فى التشكيلات الوزارية ، يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء ويشاركون فى المسئوليه التضامنية للحكومة.. ولكن ليست لديهم سلطات محددة. ولا يقومون بمهام فعلية! هم يحصلون على مرتب الوزير والمزايا الرسمية والمادية والمعنوية لهذا المنصب ، ولكنهم بلا صلاحيات أو تأثير أو اهتمام!! هم أعمارهم قصيرة فى مناصبهم ، يطلقون عليهم وزراء الشرف أو وزراء دولة ، مهمتهم فى الغالب تقتصر على ملء العدد أو استيفاء الشكل وأحياناً تحقيق التوازنات والمواءمات السياسية المطلوبة.

غالباً ما يتم اختيارهم بالصدفة أو بعد الانتهاء من تسكين كافة الوزارات الهامة خلال عملية التشكيل الوزارى ، وفى بعض الأحيان يتم اختيارهم مجاملة لمجهود سابق أو تكريم لمهمة حققت نجاحاً أو إرضاء لبعض الفئات فى المجتمع.

فى جميع الحالات عددهم لا يتجاوز اثنين أو ثلاثة وزراء فى كل وزارة .. أسماء وزارتهم تتغير مع كل تشكيل أو تغير وزارى طبقاً للظروف والأحوال والتكليفات الرسمية.

من أشهر المناصب التى يحتلها هؤلاء الوزراء هى وزارة الهجرة والمصريين فى

الخارج ووزارة السكان ووزارة التنمية الريفية والتنمية المحلية ووزارات الدولة المختلفة بما فيها شئون البيئة والتعاون الدولى والحكم المحلى وغيرها.

الغريب فى الأمر أن بعض هذه الوزارات يتنامى دورها وتتسع سلطاتها وتزداد أهميتها فى وقت ما عندما يتولى مسئوليتها إحدى الشخصيات المؤثرة، بينما يختفى دورها وتتقلص سلطاتها ويضمحل تأثيرها فى حالات أخرى.

فى السنوات الأخيرة أصبح هناك كثيرون يحملون لقب«الوزير».. بل وأصبحت المكاتبات الرسمية تحمل توقيعات وزراء وهم ليسوا وزراء!!

❑

وطبقاً للقواعد الرسمية فإن العضو المعين بالتشكيل الوزارى وبقرار جمهورى فقط هو الذى يحمل هذا اللقب الوزارى.. غير أن فى الواقع هناك بعض الشخصيات العامة المدرجة وظائفهم فى موازنة الدولة على درجة وزير، وهناك وظائف تتطلب أن يكون شاغلوها بدرجة وزير مثل المحافظين وعددهم ٢٦ محافظاً ورئيس ديوان رئيس الجمهورية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ورئيس جهاز التعبئة والإحصاء ورئيس هيئة الرقابة الإدارية ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس أكاديمية البحث العلمى ووكيل الأزهر الشريف، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ورئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار.

وكل هؤلاء الشخصيات يعاملون معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وهناك شخصيات عامة أخرى يتقاضون مرتب وزير بذات الربط السنوى مثل رؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية مثل رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة الاستئناف والنائب العام ورئيس مجلس الدولة ورئيس هيئة قضايا الدولة ورئيس هيئة النيابة الإدارية ورئيس هيئة قناة السويس.

أما بالنسبة للمحافظين ولمن على درجة وزير فإن تلك الصفة منصوص عليها فى القوانين المنشأة لهذه الوظيفة من أن شاغليها على درجة وزير ويعامل معاملة الوزراء من حيث المرتب والمعاش. وفيما عدا هؤلاء فهو مجرد ربط عادى يتساوى فى المرتب.

كمـا أن هناك بعض الشخصيـات يحصلون على درجات وزارية بحكم مناصـبهم حـيث إن شيخ الأزهر علـى درجة رئيس وزراء ورئيس البنـك المركزى بدرجـة نائب رئيس وزراء بصفته الشخصية.

وأحياناً تتسع أو تتقلص سلطات الوزير الواحد فى أكثـر من وزارة طبقاً للمتغيرات التى تطرأ فى كل تشكيل أو تعديل وزارى ، فمثلاً خـلال التعديل الذى أجراه الدكتور كـمال الجنزورى رئيس الوزراء السـابق فى وزارته خـلال عام ١٩٩٧ تم إعـادة توزيع إختصاصات عدد من الوزراء فى حكومته الأولى فى يناير ١٩٩٦.

على سبـيل المثال خلال هذا التعـديل تم توزيع اختصاصـات الدكتور عاطف عـبيد الذى كـان يشغل وقـتـها منصب وزير قطـاع الأعمـال العام والدولـة للتنميـة الإدارية وشئون البيئة إلى ثلاثة وزراء هم الدولة للتنميـة الإدارية للدكتور محمد زكى أبو عامر والبيئة للدكتورة نادية مكرم عبيد وظل الدكتور عاطف عبيد يحتفظ بمنصب وزير قطاع الأعمال فقط حتى توليه رئاسة الوزراء فى أكتوبر ١٩٩٩.

وفى التعـديل الوزارى الثانى لحكومـة كمـال الجنزورى تمت أيضاً إضـافة مناصب وزارية لـم تكن مـوجودة من قـبل ولـم تستـمر من بعد مـثل وزارة التنمـية الريفيـة التى تولاها الدكتور محمود الشريف.

ومن قبل كـان هناك عدد من الوزراء الذين تولوا وزارة الهـجرة مثل البـرت برسوم سلامة وعدلى عبدالشهيد وفؤاد اسكندر وبطرس غالى نفسه !!

ويشيـر الخبراء إلى أن فكرة وزراء بلا وزارة مـوجودة فى النظم السيـاسية المخـتلفة ويقصـد بها الوزير بلا وزارة مـعينة أى وزير بلا حـقيـبة وزارية ، وهى تخـالف ما هو معروف لدينا من وزير دولة. وهنا يثور التساؤل: ما هى إذن مهمة مثل هذا الوزير الذى لاتوجد له حقيبة وزارية؟!

والحقيقه أن هناك فكرة تقـود إلى موضوع الوزير بلا وزارة.. وهى أنه وزير وعضو فى مجلس الوزراء ويشارك فى المسـئولية الطبيعـية والمسئولية الجمـاعية للوزارة. ولكن ليست له وزارة كقطاع معين للنشاط إنما يعهد إليه ببعض المهام سواء فى الداخل أو فى الخارج أو تسند إليه مهام خاصة.

وفى النظم الديموقراطية الحرة ليس هناك أيضاً وزراء للثقافة أو الإعلام لأن لهذه الأجهزة استقلالها فى أداء عملها ولا تتبع الجهات التنفيذية وبالتالى لا يشرف عليها وزراء فى الحكومة. أما فى النظم الشمولية فإننا نجد وزير الإعلام له أهمية كبيرة ووزارة الإعلام لها ميزانية ضخمة وعامة فإنه فى النظيم الشمولية تعتمد الدولة على سلاحين خطيرين هما القوة العسكرية والقوة الإعلامية من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام وكثيراً ما تكون القوة الإعلامية أكثر أهمية لأن النظام لا يلجأ فى أى مشكلة إلى القوة العسكرية بينما الوسيلة التى يسيطر ويهيمن بها على المجتمع هى الإعلام الموجهه والدعاية المكثفة وحملات غسيل المخ وغيرها.

وكذلك فإن الدول الديموقراطية أيضاً ليست لديها منصب وزير للثقافة فالمفروض أن الهيئات الثقافية مستقلة والدولة ليست مسئولة عن ثقافة المجتمع وليست مهمتها أن تفرض على المجتمع ثقافة محددة.

وفى المقابل هناك وزارات أخرى تعانى من عدم وجود وزير مختص وهى فى الغالب تنشأ خصيصاً لإيجاد وظيفة أو عمل لشخص معين وهذه ظاهرة على المستوى الإدارى وخاصة فى النظم الإدارية غير السوية أو السليمة وهى ترفع شعار خلق الوظيفة للموظف مع أن الأصل وجود وظيفة ثم يشغلها موظف.

فى بعض النظم الإدارية يحدث الخلل والمحسوبية والرغبة فى مكافأة أشخاص فتنشأ الوظيفة لموظف معين ، وهذا يمثل إهترائا إدارياً ووضعاً سيئاً على مستوى التنظيم الإدارى وينتج وضعا أسوأ عندما يحدث على المستوى الأعلى كأن تنشأ وزارة لشخص لتوجد له مكاناً مثل التنمية الريفية فى حين أنها تدخل فى اختصاص المحليات والمحليات نفسها لها استقلالها والمحافظون كذلك .. كما أن جزءا من نشاط هذه الوزارة تشرف عليه وزارات أخرى مثل وزارة الزراعة أو الصناعة أو وزارة التجارة الداخلية والتموين.

ويرى البعض أنه لو أعطينا الحكم المحلى دفعة قوية لاستغنينا عن نصف الوزارات الموجودة لأننا منحنا الحكم المحلى للمحافظات ولكن ما زالت السلطات المركزية موجودة فى العاصمة فى حين أننا نحتاج إلى وزارة مثل الخدمات أو دواوين صغيرة

لتغطى السياسات والمتابعة فى حين أن ما يحدث الآن إننا لم نمنح استقلالية للمديريات التى تم إنشاؤها فى المحافظات ولاتزال صلاحياتها على الورق فقط.

وكما أن سياسات الدمج والفصل فى الوزارات تؤثر على الهيكل الإدارى للدولة.. وعندما توجد وزارتان ويتم دمجهما وكل وزارة لها ديوان مستقل بالتأكيد سوف تتأثر عند الدمج. ويعتبر الخبراء أن الذى يحمى الهيكل الإدارى فى الدولة أن الرئيس حسنى مبارك لا يقوم بتعديلات وزارية كثيرة لأنه إذا كانت التعديلات متعددة ومستمرة ستكون لدينا فوضى إدارية غير عادية ونحن لدينا جهاز حكومى منتظم قوامه يزيد على ٥ ملايين موظف بالمقارنة بإنجلترا التى تتشابه مع مصر فى حجم السكان ولكن بها ٦٠٠ ألف موظف فقط!!

والإحصائيات الرسمية تؤكد أن فى مصر وزارات عديدة اختلفت مسمياتها وتخصصاتها وتتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ وزارة.. نصفها بلا عمل وأصابتها التخمة .

كما أن هناك وزارات سابقة وحالية منقولة عن أنظمة الحكم الشيوعية مثل وزارة الحكم المحلى والشباب والرياضة والإعلام. أما بالنسبة لوزارات الزراعة والرى فيجب أن يتم دمجها فى وزارة واحدة لأنهما يعملان فى مجال واحد وهى فى العالم كله وزارة واحدة اسمها «وزارة الزراعة والرى» وفى إنجلترا وزارة واحدة للصناعة والتجارة والمفروض أننا فى فترة إنتقالية. فلابد أن تحول الوزارات إلى قطاعات فمثلاً قطاع للزراعة والرى وقطاع للصناعة والتجارة وقطاع للطاقة والكهرباء وقطاع للبحث العلمى والتعليم العالى.

❑

المجلس القومى للإنتاج أعد دراسة مؤخراً حول عدد الوزارات فى مصر وطالب بضرورة حفظ عدد الوزارات فى الدولة وحفظ عدد الوحدات الإدارية كمدخل هام لعملية الإصلاح فى الجهاز الإدارى الذى يواجه مشاكل لا أول لها ولا آخر تتمثل فى تراكمات للعديد من القرارات واللوائح والقوانين والتنظيمات المختلفة التى أدت فى النهاية إلى ما نراه الآن من جهاز إدارى مترهل مثقل بالمشاكل والمعوقات والسلبيات

والتى انعكست على حركة التنمية والنشاط نظراً لأن هذا الجهاز يرتبط مباشرة بتعاملات المواطنين وحياتهم اليومية.

كذلك فقد تم إنشاء هيئات عديدة فى فترات سابقة وانتهى الهدف منها وبقيت رغم ذلك مثل هيئة الإصلاح الزراعى والتى أنشئت منذ أكثر من ٤٧ عاماً ومازالت قائمة ووصل عدد العاملين فيها إلى أكثر من ٤٠ ألف موظف.

ويحدد المجلس القومى للإنتاج عدة مشاكل ومعوقات فى الجهاز الإدارى للدولة منها:

* كثرة التعديلات والتغييرات فى التشكيلات الوزارية وفى مسميات الوزارات(١) وفى تبعيتها مما تسبب فى إحداث تغييرات فى السلطات والمسئوليات بدءاً من مستوى الوزراء ووكلاء الوزارات وحتى باقى الموظفين مما ينتج عنه عدم الاستقرار وانعكس على كفاءة التنظيم خاصة مع كثرة القرارات الصادرة من الوزارات المختلفة.

* نتج عن كثرة التغييرات الوزارية تغيرات فى تبعية بعض الجهات من وزارة إلى أخرى.

مثل جهاز التعمير والمرافق تم فصلهما فى إحدى الوزارات لتصبح وزاره مستقله ثم تم دمجهما بعد ذلك مع وزارة الإسكان فى وزارة واحدة.

* الفشل فى تقديم خدمات ميسرة وسريعة للمتعاملين مع الجهاز الحكومى فى أسباب ترجع لتعقيدات لوائح العمل وإجراءات أدائه.

* القصور فى قدرات ومهارات الموظفين على كافة المستويات وبالتالى هبوط كفاءتهم فى الأداء وشيوع أنماط سلبية فى سلوك الموظفين مثل التغيب والتكاسل.

وأعتقد أن أصعب مهمة تنتظر الحكومة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى أن تبدأ خطة محددة وواضحة للحد من تضخم الجهاز الإدارى فى الدولة. حيث يوجد

---

(١) على سبيل المثال «وزارة الرى» تم تغيير اسمها ثلاث مرات خلال ثلاث تغييرات وزارية فى حقبة التسعينيات.

نحو ٥ ملايين موظف منهم نحو ٣٠٪ بلا عمل فعلى ومطلوب توجيههم إلى أعمال أخرى منتجة.

❑

يطلقون عليها لقب«الجراح» أحياناً.. ويصفونها «بالثلاجة» فى أحيان أخرى. ولكنها فى جميع الحالات أصبحت وزارة سيئة السمعة من يدخلها «مفقود » ومن يخرج منها «مولود»!

تضم الوزارة «الجراح» مئات من القيادات الإدارية فى مواقع مختلفة وتخصصات متباينة بعضها بعيد كل البعد عن العمل فى قطاع الإدارة المحلية ومعظمها مناصب بلا اختصاصات ووظائف بلا أعمال وقيادات بلا مسئوليات أو سلطات! !

وأصبح المتعارف عليه فى حكم الأعمال الوظيفية أن من يتم نقله إلى وزارة الحكم المحلى أو الإدارة المحلية يكون أحد فريقين : إما مغضوب عليه وإما مستبعد عقاباً على خطأ ارتكبه أو مخالفة جسيمة قام بها. وبمرور السنوات تحولت هذه الوزارة إلى ما يشبه المستودع الذى يزدحم بآلاف الموظفين ويضم بين أعضائه فئات متنافرة من كافة التخصصات ومختلف الوظائف على مستوى جميع أحياء ومدن ومحافظات الجمهورية.

من ضحايا هذه الوزارة أيضاً ـ من يتم استبعادهم عقب عمليات التغيير الوزارى وتغير المحافظين. حيث يقوم المحافظ الجديد ـ عادة بتغيير طاقم العاملين بمكتبه من مديرين ووكلاء ونواب بطاقم آخر جديد على طريقة أهل الثقة أولى بالمعروف!

والبعض الآخر استقر به المطاف داخل سراديب هذه الوزارة عقب واقعة اصطدام أو إختلاف مع بعض رؤسائهم فى العمل ، مما أدى إلى رفض جهات عملهم استمرار وجودهم فى مواقعهم السابقة.

أما الغالبية العظمى من العاملين فى الوزارة«الجراح» فتضم عدداً كبيراً من القيادات الإدارية التى صدرت ضدها قرارات نقل عقابية على الإهمال أو التسيب أو مخالفة التعليمات أو وقائع فساد داخل مواقع عملهم السابقة.

ومن أبرز القيادات داخل هذه الوزارة ، وزير أسندت إليه مهام المنصب مجاملة بعد أن تم الانتهاء من تسكين كافة الوزارات الأساسية الأخرى.. وكان إسناد هذه الوزارة إليه تمهيداً لخروجه تماماً من الحكومة فى أول تشكيل أو تغيير قادم ، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك!!

❑

أما بالنسبة للقيادات التى تم نقلها إلى الوزارة فمنهم نائب محافظ القاهرة الأسبق للمنطقة الغربية ورئيس حى غرب القاهرة بعد وقفهم عن عملهم ونقلهم إلى جراج الوزارة بعد أن ثبت تورطهم فى واقعة هدم أحد القصور فى حى جاردن سيتى بدون ترخيص وبالمخالفة لقرار رئيس الوزراء بحظر هدم القصور والفيلات حتى لاتبدد ثروة مصر المعمارية ذات الطابع الخاص.

وتضمن قرار إحالة هؤلاء المسئولين إلى أمانة الوزارة إياها أن التصرفات التى تكررت خلال توليهما مواقعهما تمثل تقصيراً من نائب المحافظ ورئيس الحى وخاصة أنه قد سبق إحالتهما إلى تحقيق سابق بسبب عدم اتخاذهما قرارات رادعة لمنع البناء دون ترخيص مع مركز شباب الجزيرة. والتى اتخذ الرئيس مبارك ـ أيضاً ـ قراراً بهدمه وإزالة كافة المنشآت التى أقيمت فيه بالمخالفة القانونية.

نفس هذه القرارات الخاصة بالنقل تكررت من قبل مع عدد كبير من المسئولين وكبار المسئولين السابقين نذكر منهم مدير معهد التخطيط الأسبق الذى صعد نجمه ورشح أكثر من مرة لمنصب وزارى هام ثم استبعد لأسباب لايعلمها أحد وتم نقله إلى هذه الوزارة وظل يشغل منصبا وهميا عدة سنوات حتى توفى.

الظاهرة اللافتة للنظر فى هذه الوزارة أن العديد من القيادات التى تتم إحالتها إلى الأمانة العامة بها لا تجد فى الحقيقة عملاً محدداً تقوم به أو اختصاصات وظيفية أو فنية من أى نوع. وبالتالى يتحول من تتم إحالتهم إلى الوزارة «الجراج» من مختلف الوزارات وهيئات الحكم المحلى المختلفة إلى أشبه بالعاطلين أو المتعطلين عن مزاولة أعمالهم وإن كانوا ـ جميعاً ـ يتقاضون مرتباتهم وحوافزهم شهرياً بشكل منتظم.

ورغم حالة البطالة المقنعة التى يعانى منها قيادات الإدارة المحلية التابعة للوزارة نجد قرارات أخرى تتخذ لشغل بعض الوظائف القيادية فى المحافظات وهيئات الإدارة المحلية من خلال ما يطلق عليه «نظام الانتداب» حتى أن كل محافظ أو حتى رئيس هيئة أو اتحاد عام مثل اتحاد الصناعات المصرية يقوم بتعيين عشرات الخبراء كمستشارين له ويتم انتدابهم من مواقع عملهم الأصلية بمرتبات وحوافز ضخمة خاصة حتى إننا نجد للمحافظ الواحد - حالياً نحو ١٠ مستشارين على الأقل فى مجالات مختلفة منها المستشار القانونى والمستشار الاقتصادى والمستشار الفنى والمستشار الإدارى والمستشار الإعلامى والمستشار العلمى وغيرها من المجالات الأخرى. فى حين أن كل هذه المناصب يوجد لها بديل يتمثل فى إدارات المحافظة الأخرى من إدارة الشئون القانونية وإدارة الإعلام والعلاقات العامة وإدارة شئون العاملين والمكتب الفنى وغيرها من الهيئات التابعه للمحافظة.

كما اتسعت دائرة الانتداب من وزارة الداخلية والعدل بشكل خاص إلى هيئات الإدارة المحلية بالمحافظات ، حيث نجد العديد من لواءات الشرطة ورؤساء المحاكم يتم انتدابهم كمستشارين لبعض الوزراء والمحافظين بدرجات مالية خاصة. ويذكر أن أحد المحافظين السابقين ظل يجدد طلبات انتداب مدير مكتبه لسنوات طويلة استغرقت معظم الفترة التى شغلها محافظاً لثلاث محافظات مختلفة فى حين كان مدير مكتبه المنتدب يعمل فى الأصل ضابطاً برتبة «عميد» بإحدى مديريات الأمن بالوجه البحرى. وبلغت ثقة المحافظ فى مدير مكتبه إلى أنه كان يترك له حرية التصرف واتخاذ القرار فى كثير من الأوراق والطلبات التى تعرض عليه حتى شاع الأمر بين أبناء هذه المحافظة وأصبح معلوماً أن من يريد إنهاء طلبه عليه باللجوء لمدير مكتب المحافظ الذى أطلقوا عليه فيما بعد لقب«المحافظ الصغير».

وهناك محافظ آخر كان يتولى منصب وزاريا هاماً حرص - أيضاً - على انتداب أحد معاونيه من وزارة الداخلية إلى أمانة الحكم المحلى وتدرج معه فى المناصب الهامة حتى شغل منصب سكرتير عام للمحافظة ثم انتقل المحافظ إلى محافظة أخرى فأصر على أن يأخذه معه أيضاً إلى المحافظة الجديدة. وكان معروفاً لدى الجميع فى هذه المدينة أن من يريد إنهاء أى طلب عليه باللجوء إلى السكرتير العام أو المحافظ الصغير.

خلال أحد التشكيلات الوزارية فى فترة منتصف الثمانينيات كان أحد الوزراء يتولى مهام مسئولية وزارة شئون الهجرة والمصريين فى الخارج.

كان الرجل شيخاً تعدى الخامسة والسبعين من عمره.. بسيطاً إلى أقصى درجة.. يسير وقد انحنى ظهره بفعل الشيخوخة والسن.. وكانت أعباء الوزارة رغم محدودية نشاطها عبئا كبيرا عليه.. وكثيراً ما كان لايقوى على تحمل هذا المجهود المفاجئ والأنشطة الرسمية وقواعد البروتوكول والحراسة والاجتماعات الوزارية.

فى أحد المؤتمرات السنوية التى كانت تعقدها هذه الوزارة وتعتبر هدفاً أساسياً فى إنشائها عقد مؤتمر للمصريين فى الخارج سواء المهاجرين الدائمين أو العاملين المؤقتين فى الدول العربية.. وحضر وقتها هذا المؤتمر عدد ضخم من البعثات المصرية والمصريين الذين انقطعت أو كادت أن تنقطع صلاتهم بأرض الوطن منذ سنوات طويلة فى الهجرة والغربة للبحث عن الرزق!

كان حنين هؤلاء المصريين للوطن وللعودة والاستثمار ورد الجميل كبيراً ، ومع هذا الحماس الجارف كان نقدهم وتذمرهم أيضاً للكثير من المشاكل والمعوقات التى يواجهونها مع الهيئات والإدارات والتصاريح والإجراءات.. ولذلك كان يتم تنظيم لقاءات دورية فى جلسات مستقلة مع كل وزير فى الحكومة لحل هذه المشاكل.

فى اليوم الثالث والأخير للمؤتمر كان وزير الهجرة والمسئول رسمياً عن رئاسة وتنظيم الجلسات قد أنهك تماماً ولم تستطع قدماه أن تحملاه من الإجهاد والضغط والتوتر. وحدث أن خصصت الجلسة الأخيرة للواء زكى بدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت والذى حضر مبكراً وكان فى قمة نشاطه يتحرك فى خفة ورشاقة وأخذته الحوارات مع المصريين فى الخارج حتى استمرت الجلسة إلى الساعة العاشرة مساء والحوار لايزال مفتوحاً.. فما كان من وزير الداخلية سوى أن عرض على أعضاء المؤتمر «عزومة» عشاء لكل الحاضرين على حساب الوزارة.. وكان عدد الأعضاء المشاركين فى المؤتمر يزيد على ٢٠٠٠ شخص حضروا من جميع دول العالم.

وبالفعل تحرك رجال وزير الداخلية وفى دقائق معدودة كانت ساندوتشات الفول والطعمية توزع على الحاضرين فى الجلسة وسط تصفيق أعضاء المؤتمر.

كانت قضية شركات توظيف الأموال تسيطر على جو المناقشات داخل المؤتمر باعتبارها بؤرة الأحداث فى هذا الوقت.. فمعظم المصريين العاملين فى الخارج كانوا إما مودعين قد تورطوا أو آخرين يرغبون فى إيداع أموالهم بهذه الشركات التى كانت فى أوج نشاطها ودعايتها تملأ جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.

وسأل أحد الحاضرين اللواء زكى بدرقائلا:

- سيادة الوزير.. نسمع عن تحذيرات من إيداع الأموال ببعض شركات توظيف الأموال.. فهل هذه التحذيرات صحيحة أم أنها تنطبق على شركات دون أخرى ؟!

ورد الوزير على الفور بحماس قائلاً:

- هل تريدون الحقيقة حول هذه الشركات؟!

وصاح جميع الحاضرين يهتفون بلهفة:

- نعم نريد الحقيقة.. والحقيقة فقط.. وبكل صراحة ياسيادة الوزير.. نحن نريد أن نطمئن على أموالنا..

قال الوزير:

- إذن لابد أن نتكلم بالمستندات والأوراق الرسمية حتى يكون الكلام واضحاً للكافة.

ونظر اللواء زكى بدر وزير الداخلية إلى اللواء حسن الألفى(١) رئيس إدارة مباحث الأموال العامة قائلاً:

- يا حسن.. اذهب حالاً إلى مكتبك فى الإدارة وأحضر لى كل الملفات الخاصة بشركات توظيف الأموال.. واحضر سريعاً...

وعلى الفور قام اللواء حسن الألفى بإعطاء التحية العسكرية الرسمية للوزير. ثم انصرف يجرى بخطوة عسكرية تنفيذاً للأمر الذى كلف به وكأنه أمر أصدره ضابط لجندى فى كتيبته!

---

(١) تولى فيما بعد اللواء حسن الألفى منصب وزير الداخلية خلفاً للواء عبدالحليم موسى.

كان مكان انعقاد المؤتمر فى القاعة الرئيسية لجامعة القاهرة بالجيزة وكان مكتب إدارة الأموال العامة فى مبنى مجمع التحرير بميدان التحرير.. وبالتالى فما هى إلا دقائق معدودة لا تتعدى ١٥ دقيقه حتى حضر اللواء حسن الألفى ومعه ثلاثة ضباط مساعدين يحملون معهم هرماً من الملفات الحمراء والصفراء والخضراء تحتوى على عشرات الأوراق والمستندات الهامة.

قدم اللواء حسن الألفي كل الملفات ووضعها أمام الوزير اللواء زكى بدر وقدم التحية العسكريه وجلس.. وأخذ الوزير يقلب فى الأوراق والمستندات ويوزعها طبقاً لمخالفات كل شركة من شركات توظيف الأموال.. فهذه ملفات الريان.. ثم السعد.. والهدى.. والشريف، وبدأ جو القاعة يتكهرب والحاضرون متلهفون لمعرفة ما بداخل هذه الملفات وما هى خفايا أوضاع هذه الشركات؟ ولماذا لم تعلن الدولة ـ رسمياً ـ عن هذه المخالفات من قبل حتى يأخذ المودعون حذرهم ؟! ولماذا تفتح الدولة أجهزة إعلامها لإعلانات هذه الشركات فى التلفزيون والإذاعة والصحف القومية والحزبية تطاردهم ليل نهار لإيداع أموالهم فيها والحصول على الأرباح الضخمة والمكسب الحلال بعيداً عن أرباح الربا فى البنوك الوطنية!!

وتكلم الوزير زكى بدر معلناً الأسرار كاملة بطريقة مسرحية ساخرة وكأنه يقدم عرضاً سينمائيا تم إخراجه بدقة :

ـ هذا صاحب أكبر شركة لتوظيف الأموال فى مصر.. بدأ حياته صبيا فى محل والده الذى يبيع« الكرشة» على الرصيف.. ثم سعى لدخول كلية الطب البيطرى.. ولكنه طرد بعد أن أستنفد سنوات الرسوب.. وانضم للجماعات المتطرفة.. وسافر إلى السعودية وهناك بدأ يخطط لشركة توظيف الأموال وملفه يحمل العديد من المخالفات لقانون النقد والسوق السوداء والإتجار فى العملة وهو مرصود لأجهزة الأمن.

ملف آخر ضخم يحمل اسم «أشرف السعد» تشير تقارير الأمن أن صاحب الشركة تم ضبطه أكثر من مرة فى قضايا تجارة عملة وهو مسجل فى هذا النشاط غير المشروع منذ سنوات وله ملف نشاط دينى فى أمن الدولة وثبت اتصاله بعناصر من الجماعات الإرهابيه مشبوهة.

وأخذ الوزير يعدد المخالفات والوقائع والتهم المنسوبة لأصحاب شركات توظيف الأموال ثم اختتم حديثه قائلاً:

ـ هذا هو ما لدينا.. ونحن متأكدون بالفعل من كل كلمة ذكرت ولدينا المزيد والمزيد.. ولكن ليس هنا المجال للإفصاح عنها الآن..

ووسط هذا الصخب والقلق شاهد أحد المصورين فى صحيفة حزبية معارضة وزير الهجرة الذى يتولى رئاسة المؤتمر ويجلس على المنصة الرئيسية بجوار اللواء زكى بدر وهو مستغرق فى النوم تماماً.. فقام المصور بالاقتراب تدريجياً من المنصة كمن يريد أن يقتنص فريسة وقام بالتقاط صورة للوزير وهو نائم دون أن يدرى!!

كانت هذه الصورة تمثل بالنسبة للمصور سبقاً صحفياً لايعوض وكان يكفى أن تنشرها صحيفته فى صدر صفحتها الأولى« بدون تعليق» ، لتؤكد فشل المؤتمر وبالتالى فشل سياسة الحكومة فى حل مشاكل المصريين فى الخارج!!!

لكن سكرتيرة الوزير اليقظة شاهدت المصور وهو يلتقط الصورة فتوجهت على الفور إلى الوزير النائم لمحاولة إيقاظه لكى يلحق المصور قبل أن تحدث الفضيحة على حد قولها!!

بعد مجهود نجحت السكرتيرة فى إيقاظ الوزير النائم دون أن تثير الانتباه حولها ولكن كان معظم أعضاء المؤتمر يتهامسون فى سخرية ويشيرون إلى بعضهم لمشاهدة الوزير وهو نائم.

ووسط الهمهمة ومحاولات السكرتيرة استيقظ الوزير وعلم بما حدث... فبدأ وجهه يتجهم وبدأت ملامح الانزعاج والغضب ترتسم على جبينه وأخذ يبحث عن المصور وسط الصحفيين وأعضاء المؤتمر فى مشهد كوميدى طبيعى!!

توسل الوزير للمصور بعد أن تتبعه وأخذ يستعطفه قائلاً:

ـ لماذا يا ابنى كده ؟! وأنا أد أبوك.. فين الفيلم بتاع الكاميرا.. هات الفيلم وريحنى وبلاش الأساليب دى!!

ورغم محاولات الوزير رفض المصور فى البدايه تسليم الفيلم لأنه على حد قوله

يقوم بعمله ولم يفعل شيئاً أخطأ فيه.. حيث قام بتصوير الوزراء على المنصة الرئيسية وليست مشكلته أن الوزير كان نائما أم مستيقظا ! !

بعد مساومات عديدة بدأ الوزير يتخذ أسلوبا أكثر حدة وبدأ أفراد الأمن والحراسة داخل المؤتمر يتجمعون لمساندة الوزير. فلم يجد المصور مفراً سوى أن يقوم بالتضحية بأحد الأفلام مقابل الإفراج عنه وتركه يزاول عمله! !

فى اليوم التالى صدرت الصحف وفى إحدها صورة كبيرة للوزير المسئول عن رئاسة المؤتمر وهو نائم فى سبات عميق.. وكانت بالفعل فضيحة بجلاجل للمؤتمر وللوزير والحكومه بأكملها! !

والآن.. لا أدرى لماذا نتحمل أعباء تعيين هؤلاء الوزراء؟!

ولماذا هذه الإنفاقات الإضافية من مرتبات ومخصصات ومكاتب ومساعدين وسيارات وانتقالات وحراسات وو.....!!

لماذا كل هذا ونحن ـ بالفعل ـ لا نحتاج إليهم وليس لهم عمل محدد بل هم أقرب إلى وزراء« ديكور فى الحكومة»! !

أعتقد أنه من الأفضل أن نرفع شعار« ترشيد الوزراء»

بدلاً من الشعار السابق« ترشيد الإنفاق»! ! !

❑

وزراء الحكومة ، هم ملء السمع والبصر ، أسماؤهم محفوظة ووجوههم مألوفة.. نفوذهم واسع ومسئولياتهم كبيرة ، جداولهم مشحونة باللقاءات والأجتماعات والسفريات. هم ـ دائماً ـ فى المقدمة ، يرأسون الوفود ويقودون الاجتماعات ومحل إهتمام وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المحلية والخارجية.

هم يعملون داخل مكاتبهم الفاخرة والمكيفة بعيداً عن الزحام والضوضاء.. يتحركون فى مواكب رسمية ، وتحرسهم أكشاك الأمن وأفراد الحراسة.

أفراحهم يشارك فيها صفوة المجتمع من رجال السياسة والأحزاب ونجوم الفن

والصحافة والأدب. فى أحزانهم يتنافس المعـزون لتقديم واجب العزاء ومواساتهم فى السرادقـات التى تمتلئ عن آخرها وتنهـال آلاف برقيات الـعزاء وإعلانات التـعازى فى الصحف ، وفى المرض يتسابق الجميع للسـؤال عنهم والاطمئنان على صحتهم والدعاء لهم بوافـر الصـحة والعـافيـة ، هكذا.. يتـمـتع الوزراء بوجاهة الـسلطة وبريق الحكم ونعيمه!!

ولاتصـدقوا أحـداً منهم يدعى أنه غـارق فى الأعبـاء والمسـئوليـات وأنه منذ دخل الوزارة لايتمتع بنوم هادئ أو أجازة كاملة !!

وهذه العبارات أصبحت محفوظة ويكررها الوزراء لبعضهم إما خوفاً من الحسد أو لإخفاء الحسرة التى بداخلهم بعد أن خرجوا من مناصبهم!!

وبحق فإن هؤلاء ـ الوزراء ـ مـعذورون.. فالوزير فـى مجتمـعاتنا ليس عليـه رقابة فعلية مثلما يحدث فى الدول العـريقة فى الديموقراطية ، وليس هناك من يقيم أداؤه إذا اجتهد أو أخفق!!

والوزير غالباً لايجـد من يراجعه فى قراراته أو يعـدل مسار تصريحاته المسـتفزة ولا يلومه إذا تسبب فى ظهـور أزمات أو اختناقات يعانى منها الشـعب سواء كان ذلك فى مجال خدمات أو سلع غذائية أو إستراتيجية.

البرلمان لا يستطيع أن يتهم وزيرا ولم يحدث أن حصل استجواب واحد فى مجلس الشعب ـ منذ قيام ثورة يوليو عـام ١٩٥٢ حتى الآن ـ على تأييد المجلس فى اتهام وزير مـهمـا كـانت الوثائق المقـدمـة أو المخالفـات المرتكبـة ، وفى جـميع الأحـوال ينتـهى الاستجواب إلى تأكيد الثقة فى الوزير سواء كان على حق أو باطل!!

ورئيس الوزراء ـ نفسـه ـ لايستطيع أن يراجع وزراءه أو ينتـقدهم.. فهم إمـا كانوا باختياره وبالتالى فتربطهم علاقات شخصـية حميمة وهى بعد أن أثبتت التجارب أقوى من أى علاقات أخرى فى ظـل سيادة مبدأ أهل الثقة وليس أهـل الخبرة ، وإما أن يكون رئيس الوزراء لم يختـر الوزير الموجود مـعه فى الوزارة أصلاً وقـد جاء إلى الوزارة أو فوجئ به أو أنه فرض عليه وفى جميع الحالات لا يستطيع أن يلومه إذا أخطأ لأنه مادام لم يأت به فإن من أتى به هو أقوى منه!!

والصحافة لا تملك إلا النقد أو «حرية الصراخ» كما يقولون وفى بعض الأحيان قد لا تملكها أساساً!!

وحتى فى الصحافة هناك الكثير من المنافقين المستعدين للدفاع عن أى وزير أو مسئول لتأكيد أهمية وجودهم وإنهم يمثلون حائط الصد لأى تهديد خارجى يوجه لمسئول فى الحكومة أو الدولة باعتبارهم رجال الحكومة فى السلطة الرابعة«الصحافة»!!

وهكذا.. يتمتع الوزراء بوجاهة السلطة وبريق الحكم ونعيمه !!

وفجأة يحدث ما لم يكن فى الحسبان .. يخرج الوزير من الحكومة فى التغيير الوزارى وتحدث الصدمة الأولى التى يؤكد معظم الوزراء السابقون أنهم علموا بخروجهم من الصحف أو نشرات الأخبار فى التليفزيون وهم فى مكاتبهم مثلهم مثل أى مواطن آخر علم بخروجهم!!

ويأخذ الوزير السابق فى جمع متعلقاته وفى بعض الأحيان لايجد من يعاونه فى جمعها بعد أن انشغل مساعدوه ومعاونوه فى الاستعداد لاستقبال الوزير الجديد القادم.

وتبدأ رحلة الانتكاسات والجحود فى حياة الوزير السابق.. فيبدأ الحرس ينسحب من مهمته.. ويختفى كشك الحراسة من أمام منزله.. ويعقب ذلك سحب سيارة الوزير الخاصة وكافة السيارات الأخرى التى كانت تحت أوامره.. ويصمت رنين التليفون الذى لم يتوقف هديره صباحاً أو مساء.. ويتقلص عدد المحيطين به أو قد يختفون تماماً !!

ولايترك الوزير وراءه سوى ذكراه وأعماله وسمعته ويتحول إلى عهد ماض يرتبط اسمة بما أنجزه أو أفسده!!

وعلى المستوى الشخصى يبدأ الوزير السابق مرحلة ما بعد الوزارة بأجازة يرتب فيها أوراقه وأوضاعه فى الفترة القادمة بعيداً عن صخب المنصب وبريق الوزارة !!

ويثار هذا السؤال كلما تكرر الإعلان عن إجراء تغييرات وزارية:

أين يذهب الوزراء السابقون؟! وماذا سيفعلون بعد تركهم العمل الوزارى ؟!

الحقيقة أن بعض الوزراء السابقين يعلمون حدوث مثل هذا الأمر ، ويأخذون فى الإعداد له مسبقاً منذ دخولهم الوزارة ، وهؤلاء يكتسبون هذه الخبرة ممن سبقوهم وبالتالى يستعدون لها ويكونون مستعدين لمواجهة هذا الأمر فى أى لحظة!!

يعتمد هؤلاء على علاقاتهم أثناء عملهم الوزارى من خلال الخدمات والمجاملات التى يقدمونها أو يمنحونها لمن يستحق أو لايستحق بهدف الحصول على خدمات مقابلة عند الحاجة أو عقب الخروج من المنصب ، وهم فى هذه الحالة أشبه بمن يحتفظون برصيد فى بنك المجاملات والخدمات للمستقبل.. وهم يؤمنون بالمثل القائل: القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود .. ولكن يفسرونه على طريقتهم: الخدمات المتاحة تنفع فيما بعد الخروج من الوزارة.

وهناك وزراء تنفتح لهم أبواب البزنس بعد خروجهم من المنصب الوزارى ونجدهم يحققون صفقات ضخمة وأرباحا سريعة فى مجالات كانت قريبة من تخصصهم فى الوزارات التى شغلوها ، وهناك وزراء يعتزلون العمل السياسى بعد الخروج من الوزارة.. وهم يعتبرون أنه بنهاية هذه المرحلة يختتم المسئول السابق الهدف الذى حققه بدخوله الوزارة ومن أبرز هؤلاء الوزراء السابقين الذين اعتزلوا العمل الوزارى بعد خروجهم الدكتور حلمى الحديدى وزير الصحة والأمين العام المساعد للحزب الوطنى سابقاً والمهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان السابق.

وهناك وزراء يعودون إلى وظائفهم السابقة وأغلبهم من المهنيين مثل الأطباء والمهندسين والمحامين الذين أغلقوا عياداتهم ومكاتبهم عقب دخولهم الوزارة وبمجرد أن غادروها عادوا مرة أخرى إلى حيث كانت مهنهم الحرة.

وهناك وزراء عادوا إلى الجامعات والمعاهد يدرسون فيها باعتبارهم ـ أساساً ـ أساتذة جامعات ولهم مقرراتهم ومؤلفاتهم ومناصبهم الجامعية التى يحرصون عليها باعتبارها هى الأصل فمنها بدأوا وإليها يعودون!!

وهناك وزراء يعودون إلى الجهاز البيروقراطى الحكومى سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين ويظلون محتفظين بمراكز مرموقة بعد خروجهم من الوزارة مثل الدكتور

عبدالقادر حاتم وزير الإعلام الأسبق الذى أصبح مشرف عاماً للمجالس القومية المتخصصة والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق الذى تولى أيضاً رئاسة المجالس القومية بعد خروجه من الوزارة.

وهناك وزراء ينتقلون من عملهم الوزارى إلى مناصب سياسية أخرى رفيعة المستوى داخل جهاز الرئاسة مثلما حدث مع المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق والذى تم تعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية.

وهناك آخرون يتحولون من عملهم التنفيذى كوزراء فى الحكومة إلى العمل التشريعى داخل مجلس الشعب أو الشورى.. ومن أبرز هؤلاء الدكتور على لطفى رئيس الوزراء والدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات الاجتماعية والتى تم انتخابها وكيلة لمجلس الشعب لعدة دورات والدكتور مصطفى كمال حلمى نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم الأسبق والذى تم تعيينه رئيساً لمجلس الشورى بعد خروجه من الوزارة.

خلال الفترة من المجلس الوزارى والمشكل فى ١٤ مايو ١٩٧١ وحتى المجلس المشكل فى ١٤ مايو ١٩٨٠ حمل ١٧٤ شخصاً بطاقة«وزير» وتشير الدراسات إلى أن هناك ٣٩ وزيراً أى نحو ٢٢,٤٪ من الإجمالى العام تولوا مراكز عليا داخل الجهاز البيروقراطى بعد تخليهم عن الوزارة عمل ٥٩٪ منهم فى ديوان رئاسة الجمهورية أو فى وظائف مرموقة فى أجهزة الحكومة. وأنه من بين هؤلاء عين ثلاثة وزراء سابقين محافظين وذلك فى اليوم الأخير لإعفائهم من مناصبهم الوزارية. فى حين تولى وزير رابع منصب محافظ البنك المركزى وهو الدكتور صلاح حامد بينما عين الخامس مستشاراً لرئيس الوزراء.

أما الجهاز الثانى الذى اتجه إليه الوزراء السابقون فكان مجلس الوزراء نفسه. حيث ظل ٣٠ وزيراً بنسبة ١٧,٢٪ من إجمالى وزراء السادات يشغلون مناصب وزارية بعد عام ١٩٨١ منهم المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات السابق والمهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة السابق والدكتور جمال السيد وزير الإنتاج الحربى

السابق وحسب الله الكفراوى وزير التعميروالإسكان السابق وآمال عثمان وزير الشئون الاجتماعية السابقة.

أما الدكتور بطرس غالى فقد انتقل إلى نيويورك لشغل منصب السكرتير العام للأمم المتحدة بعد ما سبقه الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد فى انتخابه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية.

وحيث إن الجامعات المصرية أحد أهم مصادر ترشيح الأساتذة للوزارات سواء فى عهد عبدالناصر أو السادات أو مبارك. فقد استأنف ٢٦ وزيراً يمثلون ٩ ,١٤٪ من وزراء عهد السادات عملهم كأساتذة جامعات بعد تركهم الوزارة.

وهناك نحو ٤٦٤ وزيراً منذ قيام ثورة يوليو منهم مجموعة خضعت للبحث تحددت جهه وظائفهم بعد ترك المنصب الوزارى وهم يشكلون ٦ ,٥٤٪ من وزراء عهد السادات. وكانت نسبة ٩ ,٦٪ أى ١٢ وزيراً فى عشر سنوات هم الذين اتجهوا لقطاع الأعمال بعد خروجهم من الوزارة مباشرة وتوزع الباقى على النحو التالى:

- ١٧ وزيراً لاتوجد عنهم أية معلومات ويمثلون ٦ ,١٢٪ من إجمالى وزراء عهد السادات.

- ٧ وزراء بنسبة ٤٪ انتقلوا إلى رحمة الله.

- ٦ وزراء عاطلون بلا عمل يمثلون ٤ ,٣٪.

أما قطاع البنوك فقد استأثر بـ ٧ وزراء سابقين سواء كقيادات فى البنوك أو مديرين لهم شأنهم ونالت البنوك الخاصة الاستثمارية ٦ وزراء بينما اكتفى بنك حكومى بقبول وزيرواحد.

عمل ثلاثة وزراء كمستشارين فى مكاتب خاصة أو لدى شركات كبرى أو صغرى.

عاد خمسة وزراء لممارسة القانون مرة أخرى وثلاثة للسلك القضائى.

عمل بقطاع المحاسبة وزير واحد.

انتقل خمسة وزراء للعمل بمنظمات الأمم المتحدة ليحملوا جواز السفر الأزرق ، وثلاثة عملوا بالسلك الدبلوماسى ومثلهم رشح نفسه ليدخل الصف القيادى الأول بالحزب الوطنى الحاكم.

والحقيقة أن هناك ٤٣ وزيراً من وزراء عهد السادات عادوا إلى الوظائف نفسها التى كانوا يشغلونها قبل انضمامهم إلى الوزارة مباشرة وتوزع هؤلاء بين ١٨ وزيراً عادوا للتدريس فى الجامعة و١٢ عادوا للجهاز البيروقراطى فى الدولة و٣ للسلك الدبلوماسى ومثلهم للقضاء واثنان لمجلس الشعب ووزير لإحدى منظمات الأمم المتحدة وآخر لممارسة القانون مجدداً وبعبارة أخرى فإن الـ ٤٣ وزيراً مثلت لهم فترة الوزارة أجازة من أعمالهم سرعان ما عادوا إليها بعد انتهاء فترة الأجازة التى عملوا فيها كوزراء!![(١)].

وفى بحث آخر حول الوظيفة النهائية التى استقر فيها وزراء عهد السادات اختلفت النسب وتباينت وكانت الوظيفة بعد ترك الوزارة مباشرة غير الوظيفة بعد عدة سنوات. فإن كان قطاع الأعمال والبيزنس استأثر بنسبة ٦,٩٪ من الإجمالى بعد ترك الوزارة مباشرة فإنه ارتفع إلى ١٤,٤٪ كوظيفة نهائية أى أن نحو ٢٥ وزيراً التحقوا بقطاع الأعمال وإذا أضفنا إلى قطاع الأعمال والبزنس المناصب الكبرى فى البنوك والقطاع الاستثمارى والخاص يرتفع عدد الوزراء الذين دخلوا مجال البزنس إلى ٣٥ وزيراً أى بنسبة ٢٠٪.

ويرى البعض أن الوزراء الذين عملوا كمستشارين أو فى مكاتب محاسبة سواء خاصة بهم أو عند غيرهم يصنفون على أسس الوزراء الذين يعملون بقطاع الأعمال وعلى ذلك ترتفع نسبتهم إلى ٤٢ وزيراً أى بنسبة ٢٤٪.

ومن الغريب أن نسبة البطالة بين الوزراء ارتفعت بدورها بشكل يؤكد أنها تتماشى مع ارتفاع معدلات البطالة عموماً. فقد ارتفع عدد الوزراء السابقين بدون عمل من ٦ وزراء (٣,٤٪) إلى ١٣ وزيراً (٧,٥٪).

(١) الأرقام السابقة من دراسة أجرتها د. مايسة الجمل حول الوزراء السابقين.

وزادت أعـداد الذين فـارقـوا الحيـاة من ٢٢ وزيراً إلى ٢٥ وزيراً بنسـبـة ٤ , ١٤٪ واكتفى الجـهاز الحكومى بتوظيف ١٧ وزيراً والجامـعة ١٥ وزيراً. أما الوزراء الذين لم يتم الاستدلال على معلومات توضح مكانهم الوظيفى فقد زادوا من ٢٢ وزيراً إلى ٢٥ وزيراً. وغالبـاً فإن هؤلاء يحسـبون على فـئة «بدون عمل» حـيث اكتفـوا بقضاء بقـية حياتهم بعيداً عن الأضواء ، واتضح من الدراسة أن ٤٦ من وزراء عهد السادات نجحوا فى الاحتفـاظ بالوظيفة نفسـها التى انتقلوا إليهـا بعد تركهم الوزارة على حـين تغيرت وظائف ٧٩ وزيراً من الوزراء الذين تـتوافـر عنهـم المعلومـات عن تلك الوظيـفـة التى شغلوها بعد تركهم الوزارة مباشرة وقـد شد الوزراء الذين انتقلوا لقطاع الأعمال انتباه الراصدين لعـمل الوزراء السابقين مما جعلهم يعـزون ذلك إلى أن التدخلات الوظيـفية بين قطاع الأعمـال والجهـاز البيروقـراطى تستحق قـدراً من الاهتمـام فمن بين الـ ١٣ وزيراً الذين انتـقلوا إلى قطاع الأعمـال ليتـخذوه وظيـفة نهـائية لهم ،كـان هناك سـتة يحتلون مناصب عليا فى الجهاز البيروقـراطى تولوها بعد تركهم منصب الوزارة مباشرة وخـمسـة ظلوا فى مناصبـهم الوزارية بعـد عام ١٩٨١ ثم انتـقلوا بعـد ذلك إلى قطاع الأعمال واثنان انتـقلا من السلك الدبلوماسى الجامعى إلى هذا القطاع أيضـاً من مجال الأعمـال المحاسبية. أى أن إحدى عـشرة حالة من الحـالات الأربع عشرة التى غـيرت وظائفـهـا وانتقلت إلـى قطاع الأعمـال أو ٦ , ٧٨٪من هذه الحـالات قـد انـتـقلت من المناصب العليا داخل الجهاز البيروقراطى التـى تولتها بعد ترك المنصب الوزارى.

فى حين أن الانتقال من الاتجاه العكسى لم يشهد سوى حالة واحدة انتقل فيها وزير سابق من قطاع الأعمال إلى أعلى المناصب فى الأجهزة البـيروقراطية التابعة للوزارات. أما بالنسـبة للوزراء الذين ظلوا فى مناصبـهم بعد عام ١٩٨١ ثم انتـقلوا بعد ذلك إلى وظائف أخرى فقد انتقل ٢٠ وزيراً منهم ٨ , ٢٧٪ إلى قطاع الأعمال.

وتكشف الوظيفة النهائية التى استقر فيها أعضاء النخبة الوزارية فى عهد عبدالناصر عن النمط نفسه الذى سار عليه وزراء السادات باستثناء قطاع الأعمال والبيزنس. فمن بين ١٣١ وزيراً فى عهد عـبدالناصر شملتهم الدراسـة التى وقفت عند عام ١٩٦٨ ظل ٣١ وزيراً (٧ , ٢٣٪) فى مناصب وزارية بعد عام ١٩٦٨ .

وكان الجهاز البيروقراطى والاتحاد الاشتراكى الجهتين اللتين استأثرتا بالعدد الأكبر من الوزراء بعد تركهم مناصبهم الوزارية ، حيث عمل فى كل منهما ١٢ وزيراً أى ٩,٢٪ من إجمالى وزراء عهد عبدالناصر وتبع ذلك السلك الجامعى الذى عمل فيه ٩,٨٪.

ولايظهر قطاع الأعمال أية حالات كمستقر وظيفى للوزراء فى عهد عبدالناصر ولكن من الغريب أن الـ ٢٢ وزيراً الذين استمروا كوزراء فى عهد أنور السادات انتقل خمسة منهم إلى قطاع الأعمال بعد خروجهم من وزارة السادات بل وأتخذ هؤلاء قطاع الأعمال والبيزنس وظيفة نهائية لهم. وعلى ذلك فإن قطاع الأعمال بشكل عام قد استأثر بنحو ٣٣,٣ ٪ من الوزراء الذين عملوا فى ظل حكم عبدالناصر وأنور السادات.

هناك بلا شك وزراء محظوظون فضلاً عن الوظيفة النهائية التى استقروا فيها ألحقتهم الدولة أو حتى ظروفهم بوظائف إضافية فهناك ١٨,١٪ من الحالات الصحيحة تولوا رئاسة مجالس إدارات البنوك و٢١٪ تولوا رئاسة مجالس إدارات الشركات. وكان من بين هؤلاء ١٩ وزيراً فى عهد الرئيس السادات منهم ١٧ ترأسوا مجالس إدارات بنوك خاصة ومشتركة ،كما تولى ٢٢ وزيراً سابقاً رئاسة مجالس إدارات الشركات منهم ١٦ فى شركات خاصة ، وفى هاتين المجموعتين كان هناك وزير سابق واحد رأس مجلس إدارة بنك وشركة فى آن واحد.

وتولى اثنان من التسعة عشر وزيراً سابقاً ممن ترأسوا مجالس إدارات البنوك هذا المنصب نفسه قبل دخول الوزارة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى عشرة من الـ ٢٢ وزيراً الذين ترأسوا مجالس إدارات الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى حين ترأس أثنان فقط من وزراء السادات مجالس إدارات بنوك عامة قبل دخولهما الوزارة فقد تولى ٣٧ وزيراً رئاسة مجالس إدارات شركات القطاع العام قبل الانضمام للوزارة ، ويعنى ذلك أن ٩٥٪ من الوزراء السابقين الذين ترأسوا مجالس إدارات البنوك لم يشغلوا هذا المنصب إلا بعد تركهم الوزارة فى حين

أن ٥٤,٥٪ من الـ ٢٢ وزيراً السابقين الذين ترأسوا مجالس إدارات الشركات تقلدوا هذا المنصب لأول مرة بعد تركهم الوزارة.

لذلك يرى الباحثون عن عمل الوزراء السابقين هذه الحقيقة بكل وضوح وهى أن مجلس الوزراء أصبح بمثابة قناة توصل إلى بعض أهم المراكز الاقتصادية فى مصر.

وبلا شك أن بقاء الكوادر النخبوية نفسها داخل النخبة السياسية التنفيذية فى مصر فى عهدى عبدالناصر والسادات قد حد بشكل كبير من عملية تداول النخبة فى الحياة السياسية المصرية ، وقد حافظت على ذلك عملية إعادة التدوير التى خضعت لها والتى اتضحت فى المصادر الوظيفية والسياسية لتجنيد أفرادها من جانب وكذا فى المستقر الوظيفى والسياسى الذى يتجه إليه أفراد النخبة الوزارية بعد تركهم مناصبهم.

وتكشف عملية إعادة التدوير عن أن ظاهرة «الخروج من صفوف النخبة» هى ظاهرة غير معروفة بصفة عامة فى مصر. لأن ما يحدث هو عملية ينتقل أفرادها داخل الإطار الأوسع للنخبة وليس عملية استبدالهم بآخرين ، فمن الناحية الوظيفية تعد المناصب البيروقراطية العليا مصدراً رئيسياً لتجنيد أفراد النخبة الوزارية كما أن الوزراء السابقين يتجهون إلى هذه المناصب بعد فقدانهم مناصبهم الوزارية والوضع نفسه ينطبق على حزب الحكومة كمصدر لتجنيد أفراد النخبة الوزارية ومستقر لهم بعد انتهاء فترة توزيرهم!!

وعلى صعيد الدائرة النخبوية الأوسع نطاقاً فإن الحصول على منصب وزارى فى مصر يمهد الطريق إلى دخول دوائر النخبة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية وهى الدوائر نفسها التى تعد مرة أخرى مصدراً مهماً لتجنيد أفراد النخبة السياسية.

وهكذا فإن الوزراء الذين اتجهوا لقطاع الأعمال من الحقبة الناصرية لم يدخلوا هذا المجال إلا فى عهد السادات وإن كانت المعلومات المتاحة لم تقدم أنواع الوظائف أو مجال البيزنس الذى اشتغلوا به ،كذلك فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن مجموعة كبيرة من الوزراء سواء من العهد الناصرى أو العهد الساداتى انتقلوا بعد ترك المناصب الوزارية إلى مجالات بيزنس متعددة سواء من خلال تأسيس الشركات الخاصة بهم

وبأسرهم أم من خلال مشاركتهم فى تأسيس العديد من الشركات الاستثمارية والتى طفت فى الحياة السياسية المصرية فى عهد السادات حتى منتصف الثمانيات.

من أبرز هؤلاء الوزراء الذين عملوا فى مجال الأعمال زكى هاشم والذى كان وزيراً للسياحة فى السبعينيات ولدية مساهمات فى ثلاث شركات هى النيل للفنادق والسياحة وبنك الاعتماد والتجارة والمتحدة للأثاث كرومكيس.

وكذا عبدالجليل العمرى الذى بلغت مساهماته نحو ١,٦ مليون جنيه فى شركات جنرال موتورز والمجموعة العربية للاستثمار والمجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والإستشارات المالية.

والدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق والذى ساهم فى شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية والإسلامية للاستثمار والتنمية فى نوفمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٨٣.

وكمال رمزى ستينو الذى تولى الوزارة ست مرات والذى شغل منصب نائب رئيس الوزراء خلال الفترة من ٢٥ مارس ١٩٦٤ حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ والذى وجه استثماراته فى مجال المطاعم.

ومحمد عبدالله مرزبان الذى عمل وزيراً للتموين والتجارة الداخلية فى عام ١٩٦٨ ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى بداية السبعينيات والذى تعددت نشاطاته الاستثمارية فى مجال الأعمال ، من خلال تلك المشاركة فى بنك الاعتماد والتجارة ـ مصر. وكذا الحصول على سبعة توكيلات تجارية أوروبية من سويسرا وألمانيا وفرنسا وهولندا وإنجلترا ودول أخرى. والمساهمة فى شركة كوليجت وبالموليف مصر والشركة المصرية للنقل والشحن والتفريغ.

وأحمد أبو إسماعيل وزير المالية الأسبق والذى يساهم فى أربع شركات استثمارية فضلاً عن رئاسته لمجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية ومن هذه الشركات شركة البحيرات المرة للاستثمار وشركة سمنود للنسيج والوبريات وشركة لصناعة المواسير ومنتجات البلاستيك.

وسعد الشربينى وزير الحكم المحلى فى عهد السادات والذى توفى منذ عدة سنوات

وكـانت لديه استـثمـارات فى عدة شـركات مـثل الدقهـلية للأمن الغـذائى والدقهليـة للطباعة والنشر والسنبلاوين لمشروعات الأمن الغذائى.

والدكتور عبدالعزيز حجـازى رئيس مجلس الوزراء الأسبق والذى يساهم فى ستة شركات كبرى فضلاً عن المكتب الاستثمارى الذى يملكه بمنطقة الزمالك.

ومحمد حامد محمـود وزير الحكم المحلى الأسبق والذى تبلغ استثماراته المعلنة فى ثلاث شركات فقط أكثر من ٢ مليون جنيه.

وهناك المهندس عـثمان أحـمـد عـثمـان وهو الوزير الوحـيـد الذى أتى من قطاع الأعمال منذ عـام ١٩٥٢ حتى عهد الرئيس السـادات وبلغت مساهماتـه فى الشركات الاسـتـثـمارية بـعد خـروجه من الوزارة حـوالى ٥٠ مليـون جنيـه فى ١٥ شركـة قطاع استثمارى وخاص.

والدكتور عبدالمنعم الصاوى مساهماته مـوزعة على ٤ شركات استثمارية وقد تولى أبناؤه إدارة شركاته بعد وفاته.

والمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب الأسبق فى السـبعينيات تبلغ استثماراته عدة ملايين بالإضافـة إلى عدة مزارع لتربية الخيول والحيوانات كـان يتولى إدارتها قبل وفاته.

ومنصور محمد حسن وزير الإعلام الملقب بتاجر العطور فى عهد الرئيس السادات تبلغ مساهماته فى عدد من الشركات عدة ملايين من الجنيهات.

والدكتـور حامد السايح وزير الاقـتصاد الأسـبق وتبلغ استـثـماراته فى قطاع البنوك أكثر من ٥٠ مليون جنيه.

والدكتـور مصطفى كامل السعـيد وزير الاقتصـاد الأسبق والذى لديه استـثمارات مـوزعة على خـمس شـركات هى ديرب نجم للاسـتـثـمـارات وبنك الشـرقيـة الوطنى والشركة الشرقية للمقاولات وشركة الوادى للصابون.

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل هناك علاقة بين اسـتثمارات الوزراء وبين مواقعهم

فى الوزارة أو بعبارة أخرى : هل إستفاد الوزير من موقعه السابق حتى يتحول إلى رجل أعمال ناجح.. صحيح أن هناك وزراء كانوا ينتمون لقطاع الأعمال مثل عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى وصلاح حسب الله وفؤاد سلطان وغيرهم.. لكن فى نفس الوقت هناك وزراء لم يسبق لهم ممارسة أية أعمال فى التجارة والبيزنس وهو ما يعزز هاجس استفادة الوزير من موقعه!!

وبالنسبة لمجال البيزنس أيضاً تشير البيانات المتوافرة عن نحو ٦٠ وزيراً سابقاً تولوا مناصب وزارية فى عهد الرئيس مبارك إلى أنهم اتجهوا إلى هذا المجال أولاً ويليه فى الترتيب العودة للجهاز البيروقراطى[1] ثم العودة للجامعات بالنسبة لأساتذة الجامعات.

الوزراء الذين احتلوا الترتيب الأول فى اختيار الوزراء طبقاً للإحصاءات بنسبة ٦٠ ,٢٥٪ من عدد الوزراء، ممن أحيلوا للتقاعد فى عهد الرئيس مبارك ـ لديهم مشروعاتهم وتجارتهم. وكلها رابحة وتدر دخولاً عالية والمثير أن معظم هذه المشروعات ترتبط إلى حد كبير بمشروعات كانت تقع فى نطاق مهامهم بالوزارة.

ونظراً لعدم وجود قانون يحدد أعمال الوزير بعد خروجه من الوزارة فإن الدخول فى مجال البيزنس يكون بعد أيام أو أسابيع على الأكثر من تاريخ ترك المقعد الوزارى. فمن بين ١٧ وزيراً يمثلون ٦ ,٢٥٪ من إجمالى عدد وزراء الرئيس مبارك الذين تم تغييرهم. أرتبط وزيران(أحدهما كان وزيراً للاقتصاد والآخر وزيراً للداخلية) بالعمل لدى شركات توظيف الأموال. حيث ارتبط الأول بشركة السعد للاستثمار والثانى مع شركة الريان لدرجة أنه كان يسير خلف أحمد الريان !!.

واتجه ثلاثة وزراء لمجال البيزنس الخاص بشركات الصرافة حيث ساهموا فى إنشاء ٣ شركات تعمل فى القاهرة والمحافظات ومن بين هؤلاء وزير اقتصاد سابق ونائب لرئيس الوزراء ووزير سياحة وطيران مدنى.

وانفرد وزيران فى العمل بمجال صفقات دولية ضخمة مع عدة شركات عالمية ،

(١) هو ما يسميه البعض حفاظ الحكومة على رجالها من خلال تعيينهم فى مناصب عليا.

بينما اتجه نحو ثلاثة وزراء آخرين يتابعون استثماراتهم فى الخارج والتى تقدر بعدة ملايين على رأسهم وزراء البترول السابقين.

واتجه وزير سابق لمجال تجارة الأراضى وآخر للاستثمار فى قطاع السياحة وثالث فى أنشطة تجارية متعددة ، واستطاع وزير سابق من خلال مكتبه الاستشارى جنى أموال طائلة من وراء أزمة بنك الاعتماد والتجارة ويقع مكتبه فى حى الزمالك.

ويعد مجال الاستشارات هو القاسم المشترك لعدد من الوزراء لدرجة أن مكتباً استشارياً واحداً ، خرج منه رئيس وزراء ، ورئيس لمجلس الشعب وآخر وزيراً للاقتصاد.

ويستفيد الوزراء من خلال مكاتبهم الاستشارية بعلاقاتهم السابقة داخل الحكومة. حيث تسند إليهم مهام إعداد دراسات جدوى للمشروعات الحكومية العملاقة. وقد أسفر هذا الاتجاه ذات مرة عن تورط وزير سابق للمواصلات فى عقد ضخم لهيئة التليفونات.

وترتبط بمجال المكاتب الاستشارية نقطة خطيرة أخرى تتعلق بوجود علاقة ما غير مباشرة بين الوزير والمكتب الاستشارى من خلال أحد أقاربه أو أحد أفراد أسرته.

وإن كان وزراء عهد مبارك نسبة كبيرة منهم اتجهوا للعمل بالبيزنس بعد خروجهم من الوزارة ، وكترتيب أول فإن هناك ٩ ,٦٪ فقط من وزراء عهد السادات اتجهوا لنفس المجال ثم ارتفعت النسبة إلى ٤ ,١٤٪ مع نحو ٢٥ وزيراً من بين ١٧٤ وزيراً فى عهد السادات. وبالنسبة لوزراء عبدالناصر فقد شكل الاتجاه لقطاع الأعمال نسبة قليلة لم تتعد ٨ ,٣٪.

ويتضح مما سبق أن اتجاه العمل فى مجال البيزنس بالنسبة لوزراء المعاش فى ارتفاع مستمر. حيث بلغ ٨ ,٣٪ من إجمالى الوزراء فى عهد عبدالناصر ثم ٤ ,١٤٪ فى عهد السادات ثم ٦ ,٢٥٪ فى عهد مبارك. وهو ما يعنى أنه فى حالة إجراء أى تغيير وزارى قادم سوف يتجه ما لايقل عن ٣٠٪ من الوزراء المتقاعدين للعمل فى مجال البيزنس الخاص بهم!!

كما يتسابق رجال الأعمال على تعيين الوزراء والمسئولين السابقين لديهم ليس بهدف الاستفادة من خبراتهم فقط وإنما للانتفاع بعلاقاتهم وصداقاتهم لكبار المسئولين فى تسهيل الإجراءات والتراخيص اللازمة لعمل مشاريعهم.

ويكفى أن نذكر واقعة واحدة للتدليل على ذلك.. فعندما ذهب الرئيس حسنى مبارك فى شهر أكتوبر ٢٠٠٠ لتفقد مشروع توشكى وما مدى الالتزام بتطبيق البرامج المحددة. وقف على المنصة وزير سابق خرج عند تشكيل حكومة الدكتور عاطف عبيد ليشرح أحد الإجراءات بصفته ممثلا لمجموعة الوليد بن طلال فى مصر والتى قررت استصلاح وزراعة ٦٠٠ ألف فدان فى منطقة توشكى.

وكان الوزير السابق فى ذلك الوقت يشغل أيضاً منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهو منصب اقتصادى عربى رفيع يشغله بعد ترشيح من الحكومة المصرية.

ولكن الوزير السابق أخذ يتحدث بطريقة غير ملائمة قائلاً: ومجموعة الوليد بن طلال على الاستعداد للقيام باستثمارات جديدة فى مصر ونحن مستعدون للمبادرة وبدء التنفيذ.. ونحن لدينا إمكانات ضخمة يمكن توجيهها إلى مصر للمساهمة والمساعدة.

ولم يرتح الرئيس مبارك لأسلوب هذا المسئول السابق فى الحديث بهذه الطريقة وكأنه يستعرض أموال موكله (الوليد بن طلال) والذى يتحدث باسمه.. وقد كان هذا الوكيل ما هو إلا أحد وزراء حكومة الدكتور الجنزورى منذ شهور قليلة!!

فقاطعه الرئيس قائلاً:

تحدث فى الموضوع مباشرة ولاداعى للاستهلال.

وهنا ارتبك الوزير السابق وعلم أنه أخطأ وبدأ على الفور فى العودة إلى الموضوع الذى طلب منه أن يتحدث عنه.

وبالمناسبة فإن هذا الوزير السابق يعتبر من أكثر الوزراء قبولاً لدى الرأى العام وقد حظى بتأييد وإعجاب وسائل الإعلام وبخاصة رجال الصحافة على أسلوبه فى إدارة

وزارة التموين وكمحافظ سابق للإسماعيلية وقد رشحه البعض لتولى رئاسة الوزراء عقب تغيير حكومة الجنزورى فى عام ١٩٩٩ ولكنه خرج تماماً من التشكيل الوزارى فى حكومة عبيد ، ويبدو أن ذلك سبب له إحباطا نفسيا فقبل عرض أحد الأمراء العرب أو مهمة إجراء الدراسات اللازمة بمشروعه الضخم فى منطقة توشكى.

وهناك أستاذ جامعى تولى منصب الوزارة منذ نحو عشر سنوات وأمضى فى موقعه كوزير شهوراً قليلة عاد بعدها إلى كليته الجامعية أستاذاً مرة أخرى. ولكنه ظل يتعامل بمنطق«أنا الوزير» ففقد علاقاته مع زملائه وطلابه. وظل أهم ما يحرص عليه هو جواز السفر الأحمر الذى يحمله الدبلوماسيون والوزراء.

وبدأت الأزمة عندما انتهت صلاحية جواز السفر الأحمر وعند تجديده فوجئ بالموظف المختص يخطره بعدم إمكانية إصدار الجواز الجديد من نوعية الباسبور الأحمر، بل سيصدر جواز سفره عاديا.. فثارت ثائرته وهدد العاملين وطلب مقابلة الوزير المختص الذى أفهمه بدبلوماسية ولباقة أن قانوناً جديداً قد صدر اشترط أن يكون جواز السفر «أحمر» اللون للوزراء أو الوزراء السابقين الذين قضوا فى منصب الوزير أربع سنوات على الأقل. وبما أن سيادته أمضى فى الوزارة ربع هذه المدة تقريباً فإنه لا يجوز أن يحمل جواز السفر الأحمر!!.

وفى النهاية عاد الوزير السابق إلى الموظف المختص مضطراً وقبل جواز السفر العادى الأخضر اللون ، ولكن أراد ملتمساً من الموظف أن يسجل له فقط فى خانة الوظيفة «وزير سابق» وبالطبع الموظف رفض لأنه لا توجد وظيفة اسمها «وزير سابق» وبصعوبة شديدة وافق الوزير السابق على أن يحمل جواز سفره وظيفته كأستاذ جامعة متفرغ.

الغريب فى الأمر أن لقب أستاذ الجامعة لا يعادله أى لقب آخر كما يقول الأساتذة فى كل مناسبة ولكن هذا ما يحدث لبعض أساتذة الجامعات من الوزراء السابقين ، حيث يعتبر هؤلاء منصب الوزارة ومقعدها هو قمة الآمال والأحلام وبخروجه من الوزارة يصبح عاجزاً عن التكيف مع الوضع الجديد أو وضع أستاذ الجامعة، فقط

وبالتالى يرفض أن ينسى أنه أصبح وزيراً سابقاً، ويظل يردد دائماً : أنا «الوزير» ويعجز أن يدرك أن عليه أن يتمسك بوظيفة ومكانة أستاذ الجامعة فقط!!.

ومن أكثر المناصب التى يتنافس عليها الوزراء السابقون تولى رئاسة البنوك سواء كانت خاصة أو استثمارية أو مشتركة. ومع تفشى هذه الظاهرة أصبحنا نسمع عن بنوك يتم حجزها خصيصاً لوزراء سيتم تغييرهم فى أول تعديل وزارى. والنتيجة وجود ما يقرب من عشرة وزراء سابقين يحتلون منصب رئيس مجلس الإدارة خاصة بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك التجارية. وعلى سبيل المثال فإن د. حسن عباس زكى وزير الاقتصاد فى فترة الستينيات يرأس مجلس إدارة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية منذ أكثر من عشر سنوات رغم أن عمره تجاوز ٨٥ عاماً. كما يرأس مجالس إدارات عدة شركات أخرى متخصصة فى مجال السياحة والتأجير التمويلى وغيرها ويشرف كذلك على إدارة استثمارات أموال التأمينات والمعاشات فى بورصة الأوراق المالية وعلى صناديق الاستثمار الثلاثة التابعة لها التى تبلغ رؤوس أموالها ٩٠٠ مليون جنيه.

والمهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الأسبق يتولى رئاسة مجلس إدارة البنك المصرى التجارى(بنك الإسكندرية الكويت الدولى سابقاً) رغم أن خبرته الأساسية فى مجال الصناعة وليس فى مجال إدارة الأموال والاستثمارات ، كما يرأس عبدالوهاب مجالس إدارات شركات أخرى من بينها شركة الزجاج والبلّور ومجموعة القاهرة المالية التى تمتلك شركات متخصصة فى مجال إدارة صناديق الاستثمار والمحافظ المالية وترويج الاكتتاب وضمان الأسهم المطروحة للبيع وإدارة السجلات وغيرها.

ويرأس الدكتور محمد الرزاز وزير المالية السابق مجلس إدارة بنك الاستثمار العربى الذى يجمع بين مساهمات عربية عدة من بينها مصر وليبيا والإمارات العربية وغيرها. فى حين يشغل محمود محمد محمود وزير الاقتصاد السابق منصب رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات وقد تم مد خدمته لمدة ثلاث سنوات مؤخراً رغم تجاوزه الستين عاماً بكثير.

ومن الوزراء السابقين الذين يرأسون مجالس إدارات بنوك فى الوقت الحالى

الدكتور صلاح حامد وزير المالية الأسبق ومحافظ البنك المركزى السابق والذى يرأس مجلس إدارة بنك مصر إيران للتنمية الذى تساهم فيه مصر بنسبة ٨٠٪ وإيران بنسبة ٢٠٪ ويرأس الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق مجلس إدارة بنك مصر أمريكا الدولى. وهذا الأمر لم يقتصر فقط على الوزراء السابقين فى قيادة البنوك ، حتى وإن كانوا غير متخصصين فى هذا المجال فقد اقتحم رؤساء الوزارات السابقون هذا المجال ، على سبيل المثال فإن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فى عهد الرئيس أنور السادات يتولى منذ سنوات عديدة منصب رئيس مجلس إدارة المصرف العربى الدولى ويتولى الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير المالية فى فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ورئيس الوزراء فى فترة لاحقة رئاسة مجلس إدارة بنك التجارة والتنمية (التجاريون) وكان الراحل الفريق كمال حسن على رئيس الوزراء الأسبق قد تولى رئاسة مجلس إدارة أحد البنوك التجارية فى وقت سابق.

ومن بين الدراسات العديدة التى تتبعت مصائر الوزراء السابقين نختار للقارىء هذه الفقرات من كتاب «النخبة الحاكمة فى عهد الثورة» ١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠ وذلك من الفصل الذى عنوانه «أين يذهب الوزراء السابقون» يقول الدكتور الجوادى:

(١) يعملون كمحافظين

* اختير الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيراً للتنمية الشعبية فى ١٩٨٢، وبعد خروجه من الوزارة فى تعديل محدود فى مارس ١٩٨٣ اختير محافظاً للقاهرة قبل أن يعود إلى الوزارة وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

* فى عهد السادات تصادف أن تكرر أن يتولى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ الوزارة مرتين ، وعند خروجه من الوزارة فى كل مرة كان يعين محافظاً ، فى المرة الأولى عين محافظاً للقاهرة فى أبريل ١٩٧٤، وفى المرة الثانية عين محافظاً للجيزة فى مايو ١٩٨٠.

* فى نفس الوقت أيضاً (مايو ١٩٨٠) عين المهندس توفيق كرارة عند خروجه من الوزارة محافظاً للدقهلية ، وكان قد تولى نفس المنصب قبل دخوله الوزارة.

* يحدث أيضاً أن يعين الوزراء السابقون بعد فترة من تركهم الوزارة محافظين، وقد حدث هذا مع محمد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية الأسبق الذى عين محافظاً للقاهرة ، وكان قد تولى منصب المحافظ فى دمياط والإسكندرية قبل توليه الوزارة.

وحدث هذا أيضاً مع سعد الشربينى الذى عاد محافظاً للدقهلية بعد فترة من خروجه من الوزارة كوزير للتنمية الشعبية.

وحدث هذا أيضاً مع الدكتورين نعيم أبو طالب (مايو ١٩٨٠) الذى عين محافظاً للإسكندرية بعدما كان وزيراً، وعبد الحميد حسن (١٩٨٢) الذى عين محافظاً للجيزة بعد أن كان رئيسا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد خروجه من مجلس الوزراء للمرة الثانية فى مايو ١٩٨٠.

(٢) يتبادلون المواقع مع خلفائهم فى الوزارة

النموذج القريب هو نموذج الدكتور محمد الرزاز وزير المالية ، الذى عين رئيساً لبنك الاستثمار العربى خلفاً للدكتورة نوال التطاوى التى عينت فى نفس يوم خروج الرزاز وزيرة للاقتصاد.

وعلى حين جاء الدكتور إسماعيل سلام ليخلف وزيرين للصحة والسكان هما على عبد الفتاح المخزنجى وماهر مهران ، فإن ماهر مهران (وحده) خلفه فى رئاسة اللجنة فى مجلس الشورى.

تكرر هذا من قبل مع وجيه شندى وفؤاد هاشم فى أغسطس ١٩٨٢، حيث عين الدكتور وجيه شندى رئيس بنك الاستثمار العربى وزيراً ، على حين خلفه الوزير فؤاد هاشم فى رئاسة بنك الاستثمار.

فى ١٩٩٣ حدث شئ شبيه خرج الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ليتولى رئاسة بنك ، بينما جاء رئيس بنك آخر ليتولى وزارة الاقتصاد وهو محمود محمد محمود بيومى.

فى السبعينيات خرج الدكتور جمال الدين العطيفى من منصبه كوزير للثقافة

والإعلام ليعود وكيلاً لمجلس الشعب خلفاً لعبد المنعم الصاوى الذى عين خلفاً وزيراً للإعلام والثقافة.

وقد حاول الرئيس السادات تكرار هذا فى سبتمبر ١٩٨١ بين محمد عبد الحميد رضوان (وكيل مجلس الشعب الذى عين وزيراً للثقافة) ومنصورحسن (الذى رشحه السادات وكيلاً لمجلس الشعب)، لكن منصور حسن رفض الفكرة ، وعبر السادات عن أسفه لأن منصور لم يفهم أهمية هذا المنصب.

(٣) يتولون رئاسة مجالس إدارة البنوك والشركات الكبرى

هذا هو النموذج المبهج الذى يجعل كثيراً من البارزين يتقبلون مبدأ الوزارة على أساس أن العائد بعد الخروج منها قد يكون مثمراً بتولى مثل هذه الرئاسة ، ومع أن هذا ليس فرضاً ولا واجباً حتمياً ، فإن الظروف العامة تشجع هذه الفكرة.

وقد كان كمال حسن على ـ على سبيل المثال ـ نموذجاً بارزاً لهذا ، فقد تولى رئاسة مجلس إدارة البنك المصرى الخليجى بعد خروجه من الوزارة ، ولكن النموذج الأكثر أهمية هو الدكتورمصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق ، الذى لا يزال يتولى رئاسة المصرف العربى الدولى.

وقد حدث هذا أيضاً مع الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق ، الذى رئاسة بنك «التجاريون»، ومع الدكتور أحمد أبو إسماعيل وزير المالية الأسبق الذى تولى رئاسة بنك هونج كونج المصرى ، وكذلك الدكتور حامد السايح ، ومع توفيق عبده إسماعيل وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والسياحة الأسبق، الذى تولى رئاسة مجلس بنك الدقهلية الوطنى ، وبسبب هذا المنصب دخل السجن فى قضية القروض المتداولة الآن.

وقد حدث هذا أيضاً مع نعيم أبو طالب الذى تولى رئاسة بنك الإسكندرية التجارى البحرى ، وعبد الرحمن الشاذلى وزير التموين الأسبق ، الذى تولى رئاسة بنك التعمير والإسكان.

وفى عهد عبد الناصر عين كل من الدكتور نور الدين طراف والدكتور ثروت

عكاشة رئيساً للبنك الأهلي المصرى ، وعين سيد مرعى عضواً منتدباً فى بنك مصر، وعين عبدالجليل العمرى نائب رئيس الوزراء الأسبق محافظاً للبنك المركزى.

وقد حدث هذا أيضاً فى عهدى السادات ومبارك حيث عين كل من الوزراء السابقين محمد عبد الفتاح إبراهيم وأحمد زندو ومحمد صلاح الدين حامدكمحافظين لهذا البنك.

وعين ناصف طاحون كرئيس لبنك ناصر الاجتماعى بعد عمله وزيراً للتموين.

كذلك عين الدكتور على الجريتلى رئيساً لمجلس إدارة بنك الإسكندرية ، وعين الدكتور على عبد المجيد وزير التنمية الإدارية الأسبق رئيساً لبنك الاعتماد والتجارة الدولى ، وعين زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة الأسبق رئيساً لبنك قناة السويس.

ويتولى حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق رئاسة بنك الشركة العربية المصرفية للاستثمار، كما يتولى المهندس حسب الله الكفراوى رئاسة مجلس إدارة شركة الرحاب ، ويتولى يوسف صبرى أبو طالب رئاسة شركة أخرى للاستثمار العقارى ، ويتولى عادل عز وزير البحث العلمى السابق رئاسة شركة الاستثمار العقارى والسياحى، ويتولى محمد عبد الهادى سماحة رئاسة شركة هولندية مصرية مشتركة.

ومن الذين تولوا رئاسة مجالس إدارة شركات فى القطاع الذى تولوا الوزارة فيه : المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة الذى تولى بعد خروجه من الوزارة رئاسة مجلس إدارة شركة كلورايد.

والمهندس إبراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق الذى يتولى رئاسة مشروع الحديد والصلب الضخم فى الدخيلة بالقرب من الإسكندرية، وهو «الشركة الوطنية لإنتاج الحديد والصلب».

أما المهندس حسنى محمد السيد على وزير الدولة للإسكان فيتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية.

ومن وزراء الصحة السابقين عمل عبده سلام ، ومحمد راغب دويدار ، ومحمد صبرى زكى رؤساء لمجالس إدارة شركة أدوية.

كما عمل المهندس أحمد توفيق البكرى وزير الصناعة الأسبق رئيساً لشركة مصر للطيران.

(٤) يعودن إلى مناصب قضائية

حدث هذا مع بدوى حمودة حين عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا، وحدث هذا أيضاً مع المستشار أحمد ممدوح عطية الذى عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا فى تشكيلها الجديد سنة ١٩٧٩، ثم عاد بعدها للعمل وزيراً للعدل حتى ١٩٨٧.

(٥) يعملون سفراء

حدث هذا فى عهد عبد الناصر على سبيل الترقية أو الاحتفاظ بالوزراء السابقين بالقرب من السلطة، فقد عين اللواء عبد العظيم فهمى وزير الداخلية الأسبق سفيراً فى المجر، كما عين الأستاذ أحمد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم الأسبق سفيراً، كما عين توفيق عبد الفتاح وزير الشئون الاجتماعية الأسبق سفيراً، وفى بداية عهد السادات عين كمال رفعت سفيراً لمصر فى لندن حتى ١٩٧٤.

وقد أستن السادات سنة عودة الوزراء الدبلوماسيين إلى السلك الدبلوماسى على نحو ما يعود أساتذة الجامعة، فعاد الدكتور أحمدعصمت عبد المجيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ليكون سفيراً وعين مندوباً دائماً لمصر فى الأمم المتحدة فى مطلع ١٩٧٢، كما عين الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية سفيراً وعمل بالفعل سفيراً فى بلجراد، وعين محمد إبراهيم كامل نفسه بدرجة سفير ممتاز فى الوزارة، كما عاد وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض للعمل الدبلوماسى فى وزارة الخارجية وتولى الإشراف على مبنى الجامعة العربية، والمثل الأكثر أهمية هو محمد حافظ إسماعيل نفسه الذى وصل مستشاراً للأمن القومى وعمل بعدها كسفيرفى موسكو وفى باريس.

ومن بين الوزراء السابقين فى عهد السادات اختيرت الدكتورة عائشة راتب سفيرة وعينت سفيرة لمصر فى الدنمارك ثم فى ألمانيا الغربية.

(٦)يعملون وزراء خارج مصر

حدث هذا مع وزير الصناعة الخفيفة المصرى الأسبق أمين حلمى كامل الذى عين وزيراً للصناعة فى ليبيا فى عهد الرئيس القذافى.

(٧)يتولون مناصب تنفيذية بدرجة وزير أو أرفع

تولى الدكتور محمد نصار وزير الصحة فى عهد عبد الناصر رئاسة مؤسسة التأمين الصحى بعد خروجه من الوزارة ، وتكرر هذا مع الدكتور عبده سلام فى بداية عهد الرئيس السادات.

وحدث هذا أيضاً مع الدكتور عبد الوهاب البرلسى وزير البحث العلمى الأسبق الذى تولى رئاسة هيئة الرقابة الدوائية ، وعلى مستوى أرفع حدث هذا مع عبدالحميد السراج الذى كان وصل إلى منصب نائب رئيس الجمهورية وتولى بعد هذا رئاسة هيئة الرقابة على التأمين ، ولا يزال حتى ١٩٩٩ بمثابة أقدم موظف مصرى كبير!!

وحدث هذا مع المهندس عبد العزيز كمال محمد الذى تولى رئاسة جهاز تنفيذى بعد أن ترك الوزارة ، والمهندس سليمان عبد الحى وزير النقل الأسبق.

وقد عاد كل من الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ومحمد محمود الإمام إلى العمل كمديرين لمعهد التخطيط القومى التابع لوزارة التخطيط.

وقد عين المهندس سمير حلمى نائباً لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، ثم رئيساً للجهاز حتى تعرض للاغتيال مع الرئيس السادات ، وحدث هذا أيضاً مع سلفه المهندس محمد صدقى سليمان الذى كان رئيساً للوزراء.

وحدث هذا مع مجموعة لا بأس بها من وزراء الرئيس عبد الناصر منهم : محمود عبد السلام والدكتور محمود رياض.

حدث هذا مع الدكتور محمد حمدى النشار وزير المالية ، الذى عاد إلى رئاسة جامعة أسيوط ، ومع الدكتور محمد نجيب حشاد وزير الزراعة ، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة.

(٦) يتولون رئاسة الجامعات

وحدث هذا مع الدكتور إبراهيم بدران ، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة ، ومع الدكتور عبد السلام عبد الغفار وزير التربية والتعليم ، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس ، ومع الدكتور محمد كامل ليلة ، الذى تولى رئاسة جامعة بيروت العربية ثم رئاسة جامعة عين شمس ، ومع الدكتور شمس الدين الوكيل وزير التعليم العالى ، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس ، ومع الدكتور إسماعيل غانم وزير الثقافة الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس ثم عاد بعدها ليتولى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى نفسها.

وقد حدث هذا مبكراً عندما عين الشيخ أحمد حسن الباقورى مديراً لجامعة الأزهر ، كذلك يمكن إدراج الدكتور أحمدخليفة وزير الشئون الاجتماعية الأسبق معهم ، وقد تولى منصب مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٧) يذهبون للعمل فى المنظمات الدولية

كان وزراء عهد الثورة الأول هم أبرز الناس فى هذا المسلك ، نظراً لقيمتهم العلمية والدولية الكبيرة ، وقد عمل عبد الجليل العمرى نائباً لرئيس البنك الدولى ، وترأس عباس عمار منظمة العمل الدولية ، وأصبح عبد الرزاق صدقى ممثلاً لمنظمة الأغذية والزراعة .. وهكذا ، وفى السبعينات أصبح مصطفى كمال طلبة وزير الشباب الأسبق ورئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نيروبى.

وعلى مستوى منظمات الجامعة العربية عمل الدكتور محمد محب زكى وزير الزراعة فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد خروجه من منصبه ، كما عمل الدكتور محمد صفى الدين أبو العز مديراً لمعهد الدراسات العربية.

(٨) يتولون مناصب حزبية

قبل كل من الدكتورين محمد حسن الزيات ومحمد محب زكى أمانة الحزب الوطنى فى دمياط والجيزة بعد خروجها من الوزارة بفترة ، وكان التقليد فى عهد

عبد الناصر أن يتم هذا بصورة روتينية ، كما حدث مع عباس رضوان وحسين ذو الفقار صبرى وآخرين مع احتفاظهم بدرجة وزير وتعيينهم على درجات وزراء موازية فى رئاسة الجمهورية.

(٩) يعملون فى المجالس القومية المتخصصة

حدث هذا على مستوى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه ، ومع الدكتور عبد القادر حاتم من قبل ، ومع مجموعة من الوزراء السابقين منهم أحمد على كمال وزيرالرى ، وأحمد عبده الشرباصى، وسليمان حزين الذين تفرغوا لأمانات هذه المجالس المختلفة.

(١٠) يعملون فى مجال الشركات والبزنس

مثلما حدث مع النبوى إسماعيل الذى يقال إنه قبل العمل فى شركة ، وكذلك محمد عبدالحليم موسى وزكى بدر وحسن الألفى. أما السيد فهمى فقد عمل فى مجموعة شركات رئيس الوزراء اليمنى الأسبق عبدالرحمن البيضانى، وكانت تتولى تنفيذ مشروع الصرف الصحى فى القاهرة.

وحدث هذا أيضاً مع محمد كامل العقيلى وزير الدولة للاتصال الحزبى فى نهاية عهد السادات.

وقد تكون هذه الشركات هى شركات عائلاتهم مثلما حدث مع منصورحسن نفسه الذى كان وزيراً ملء السمع والبصر. ومع محمد حلمى السعيد وزير الكهرباء الأسبق. وربما يعود هؤلاء إلى ممارسة المحاماة ولو اسما مثلما حدث مع محمد مختار هانى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ، ومع المستشار حلمى عبد الآخر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى ، ومع ضياء الدين داود بعد خروجه من السجن.

(١١) يدخلون السجن ويتعرضون للمحاكمة

كان هذا يحدث فى عهد عبد الناصر كما فى حالة شمس بدران وعباس رضوان اللذين دخلا السجن فى قضية «المؤامرة» التى اتهم فيها مجموعة من الضباط بمحاولة الانقلاب لصالح عبد الحكيم عامر.

وكانت آخر واقعة من هذا القبيل هي ما حدث مع وزراء مجموعة ١٥ مايو ١٩٧١ الذين كانوا ضد الرئيس السادات ، وقد حصلوا على أحكام متفاوتة بالسجن ، وكان من هؤلاء : الفريق محمد فوزى نفسه، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية ، ومحمد حلمى السعيد وزير الكهرباء ومحمد سعد الدين زايد وزير الإسكان ، وأمين هويدى وزير الدولة الأسبق.. إلخ ، ومنهم من تم التحفظ عليه لفترة قصيرة :

وشأن هؤلاء كان أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم ضياء الدين داود ومحمد لبيب شقيروعبد المحسن أبو النور وعلى صبرى.

❑

هم نوع مختلف من المسئولين!!، هم مسئولون مستمرون سواء داخل مناصبهم أو خارجها!! هم مسئولون مطلوب أن يظلوا دائماً فى ركاب السلطة يتمتعون برضاها ويحظون على مجاملتها!! وحتى عندما يتقرر تغيير هؤلاء المسئولين نجدهم يعودون للظهور فى مناصب أخرى عليا لاتقل أهمية عن سابقتها وإن قلت تأثيراً ولكن فى جميع الحالات لايتم الاستغناء عنهم!!

المؤكد أن مصير هؤلاء لن ينتهى ولن يبقوا فى الظل.. بل يجدون مناصب رفيعة وشرفية فى إنتظارهم ، إما للاستفادة من قدراتهم وكفاءاتهم وإما مجاملتهم فيما بذلوه من جهد أثناء تكليفهم بالعمل الرسمى.

المعارضون لنظام المجاملات فى توزيع المناصب العامة للمسئولين السابقين يرون أن السمة الأساسية التى يتم عليها اختيار بعض الأشخاص فى مناصب الدولة هى محاولة إرضاء هؤلاء الأفراد إما من خلال تكريمهم أو لتعويضهم عن مناصب أخرى فقدوها وذلك بمنحهم مناصب جديدة تقل بالطبع من حيث الأهمية والحساسية عن طبيعة المناصب الأولى وهى فى معظم الأحيان مناصب شرفية أو استشارية ليس لها دور بارز فى الحياة السياسية أو تكون مجرد دور مكمل لدورهم السابق.

ويعتمد أسلوب المجاملة على مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب بمعنى تكريم

الشخصية السياسية وتعويضها عما فقدته مع منصبها بصرف النظر عن مقوماتها الشخصية من أنها تصلح أو لا تصلح وغالبا ما تكون النتيجة عبئاً وترفاً يعرقل بدلاً من أن يدفع!!

والمناصب الشرفية محاولة تبرير منطقى ومقبول للرأى العام عندما يتساءل عن خروج وزير مثلا من الوزارة أو إعفاء مسئول من موقعه رغم الإشادة به ، ويكون الرد هو الاستفادة به وبخبراته فى مكان آخر وهو ما يحفظ للدولة هيبتها أمام رعاياها وجيرانها ويحافظ على مصداقيتها ويحفظ أيضاً المنصب الجديد للمسئول ماء وجهه.

وأكبر دليل على ذلك الإشادة الدائمة بالدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق وفى أى مناسبة حتى أنه رئيس الوزراء الوحيد الذى استمر فى موقعه لمدة ٩ سنوات. كما استمرت هذه الإشادة حتى قبل التغيير الوزارى بساعات حتى أن بعض الصحفيين تكهنوا أن الدكتور صدقى مستمر فى موقعه ومع ذلك خرج من الوزارة ليس لعدم كفاءته وإنما نظراً لظروف وطبيعة المرحلة التى تعيشها مصر على مختلف الاتجاهات وقد تم تعويض الدكتور صدقى بإسناد رئاسة المجالس القومية المتخصصة والحصول على وسام رفيع المستوى تكريماً وعرفاناً لعطائه من الرئيس مبارك.

أما المؤيدون لمبدأ مجاملة المسئولين السابقين فيرون أن هؤلاء الشخصيات قد بذلوا جهداً وطاقة كبيرة خلال عملهم داخل مناصبهم الكبيرة ، وبالتالى فليس أقل من أن يتم تكريمهم بمنح بعض المناصب الشرفية لهم حتى لا تصير هناك مرارة لدى المسئولين السابقين الذين اجتهدوا فى أداء مهامهم وعملهم من أن الدولة قد تركتهم أو استغنت عنهم على طريقة «خيل الحكومة»!!

كما أن الكثير من المسئولين السابقين يتمتعون بحق بقدر كبير من الخبرة والفطنة السياسية فى إدارة المشاكل والقضايا والأزمات بحكم الفترات الطويلة التى أمضوها فى إدارة دفة الأحداث وبالتالى لا يجب أن تهدر هذه الخبرة والطاقة لمجرد تغيير المناصب أو الأشخاص!!.

وبعيداً عن مجاملات الوزراء أو المسئولين السابقين هناك من يفضل الاتجاه للأندية والاتحادات الرياضية والسعى لرئاستها سواء من قبيل الوجاهة الاجتماعية أو محاولة اكتساب شعبية أو لمجرد المساهمة فى المجال الرياضى بعيداً عن مشاكل السياسة وصراعاتها.

وتعتبر ظاهرة لجوء الوزراء السابقين للأندية الرياضية عرفا قديما فى الرياضة المصرية. حيث كان هناك العديد من الباشوات والباكوات الذين سعوا لهذا المجال، ونذكر منهم فى مرحلة ما قبل الثورة على سبيل المثال حيدر باشا وجعفر والى باشا ومحمد طاهر باشا وعبود باشا وعشرات غيرهم من الباشوات والباكوات.

أما فى مرحلة ما بعد الثورة فقد اجتذبت الأندية الرياضية عدداً من السياسيين مثل المشير عبدالحكيم عامر الذى تولى رئاسة اتحاد الكرة وأخيه المهندس حسن عامر لرئاسة نادى الزمالك والفريق عبدالمحسن كامل مرتجى قائد الجيوش البرية والذى تولى رئاسة النادى الأهلى.

وحتى الآن وحين تشتد الأزمة وتقترب الأندية من مرحلة الفوضى يبحث الأعضاء وأولو الأمر عن شخصية لها نفوذ سياسى وثقل اجتماعى للوجود على رأس إدارة هذا النادى أو ذاك.

وخلال حكومة الدكتور كمال الجنزورى اختار رئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق رئيساً لنادى الجزيرة، وطالب حكماء نادى الزمالك حينما ساءت أوضاعه برئاسة الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئاسة الجمهورية للنادى بالتزكية إلا أنه اعتذر.

ولا نعرف لماذا تلجأ الشخصيات السياسية إلى الأندية ولماذا يقبل الوزراء والوزراء السابقون الحصول على كرسى الرئاسة داخل الأندية سواء كان هذا أثناء المنصب أو بعد اعتزال الحياة السياسية.

ومن الوزراء السابقين الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق والذى تولى رئاسة نادى هليوبوليس خلال وجوده فى الوزارة عن طريق الانتخابات وبعد خروجه

من الوزارة دخل الانتخابات أيضاً وفاز برئاسة النادى ، بينما هناك المهندس عصام راضى وزير الرى والموارد المائية السابق الذى تولى رئاسة نادى الشمس بالتعيين ثم بالانتخابات وهو على كرسى الوزارة ثم بانتخابات ساخنة بعد خروجه من الوزارة حين كان ينافسه الكاتب الصحفى سمير رجب قبل انسحابه ثم رفضته الجمعية العمومية فقرر الانسحاب من نادى الشمس واستقال.

لكن ما هو سر تهافت الوزراء وكبار رجال الدولة على كرسى الأندية الرياضية فى مصر؟! وما الذى دفع رئيس الوزراء الأسبق كمال حسن على لرئاسة نادى الزهور ولماذا قبل فؤاد سلطان الهجوم العنيف من أعضاء الجمعية العمومية حين عرض عليهم مشروع إنشاء فرع النادى فى الشروق وما الذى دفع الدكتور جمال السيد وزير الإنتاج الحربى السابق إلى خوض معركة انتخابية قوية لرئاسة الزهور بعد خروجه من الوزارة. ولماذا يوجد دائماً الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى السابق فى المدرجات خلال مباريات المنتخب القومى والنادى الأهلى ، وباختصار لماذا كل هذا الإقبال على الرياضة ومناصبها؟!

المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان السابق الذى تولى رئاسة نادى المقاولون العرب قبل الوزارة وأثناء الوزارة وبعد الخروج منها. يقول: إن كل من يجد فى نفسه القدرة على العطاء من رجال السياسة فى المجال الرياضى فلا مانع.. فقد طلبت من الإخوة فى نادى المقاولون العرب إعفائى من رئاسة النادى بعد قيامى بمهام وزير الإسكان إلا أنهم رفضوا وأصروا على وجودى فى المنصب رغم أننى لا أملك الوقت الكافى للقيام بمهام رئيس النادى ، ولكن بعد رفضهم كنت أذهب مرة أو مرتين فى الأسبوع لترتيب الأوضاع(١).

ويضيف الوزير السابق: إن رئاسة كبار رجال الدولة للأندية والاتحادات تختلف عما كان عليه فى الماضى ، حيث أصبحت هناك حرب شرسة على هذه المناصب ، وعرفت الأندية المؤامرات والشائعات وتشويه صورة أناس أفاضل انتخبتهم الجمعيات

---

(١) الوزراء والأندية الرياضية ـ العربى ـ فبراير ١٩٩٧.

العمومية بإرادة حرة وربما كان هذا لتغيرات العصر والأحداث فى نادى المقاولون العرب تختلف عن غيرها فى الأندية الأخرى.

ولكن الدكتور جمال السيد وزير الإنتاج الحربى السابق ورئيس نادى الزهور السابق يقول: إن سوء المناخ الآن فى الأندية الرياضية يدفع أى إنسان متطوع للابتعاد عن سوء المناخ ، ولكننى شخصياً رغم ما يروجونه من شائعات ضدى فإننى لن«أهج» لأننى عنيد وفى نفس الوقت تربطنى علاقة طيبة بغالبية أعضاء الجمعية العمومية التى سبق أن أنتخبتنى بعد الخروج من الوزارة لأنها انتخبت جمال السيد عضو النادى والإنسان وليس جمال السيد الوزير.

أما الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى الأسبق وعضو مجلس إدارة النادى الأهلى السابق والذى تردد اسمه كثيراً للترشيح لرئاسة الأهلى يقول: إننى لم أكن أنوى الترشيح لرئاسة الأهلى سواء أيام كنت فى الوزارة أو فيما بعد ، لأننى أرى أن إدارة صالح سليم للنادى الأهلى كانت ناجحة ، وإن النادى يسير على ما يرام وأنا لا أبحث عن منصب وإنما أبحث عن استقرار النادى الذى أحبه والذى أذهب إلى ملاعبه لمتابعة المباريات. وقد كنت أشهر وزير يحضر المباريات الدولية مع الدكتور كمال الجنزورى وإن كنت أزيد عليه أننى أحضر مباريات الأهلى ، وحتى الآن فإن لى طقوساً معينة قبل المباراة أؤديها حفاظاً على صحتى ورغبة فى الفوز.

ويرى المهندس عصام راضى وزير الرى الأسبق: إن تجربته فى رئاسة نادى الشمس كانت قاسية فى أيامها الأخيرة ويقول: إننى توليت رئاسة النادى باليقين فى بادئ الأمر لوجود علاقة صداقة بينى وبين يوسف صبرى أبو طالب حينما كان محافظاً للقاهرة. ثم نجحت فى الانتخابات وأنا على كرسى الوزارة ثم رشحت نفسى وأنا خارج الوزارة ونجحت أيضاً.

وبعيداً عن كل هذا..

فإن التلازم بين السياسة والرياضة كبير والعلاقة بينهما قوية وصعود نجم السياسة

فى مجال الرياضة كبير ونجاح نجم الرياضة فى ملعب السياسة يعتمد على شعبيته فى الملعب وليس على قدر علاقته بالسياسة.

والوزراء ونجوم المجتمع يسعون للمناصب الرياضية ربما بحثاً عن الوجاهة الاجتماعية أو الشعبية أو ثقة للرأى العام ولكنهم فى النهاية أصحاب نفوذ يسعون لخدمة الرياضة.

وسوف يستمر تهافت الوزراء وغيرهم على ملعب الإدارة الرياضية.

من كواليس السياسة والحكم
الانقلابات الوزارية فى مصر

7

جناب معالى «الوزيرة»!

دار الخيّال

هن سيدات مرموقات حاصلات على درجات علمية وجامعية عالية!!

لهن مراكز بارزة فى العمل العام سواء على الصعيد المهنى أو الاجتماعى أو الأكاديمى.

عددهن تسع فقط خلال أربعين عاماً من تاريخ العمل السياسى فى مصر لأول مرة.

هن السيدات اللاتى فزن بلقب «وزيرة» وتم دخولهن ليرأسن العديد من الوزارات الهامة فى حكومات مصر.

إنهن على الترتيب :

١ ـ د. حكمت أبوزيد ـ وزير الشئون الاجتماعية .

٢ ـ د. عائشة راتب ـ وزير الشئون الاجتماعية .

٣ ـ د. آمال عثمان ـ وزير الشئون الاجتماعية .

٤ ـ د. فينيس كامل جودة ـ وزير للبحث العلمى .

٥ ـ د. نوال التطاوى ـ وزير الاقتصاد .

٦ ـ ميرفت التلاوى ـ وزير الشئون الاجتماعية .

٧ ـ نادية مكرم عبيد ـ وزير الدولة لشئون البيئة.

٨ ـ أمينة الجندى ـ وزير الشئون الاجتماعية.

٩ ـ فايزة أبو النجا ـ وزير الدولة للشئون الخارجية.

لم يكن اختيار المرأة كوزيرة داخل مجلس الوزراء مجرد ديكور لتجميل الصورة أو إضفاء بعد حضارى فقط على المسرح السياسى ولكن كان المعنى والمغزى أعمق من كل ذلك !!

حتى بداية الستينيات من القرن الماضى لم تكن المرأة المصرية حصلت على منصب «وزيرة» ، ولم يكن سهلاً حتى ذلك الوقت تولى النساء هذا المنصب ، فالسيدات اللاتى كن يشغلن العمل العام فى مصر قليلات . وكان وجود سيدة وسط الرجال خصوصاً رجال الثورة والجيش يتطلب شروطاً خاصة حتى يتقبل الشارع المصرى وجود امرأة على قمة أحد الأجهزة الحكومية متخطية كل الرجال ، لذلك كان اختيار الدكتورة حكمت أبو زيد الاختيار الأمثل من وجهة نظر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، فهى أستاذ التربية المتحفظة والتى لاتلتفت كثيراً إلى المظاهر التى تهتم بها المرأة العادية . وكان لاختيارها لوزارة الشئون الاجتماعية ـ التى تعنى أكثر ما تعنى بالمرأة والأيتام والمسنين ـ الدور الأكبر فى تقبل الجميع فكرة أن تصبح المرأة وزيرة . وسريعاً ما استطاعت د. حكمت أن تحظى بقبول وتأييد الجميع وأن تحقق خطوات فى الوزارة وتنال استحسان الجميع لدرجة أن كرسى الشئون الاجتماعية بدا كما لو أصبح محجوزاً لصالح المرأة. ومع مرور الوقت أصبحت المرأة تظهر بشكل أكبر فى الحياة السياسية ولا تكتفى بمجرد أداء دورها العلمى أو المهنى فقط ثم تعود بعد ذلك لتختفى خلف جدران منزلها.

❑

فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ قرر الرئيس جمال عبدالناصر ـ لأول مرة ـ إدخال عنصر نسائى ضمن تشكيل الوزارة الجديدة فى ذلك الوقت ، وكان قبل ذلك عمل المرأة العام قاصراً على المجالات العلمية والتعليمية والطبية وغيرها من المجالات المختلفة ، ولكن لم يكن للمرأة أى دور سياسى بارز سواء داخل المؤسسات أو الهيئات النيابية أو التشريعية.

كان النشاط السياسى للمرأة فى الفترة التى تسبق دخولها الوزارة منحصراً فى الأنشطة الاجتماعية والخيرية بالإضافة إلى مجالها الوظيفى بعد أن بدأت تدخل المرأة الجامعة وتدرس فيها وتشارك الرجل فى الحصول على درجة التعليم العالى والماجستير والدكتوراه.

ورغم الظروف الاجتماعية والعادات التى كانت سائدة فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بشأن دخول المرأة الحياة العامة والسياسية إلا أن هناك العديد من الأسماء البارزة فى تاريخنا السياسى الذى يشهد للمرأة بالقيام بدور مؤثر سواء على الصعيد السياسى أو العمل العام.

من أبرز هذه الشخصيات على سبيل المثال السيدة صفية زغلول التى أطلق عليها الشعب «أم المصريين» وكانت زوجة صالحة بجانب زوجها الزعيم الوطنى سعد زغلول سواء عند نفيه فى الخارج أو خلال ثورة ١٩١٩ التى كان للمرأة المصرية دور واضح فيها.

ومن الأسماء الأخرى أيضاً السيدة هدى شعراوى نصيرة المرأة فى مرحلة التحرر من التخلف والعادات البالية وكذلك السيدة فاطمة اليوسف مؤسسة دار روز اليوسف الصحفية الشهيرة والتى كانت تتمتع بحس وطنى وسياسى رفيع إلى جانب تألقها فى عالم الفن والمسرح.

فى عام ١٩٦٢ كانت مصر قد بدأت تسير فى نهضة سياسية واجتماعية وتعليمية كبرى خاصة بعد مرور عشر سنوات على قيام الثورة وبداية ظهور انجازاتها وبزوغ زعامة الرئيس جمال عبدالناصر سواء على الصعيد العربى أو الدولى والعالمى.

من هنا بدأ التفكير جدياً فى دخول المرأة الوزارة بعد أن استقر الأمر على ترك مقعد وزارة الشئون الاجتماعية للوزيرة الجديدة باعتبار أن هذه الوزارة هى أكثر المجالات ملاءمة لعمل المرأة وقدرتها على تحقيق الإنجاز فى هذا القطاع الذى يتعامل بشكل خاص مع أصحاب المعاشات وورثتهم من الأرامل واليتامى وما يتطلبه ذلك من نواح أنسانية خاصة تتناسب مع دور المرأة اجتماعيه وسياسية.

ووقع الاختيار فى ذلك الوقت على الدكتورة حكمت أبو زيد لتشغل منصب أول

وزيرة فى مصر وتولت وزارة الشئون الاجتماعية فى وزارة على صبرى التى تم تشكيلها فى النصف الثانى من عام ١٩٦٢ وكان عدد أفراد الوزارة فى ذلك الوقت ٢٥ وزيراً بمن فيهم الدكتورة حكمت أبو زيد.

فى عهد الرئيس أنور السادات تم تعيين الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية وبالتحديد فى ديسمبر ١٩٧١ واستمرت فى هذا المنصب لمدة ست سنوات كاملة حتى تقرر فى فبراير عام ١٩٧٧ تعيين الدكتورة آمال عثمان بدلاً منها فى هذا المنصب واستمرت الدكتورة آمال تحتل وزارة الشئون الاجتماعية لمدة تزيد على عشرين عاماًثم تولت بعدها الدكتورة ميرفت التلاوى هذا المنصب ولكنها لم تستمر سوى فترة محدودة وتولت بعدها الدكتورة أمينة الجندى هذا المنصب فى أكتوبر ١٩٩٩ ولا تزال حتى الآن فى منصبها.

ولم تقتصر مشاركة المرأة كوزيرة على تولى وزارة الشئون الاجتماعية فقط ولكن شمل الأمر عدة وزارات أخرى مثل البحث العلمى والتى تولتها الدكتورة فينيس كامل جودة ووزارة البيئة والتى شغلتها نادية مكرم عبيد ، وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى والتى رأستها الدكتورة نوال التطاوى.

الملاحظ أن كل السيدات اللاتى شغلن منصب «الوزيرة» فى حكومات مصر فى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى ٢٠٠١ كن فى الغالب (٥٥٪) من الحاصلات على درجة «الدكتوراه» سواء باعتبارهن أساتذة جامعات أو فى مراكز بحثية متخصصة.

وبالتالى فإنه خلال نحو ٤٠ عاماً الأخيرة من النظام الوزارى فى مصر حصلت تسعة سيدات فقط على منصب «وزيرة» شغلن خلالها خمس وزارات مختلفة بينما لم تتول أى سيدة حتى الآن منصبا من الوزارات السيادية داخل مجلس الوزراء ولم تتولى أى سيدة ـ أيضاًـ منصب نائب رئيس وزراء سوى الدكتورة آمال عثمان والتى حصلت على هذا المنصب كامرأة لأول مرة فى حكومة الدكتور عاطف صدقى عام ١٩٨٧ .

مع حصول المرأة على أعلى المناصب وتوليها درجة نائب رئيس الوزراء إلا أنه لا تزال حتى الآن هناك العديد من الوظائف العامة التى يحظر تعيين المرأة بها مثل القضاء.. حيث توجد المرأة فى مهام مساعدة للنيابة ولكنها لم تتول أى منصب قضائى

فى حين أن العديد من الدول العربية الأخرى تتولى فيها المرأة مناصب قضائية رفيعة بل وترأس فى كثير من الحالات هيئة المحكمة أيضاً.

ورغم مرور سنوات عديدة على دخول المرأة الوزارة لاتزال تجاهد لكى تحصل على نصيبها داخل النيابة والقضاء خاصة أن هناك العديد من السيدات اللاتى يعملن كمحاميات وأساتذة بكليات الحقوق ، ويوجد العديد من خريجات هذه الكليات حاصلات على درجة الامتياز وجيد جداً ، ومع هذا تغلق أمامهم فرصة العمل أو التقدم للعمل فى النيابة العامة فى حين أن زملاءهن الذكور وربما يكونون أقل منهم فى التقدير يحصلون على هذا الحق!!

يعتبر عام ١٩٩٧ أفضل الأعوام من حيث وجود المرأة فى الوزارة. فلأول مرة يوجد فى الوزارة ثلاث وزيرات دفعة واحدة هن الدكتورة آمال عثمان والدكتورة فينيس كامل ثم جاءت الدكتورة نوال التطاوى لترأس إحدى أهم الوزارات وهى وزارة الاقتصاد وتقدم نموذجاً جديداً للمرأة الوزيرة ، فهى الحاصلة على بكالوريوس الجامعة الأمريكية وتتمتع بسن أصغر من باقى الوزيرات اللاتى سبقنها فى تولى كرسى الوزارة ، وبالتالى فإنها تبدو أكثر شباباً بالإضافة إلى احتلالها المنصب الحساس كوزيرة لاقتصاد مصر. ولكن يبقى أن نقول أن الدكتورة نوال التطاوى كان قد سبقها تاريخ مشرف كأول سيدة ترأس بنكا وهو بنك الاستثمار العربى ، كما أنها كانت عضواً معيناً فى مجلس الشعب وهو ما ساعد على اكتشاف قدراتها وتعيينها فى منصب وزيرة لتنعم المرأة لمدة عامين بوجود ثلاث سيدات ولأول مرة حتى الآن!!

وتشهد السنوات الأخيرة تقبلاً كبيراً لدور المرأة فى التعيين للمناصب العليا فى الدولة سواء كان ذلك من خلال فكر القيادات السياسية أو من ناحية الشارع المصرى وهذا ما يشجع على أنه ربما يتجة الأمر لتعيين عدد أكبر من الوزيرات فى الفترة المقبلة خصوصاً أن كثيرا من النساء أصبح لهن جهد ملحوظ فى المجتمع خاصة بعد إنشاء المجلس القومى للمرأة الذى يعمل على تفريخ كوادر جديدة للمرأة تصلح للعمل فى مجالات مختلفة ومن يدرى ربما يأتى يوم وتصبح المرأة فى مصر رئيساً للوزراء!!(١).

(١) مجلة «نصف الدنيا» ـ أمل فوزى .

عن مـواصفـات الوزيرة الناجحـة تقول الـدكتـورة عائشـة راتب وزيرة التأمـينات السابقـة: إن طريقة اختـيار المرأة كوزيرة لا تخـتلف كثيـراً عن طريقة أختـيار الرجل ، ولكن الذى كان يحدث من قبل هو حصرها فى مجال معين فقط.

أما الآن فـأنا أرى أن المجال قـد أصبح مـفتـوحاً أمـام المرأة وخصـوصاً أن السـاحة أصبحت تشهد كفاءات من النساء وفى التخـصصات المختلفة وهى كفاءات أعتقد أنه من الصعب تجاهلها لمجرد أنهن نساء وخصوصاً عند تفضيل المصلحة العامة. وما يؤكد كلامى الوزيـرة السابقة نادية مكـرم عبيـد والوزيرة الحاليـة فايزة أبو النجـا واللتان تم اختـيـارهما لكفـاءتهمـا فى العـمل، وبالطبع يتطلب منصب الوزيرة الخـبرة والكفـاءة والمهارة الاجتـماعية والسيـاسية. وأعتقـد أن الوزارات المقبلة قد تشهد عـدداً أكبر من الوزيرات وأن كان مـن الصعب أن نقول أن المرأة يـمكن أن تصبح رئيس وزراء مـثلاً فنموذج تاتشر أو بنظيربوتو رغم نجاحهما المهنى ، فـإن كونهما نساء كان يشكل تركيزاً عليهـما خصوصـاً فى الرأى العام الداخلى وهو أمر ليس مريحـاً وقد يسبب كثـيراً من المشاكل.

أما الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد السابقـة فتؤكد: إن هناك فارقاً بين تعيين الوزيرة وبعدها وبالطبع تربطنى بكل الوزراء السابقين والحـاليين علاقات طيبة.. ولكن للأسف لايزال عـدد الوزيرات فى الحكومة مـحدوداً وإن كان هو يـمثل بالفعـل حجم مشاركة المرأة فى الحـياة السياسية بدليل عدد النسـاء الممثل فى مجلس الشعب ، ولكن بالتأكيـد مع تـطور التمثيل البرلمانـى للمرأة ومشاركتها بشكل أكبر فى الحياة السياسية ـ خـصوصـاً أن هناك أسـمـاء رنانة فى كل المجـالات ـ أصـبحت تطـرح على السـلطة السياسيـة والاجتماعية أن من بينهن ولا شك من تستـحق بالفعل الحصول على لقب الوزيرة.

بعـيداً عـن كلام الوزيرات السـابقـات فـإنه لا يزال هاجس لقب «الوزيرة» وعـدد السيدات الحاصـلات عليـه يشغل الكثـير من النسـاء اللاتى يشغلن مـواقع عامـة فى المجـتمع.. وأتذكـر أن إحدى الكاتبـات وقفت فـى اجتـماع الرئيس مبارك بالمثـقفـين والصحفيين عند افـتتاح معرض الكتاب فى إحدى السـنوات الأخيرة وطالبت بضرورة أن يزيد عدد الوزيرات فى الوزارة وكانت ترى وهى تسأل: أنه قد يكون من المناسب أن

يصل العدد إلى خمس أو ست وزيرات بدلاً من اثنتين فقط متصورة أن مضاعفة العدد يضاعف بالضرورة مساحة الدور!!

كان رد الرئيس حكيماً ومنطقياً فى ذلك الوقت وقال:

- إن المسألة ليست مجرد مسألة عدد وإنما الأصل أن تكون هناك حاجة حقيقية وطبيعية لأن يصل العدد إلى ست وزيرات أو حتى يزيد على هذا العدد ويتجاوزه إلى الضعف!!

❑

فى الوقت الذى نتفق فيه على أن التنمية الحقيقية لايمكن الوصول إليها إلا إذا تحققت المشاركة الكلية لكل أفراد المجتمع بدون إبعاد أو إقصاء فإن البعض يرفع شعار العادات والتقاليد والأعراف ليوارى خلفها سوء إبعاد المرأة عن حق المشاركة فى بعض جوانب الحياة وفى مقدمتها حق المشاركة السياسية التى أكدها الدين والدستور والقانون وقبل كل هذا الواقع الفعلى والعملى لحياة الشعب المصرى الذى طالما قبل بوجود المرأة إلى جوار الرجل دون غضاضة أو رفض وهو المشهد الذى نراه دائماً فى كل ريفنا المصرى جنوباً وشمالاً.

فى آخر إحصاء صدر عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ظهر عدد من الأرقام المهمة التى تؤكد هذه الحقيقة وتبطل دعوى القائلين بإبعاد المرأة بحجة العادات والتقاليد .. حيث بلغت نسبة النساء العاملات فى القطاع الزراعى نحو ٤١٪ من إجمالى نساء الجمهورية فى سن العمل «١٥ سنة فأكثر» وترتفع هذه النسبة فى الريف لتصل إلى ٦٧٪ والأخطر فى الإحصاء هو ما ذكر عن نسبة مساهمة الرجال فى القطاع الزراعى حيث بلغت ٢٩٪ فقط.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: لماذا تشارك المرأة فى كل جوانب حياتنا ولا تشارك فى الحياة السياسية ؟! ولماذا لا توجد المرأة تحت قبة البرلمان لكى تشارك فى صنع القرارات سواء على مستوى الانتخاب أو التشريع أو العمل الوزارى.

يكفى أن نعلم أن نسبة المرأة فى الجداول الانتخابية وصلت إلى ٤٧٪ من إجمالى عدد المسجلين ولهم حق التصويت بينما بلغ عدد النساء اللاتى رشحن أنفسهن فى

انتخابات مجلس الشعب (عام ٢٠٠٠) ١٠٩ سيدات فقط مقابل ٤٢٥٠ مرشحاً على مستوى الجمهورية!!

بتحليل واقع المرأة العربية فى مراكز السلطة وصنع القرار يتضح تزايد أعداد النساء الشاغلات للمناصب العليا بالحكومة والجهاز الإدارى[1].

* فعلى سبيل المثال فى مصر زادت نسبة وجود المرأة بالوظائف العليا من ٨ر٢٪ عام ١٩٨١ إلى ٣ر١٥٪ عام ١٩٩٥.

* كما ارتفعت نسبة شغل النساء للوظائف العليا من عشر وظائف بنسبة ٥ر١٪ عام ١٩٨١ إلى ١٠٣ وظائف بنسبة ٣ر١١٪ عام ١٩٩٥ من إجمالى إعداد شاغلى وظائف الدرجة العالية.

ورغم أن هذه الزيادة تعتبر محدودة ولا تتناسب مع حجم المرأة العددى فإنها خطوة نحو تحقيق الهدف المنشود.. فقد أثبتت تجارب الدول الأخرى التى استطاعت أن تحقق وجوداً ملموساً للمرأة فى مراكز السلطة وصنع القرار أهمية الوجود العددى الكثيف للمرأة داخل الأجهزة الإدارية والوزارات والجامعات.

كما أن الجمع ما بين العدد والنوعية هو الضمان الوحيد للقدرة على التأثير وأن الاخذ بأسلوب التمثيل العددى الكثيف كان خطوة أساسية مكنت المرأة فى العديد من الدول من الوصول إلى مراكز السلطة وصنع القرار.

ورغم زيادة أعداد النساء اللاتى يشغلن المناصب العليا بالحكومة والجهاز الإدارى بالدولة إلا أنه من الملاحظ أن هذه الزيادة تختلف من مجال لآخر داخل نفس الدولة.. فيما وصلت نسبة وجود النساء فى السلك الدبلوماسى إلى ٣ر١٥٪ إلا أنه حتى الآن لاتوجد امرأة تتولى رئاسة جامعة من الجامعات. كما أن عدد النساء فى المناصب الوزارية لا يزيد على ثلاث وزيرات على أقصى تقدير!!

ورغم وصول المرأة إلى منصب رئيس النيابة الادارية فإنه ليست هناك قاضية بينما تبلغ نسبة النساء فى الادارة العليا فى مصر نحو ٤ر١٦٪ !!

---

(١) د. سلوى شعراوى ـ تمكين المرأة العربية فى دائرة السلطة.

وأخيراً فإنه يجب أن نلخص روح هذا الكتاب بأن نذكر أن ٤٦٤ شخص حصلوا على لقب «الوزير » خلال نصف قرن !! وعلى مدى ٥٠ عاماً هى عمر ثورة يوليو تشكلت فى مصر ٤٣ حكومة منها حكومتان فى العهد الملكى قبل إعلان الجمهورية يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ و٤ حكومات فى عهد محمد نجيب أول رئيس للجمهورية و١٠ حكومات فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر منذ انتخابه رئيساً للجمهورية بعد الجلاء عن مصر فى يونيو ١٩٥٦ بالإضافة إلى ١٦ حكومة فى عهد الرئيس أنور السادات و١١ حكومة فى عهد الرئيس حسنى مبارك حتى الآن.

وقد تولى منصب رئيس الوزراء فى عهد الثورة وحتى الآن ٢١ شخصية منهم الرئيس محمد نجيب الذى شكل الحكومة ثلاث مرات ، منها مرة فى عهد الملك أحمد فؤاد الثانى والرئيس جمال عبدالناصر الذى شكل الحكومة ٦ مرات منها مرتان فى عهد الرئيس محمد نجيب ، والرئيس أنور السادات الذى شكل الحكومة أربع مرات والرئيس حسنى مبارك الذى شكل الحكومة مرة واحدة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ ، واستمرت ٨٠ يوماً وقد تعاقب على منصب رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر خمسة شخصيات ونفس العدد فى عهد السادات وستة شخصيات فى عهد الرئيس مبارك.

و باستثناء الدكتور نور الدين طراف «طبيب» والمهندس صدقى سليمان كان كل رؤساء الوزراء فى عهد عبدالناصر من العسكريين ، بينما كان كل رؤساء الوزراء فى عهد السادات من المدنيين باستثناء ممدوح سالم «ضابط شرطة» وكان كل رؤساء الوزراء فى عهد مبارك من خبراء الاقتصاد باستثناء د. فؤاد محيى الدين «سياسى» والفريق كمال حسن على «عسكرى»

وكانت أقصر الحكومات عمراً فى عهد الثورة هى الحكومة الأولى للدكتور محمود فوزى الذى كلفه السادات بتشكيلها فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ثم أعاد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة فى ١٨ نوفمبر من نفس العام ، أى أن عمر هذه الحكومة لم يتعد ٣٨ يوماً فقط.

وكانت أطول الحكومات عمراً هى الحكومة الثانية للدكتور عاطف صدقى التى

استمرت قرابة ٦ سنوات. ويذكر أن الدكتور عاطف صدقى الذى شكل الوزارة ثلاث مرات متتالية فى عهد الرئيس مبارك ظل يشغل منصب رئيس الوزراء لمدة تسع سنوات و٥٣ يوماً، ليكون الثانى فى قائمة أكثر رؤساء الوزارات بقاء فى مناصبهم فى تاريخ الحكومات المصرية بعد مصطفى فهمى باشا الذى ظل يشغل منصب ناظر النظار ـ رئيس الوزراء ـ منذ ١٢ نوفمبر عام ١٨٩٥ ولمدة ١٣ عاماً مستمرة.

ويعتبر عهد الرئيس مبارك أكثر العهود استقرار للحكومات. حيث يبلغ متوسط عمر الحكومة فى عهدة ٢٢ شهراً بينما يبلغ ١٧ شهراً فى عهد عبدالناصر و٩ شهور و٢٠ يوماً فقط فى عهد السادات. كما يعد عهد الرئيس مبارك أيضاً الأقل فى تغيير الوزراء. حيث تم تغيير ٩٥ وزيراً على مدى ٢٠ عاماً بينما غير الرئيس السادات ١٦٣ وزيراً خلال سنوات حكمه الإحدى عشرة. وتم تغيير ١٧٢ وزيراً فى عهدى نجيب وعبدالناصر على مدى ١٨ عاماً.

وإلى الآن يتصدر الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وصفوت الشريف وزير الإعلام قائمة الوزراء الأكثر بقاء فى مواقعهم منذ قيام الثورة فقد مضى عليهما ٢٠ عاماً و ٦ شهور فى منصب الوزير. ورغم ذلك يحتفظ حسنين فخرى باشا بالرقم القياسى إذ ظل فى منصبه الوزارى ٢٩ عاماً كاملة خلال ١٥ حكومة فى عهد ماقبل الثورة.

وقد ضربت حكومة على صبرى الأولى عام ١٩٦٢ وحكومة السادات الأولى عام ١٩٧٣ الرقم القياسى فى عدد الوزراء. حيث بلغ ٣٩ وزيراً ، وكانت حكومة على ماهر باشا فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ أقل الحكومات فى عدد وزرائها الذى لم يتعد ١٠ وزراء فقط. وحقق على صبرى فى حكومته الثانية رقماً قياسياً آخر غير مسبوق فى عدد نواب رئيس الوزراء الذى بلغ ١١ نائباً لرئيس الحكومة.

وكانت أول وزارة تشكلت بعد قيام الثورة هى وزارة على ماهر باشاً التى أصدر الملك فاروق مرسوماً بتشكيلها إرضاء للضباط الأحرار يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢.

وفى يوم ٧ سبتمبر من نفس العام استقالت وزارة على ماهر باشا وشكل اللواء محمد نجيب الوزارة.

وبعد إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى بقرار من مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ شكل اللواء محمد نجيب وزارته الثانية.

وفى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ شكل البكباشى جمال عبدالناصر وزارته الأولى ثم عاد محمد نجيب بعد أيام ليشكل حكومته الثالثة واستقال يوم ١٧ أبريل ليتولى جمال عبدالناصر منصب رئيس الوزراء بقرار من مجلس قيادة الثورة وظلت الحكومة حتى يوم ٢٥ يونيو عام ١٩٥٦ حيث أعاد عبدالناصر تشكيل الحكومة فى أعقاب الجلاء عن مصر وانتخابه رئيساً للجمهورية.

وفى مارس ١٩٥٨ شكل عبدالناصر حكومته الرابعة وظلت حتى ١٧ أكتوبر من نفس العام . عندما كلف الدكتور نور الدين طراف بتشكيل أول حكومة يتولاها مدنى فى عهده. وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠ أسند جمال عبدالناصر رئاسة الوزراء إلى كمال الدين حسين الذى ظل بمنصبه حتى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ حين تم تكليف على صبرى بتشكيل حكومته الأولى وأعيد تكليفه بتشكيل حكومته الجديدة فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ وفى أول أكتوبر من العام التالى كلف عبدالناصر زكريا محيى الدين بتشكيل الوزارة التى استمرت حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ عندما تولى صدقى سليمان رئاسة الوزراء حتى قرر الرئيس عبدالناصر تولى منصب رئيس الوزراء فى يوم ١٩ يونيو ١٩٦٧ فى أعقاب هزيمة يونيو ثم شكل عبدالناصر الحكومة السادسة التى تولى رئاستها فى ٢ مارس ١٩٦٨ وظل يجمع بين منصبى الرئيس ورئيس الوزراء حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

و بعد أربعة أيام من توليه رئاسة الجمهورية كلف الرئيس أنور السادات الدكتور محمود فوزى بتشكيل أول وزارة فى عهده يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ وشكل الدكتور محمود فوزى ثلاث حكومات أخرى متتالية فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٧٠ وفى ١٤ مايو ١٩٧١ وفى ١٩ سبتمبر من نفس العام ، وظلت هذه الحكومة حتى ١٧ يناير ١٩٧٢ عندما كلف السادات الدكتور عزيز صدقى بتشكيل حكومة جديدة استمرت حتى ٢٦ مارس ١٩٧٣ حين قررالسادات مع اقتراب موعد الحرب أن يتولى بنفسه رئاسة الوزراء وشكل حكومته الثانية فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ التى استمرت حتى ٢٥ سبتمبر

١٩٧٤ عندما قرر السادات التخلى عن رئاسة الحكومة وأسندها إلى الدكتور عبدالعزيز حجازى الذى ظل بمنصبه حتى ١٦ أبريل ١٩٧٥ وخلفه ممدوح سالم الذى شكل الوزارة أربع مرات بعد ذلك فى ١٩ مارس ١٩٧٦ و٩ نوفمبر ١٩٧٦ و ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ و ٩ مايو ١٩٧٨ واستمر حتى ٥ أكتوبر ١٩٧٨ حتى كلف السادات الدكتور مصطفى خليل بتشكيل الحكومة ثم أعاد تكليفه بتشكيلها فى ١٩ يونيو ١٩٧٩ حتى قرر السادات فى ١٤ مايو ١٩٨٠ تولى الحكومة للمرة الثالثة وظل يجمع بين منصبى الرئيس ورئيس الوزراء حتى وفاته فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ جمع الرئيس مبارك منصبى الرئيس ورئيس الوزراء لمدة ٨٠ يوماً فقط ثم كلف الدكتور فؤاد محيى الدين بتشكيل الحكومة الجديدة فى ٣ يناير ١٩٨٢ وشكل د. فؤاد محيى الدين حكومته الثانية فى ٣١ أغسطس من نفس العام وظل فى منصبه حتى وفاته يوم ٥ يونيو ١٩٨٤ وبعد ٤٠ يوماً كلف الرئيس مبارك كمال حسن على برئاسة الوزارة وأعاد تكليفه بتشكيل الحكومة فى ١٦ يولية ١٩٨٤ واستمرت حتى ٥ سبتمبر ١٩٨٥ عندما كلف الرئيس مبارك الدكتور على لطفى بتشكيل الحكومة وظلت حتى ١١ نوفمبر ١٩٨٦ عندما كلف الرئيس مبارك الدكتور عاطف صدقى بتشكيل حكومته الأولى وشكل د. صدقى بعد ذلك حكومته مرتين فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، و١٤ أكتوبر ١٩٩٣ وظل فى منصبه حتى ٣ يناير ١٩٩٦ عندما أسند الرئيس مبارك رئاسة الوزراء إلى الدكتور كمال الجنزورى واستمرت وزارته حتى بداية أكتوبر ١٩٩٩ عندما كلف الرئيس مبارك الدكتور عاطف عبيد بتشكيل الوزارة المستمرة فى عملها حتى الآن.

يوسف هلال

قائمة بالمراجع

١ـ إكرام بدر الدين : تجربة الديمقراطية فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٨١).

٢ـ رجاء النقاش: نجيب محفوظ أضواء على حياته وأدبه.

٣ـ حسن يوسف: يونان لبيب رزق : الوزارات والنظارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣).

٤ـ سامح فوزى: هموم الأقباط

٥ـ طارق البشرى: جريدة العربى: الوزارات والأندية الرياضية.

٦ـ فؤاد كرم: الوزارات والنظارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٢).

٧ـ مايسة الجمل: دراسة حول الوزراء السابقين.

٨ـ الدكتور محمد الجوادى: النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠)، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠١ .

٩ـ الدكتور محمد الجوادى: التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة، هيئة الاستعلامات (١٩٨٦).

١٠ـ الدكتور محمد الجوادى: المحافظون ، دار الشروق ، ١٩٩٤ .

١١ـ الدكتور محمد الجوادى: الوزراء دار الشروق ، ١٩٩٧ .

١٢ـ الدكتور محمد الجوادى: على مشارف الثورة دار الخيال ، ٢٠٠١ .

١٣ـ الدكتور محمد الجوادى: استبيان الوزارات فى مصر الطبعة الثانية (١٨٧٨ ـ ٢٠٠٠)، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ .

١٤ـ محمود فوزى: حوارات مع البابا شنودة.

١٥ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية : تقرير الحالة الدينية فى مصر.

١٦ـ الدكتور مصطفى الفقى: الأقباط فى السياسة المصرية.

١٧ـ وليم سليمان قلادة: المواطنة تاريخا.

المحتويات



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

الانقلابات الوزارية فى مصر

«انتبهوا.. هؤلاء تخطوا كل الحواجز والخطوط الحمراء.. لقد أصبحوا يتطلعون إلى المنصب باعتباره «تشريفاً وليس تكليفاً فهو بالنسبة لهم سلطة ووجاهة إجتماعية وفرصة لفرض سطوتهم وتوسيع دائرة نفوذهم وتنمية علاقاتهم!!

هم يسعون للمنصب باعتباره «غنيمة» يريدون الاستيلاء عليها والفوز بكل ما تصل إليه أيديهم من أموال ومكافآت وبدلات وعلاوات ومجاملات لكى يمنحهم كل هذا فرصة العمر فى تحقيق الثراء الفاحش بأى وسيلة أو غاية!!

هم لا يخشون شيئاً ولا يقيمون وزناً للرأى العام أو أجهزة الرقابة الشعبية أو الإدارية فهم يعتقدون أنهم فوق الجميع وسلطانهم وسلطاتهم حصانة لا يقترب منها أحداً مهما كان، فهم «الكبار» فى البلد فمن إذن يستطيع محاكمتهم أو حتى يجرؤ على مراقبتهم!!

هم آفة أصابت الدولة والمجتمع وحولت العمل السياسى من خدمة عامة إلى مصلحة خاصة ومن السعى لتحقيق مطالب الشعب إلى محاولة لامتصاص دماء الشعب ومقدراته والقفز فوق مصالحه وتطلعاته!!

هم حفنة من المنتفعين والمرتشين والمرتزقة جاءوا إلى السلطة فى غفلة من الزمن وبدلاً من أن يحترموا شرف المنصب الذى يحملونه، لطخو بالفساد والغش والنصب والأوراق المزورة وفتحوا الأبواب على مصاريعه للرعايا والأقارب والمحاسيب ولكل من يدفع أكثر وأكثر!!

هم استباحوا الحرام وخرقوا القوانين بالاستثناءات المشبوهة والقرارات المغرضة والتصرفات غير المشروعة وعاثوا فى الأرض فساداً وغياً بعد أن اعتبروا مقدرات هذا الشعب وموارده هى مقدراتهم الخاصة ومواردهم الشخصية والعائلية!!»

السطور السابقة من مخطوطة هذا الكتاب «الإنقلابات الوزارية فى مصر» للصحفى الراحل «يوسف هلال» لعلها تعبير صادق عن حبه لوطنه والذى لازمه حتى آخر لحظة فى حياته القصيرة.

الناشر





دار الخيال - القاهرة - لندن